جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
قسم: العلوم الإجتماعية
تخصص: جريمة وإنحراف

الشعور باللاأمن في المجتمع الجزائري
دراسة مقارنة بين الوسط الحضري والوسط الريفي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإجتماعية
تخصص: جريمة وإنحراف

إعداد الطالبين:
- عصماني حسام
- شقلال امحمد

تحت إشراف الأستاذ:
- د. عمران مصطفـى

السنة الجامعية : 2019-2020

إهداء

إن الحمد لله بدءا على إنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على النبي الكريم محمد بن عبد الله وبعد: إلى من قال فيهما عز وجل [و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا] الآية (24) سورة الإسراء.

إلى قرة عيني وموجة قلبي، ربيع أيامي، أمي الغالية أدامها الله لنا
أتمنى لها طول العمر و الصحة و العافية

كما أهدي ثمرة جهدي إلى ذلك الشخص الذي لم يبخل علي يوما بروحه وماله إلى الشخص الذي يسعد بسعادتي ويحزن بحزني رمز الأبوة...أبي الغالي
مهما أطلت في الثناء عليكما لن أبلغ المعشار من حقكما
فحسبي رضاكما

كما أهدي عملي هذا إلى كل إخوتي و أخواتي الأعزاء حفظهم الله

إلى كل الأهل والأقارب

إلى جميع أصدقائي الأعزاء

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي التي قطفتها من شجرة العلم والمعرفة خلال الحياة العلمية

فشكرا لكم جميعا وجزاهم الله كل خير

حســـــــام

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى عائلتي لتضحياتهم وصبرهم

أمي وأبي، إلى شموع

البراءة

إلى كل أقاربي وأصحابي.

وإلى كل من يعرفني من قريب

أو بعيد ومن حذا حذو هذا الدرب.

إلى الجزائر.

أهدي ثمرة هذا الجهد

الحمد لله الذي وفقني وسدد خطاي وأعانني وأهداني

احمـــــــد

شكر وعرفان

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل ونحمده الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم

ووهبنا من القوة والصبر ما نحتاجه للوصول الى هذا المستوى وإتمام دراستنا وعلمنا المتواضع

هذا نفعنا الله به واياكم كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان وثائق الاحترام وتقدير الى الأستاذ المؤطر

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل نصائح سديدة وتوجيهات القيمة التي قدمها في سبيل اتمام هذا العمل

كما نتقدم بخالص التقدير وجميل العرفان الى كل أعضاء اللجنه الموقره على قبول مناقشة موضوع المذكرة

وفي الأخير نتمنى ان يكون هذا العمل قد كان في المستوى المطلوب

حســـــام، امحـــــمد

الملخص

أصبحت المجتمعات المعاصرة تشهد تطورا كبيرا وعميقا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وحتى الثقافي، أن اكبر هذه التحولات موجودة في المدن لأن اغلب السكان سواء في الجزائر أو غيرها من البلدان متواجدة في الوسط الحضري، وإن المسألة الأمنية هي احدي مظاهر التغير الاجتماعي وهي في نفس الوقت نتيجة للتحولات التي تعرفها كل المجتمعات، إن هذه الحقائق تنطبق على المجتمع الجزائري الذي عرف مند الاستقلال تغيرات عميقة على كل المستويات ولاسيما في العشريتين الأخيرتين، فاليوم أصبحت مسألة الأمن قضية هامة سواء بالنسبة للمجتمع أو بالنسبة للحكومة التي تبدي اهتماما بالغا لهذا الجانب.

إن هدف هذه الدراسة واضح وبسيط ويتمثل في محاولة التطرق إلى الشعور باللاأمن في المجتمع الجزائري سواء الوسط الريفي أو الوسط الحضري، فمثلا سوف نرى من خلال هذا البحث المتواضع كيف يتصور أفراد المجتمع الحالة الأمنية والى أي مدى يشعرون بها فقمنا بتقسيم بحثنا إلى خمسة فصول، حاولنا من خلاله تعريف بموضوع البحث الذي نحن بصدد دراسته، وعلى هذا الأساس قسمت الدراسة إلى جانب نظري وجانب ميداني الذي لم نقم إليه بسبب أزمة كوفيد 19.

الكلمات المفتاحية: الأمن، اللاأمن، المجتمع، المدينة، الريف.

Summary

Contemporary societies are witnessing a great and profound development at the social, economic, political and even cultural levels. The biggest of these transformations are in cities because most of the population, whether in Algeria or other countries, is present in the urban environment, and that the security issue is one of the manifestations of social change and it is at the same time the result of For the changes that all societies know, these facts apply to the Algerian society, which, since independence, has undergone profound changes at all levels, especially in the last two decades. Today, the issue of security has become an important issue, whether for society or for the government that shows great interest in this aspect.

The aim of this study is clear and simple, and is to try to address the feeling of insecurity in Algerian society, whether rural or urban, for example, through this modest research, we will see how community members perceive the security situation and to what extent they feel it, so we divided our research into five chapters. Through it an introduction to the research topic that we are about to study, and on this basis the study was divided into a theoretical aspect and a field aspect which we did not go to because of the Covid 19 crisis.

Keywords: security, insecurity, community, city, outskirts.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء.	
الشكر.	
الملخص.	
قائمة الجداول.	
مقدمـــــــــــة	**أ، ب**
الإطار المنهجي للدراسة	
أسباب اختيار الموضوع.	**4**
أهداف الدراسة.	**5**
أهمية الدراسة.	**5**
الإشكالية (مشكلة الدراسة).	**6**
فرضيات الدراسة.	**8**
الإطار المفاهيمي.	**9**
المقربات السوسيولوجية.	**13**
الدراسات السابقة.	**17**
الجـــــــانب النظري	
الفصل الأول: التمثلات والأمن في المجتمع.	
تمهيد.	**26**
المبحث الأول: دراسة نظرية عن التمثلات.	**27**
المطلب الأول: ماهية التمثلات.	**27**
المطلب الثاني: وظائف ومميزات التمثلات في العلوم الإجتماعية.	**32**
المطلب الثالث: النماذج المختلفة لنظرية التمثلات الاجتماعية.	**35**
المبحث الثاني: مدخل إلى الأمن.	**40**
المطلب الأول: ماهية الأمن.	**40**
المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن.	**45**
المطلب الثالث: أنواع الأمن.	**46**
المطلب الرابع: أسباب ونتائج الشعور باللاأمن وكيفية التغلب عليه.	**48**
خلاصة.	**50**
الفصل الثاني: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالاتصال الداخلي بملبنة عريب.	
تمهيد.	**52**

المبحث الاول: سمات وخصائص المجتمع الريفي والحضري.	**53**
المطلب الاول: ماهية المجتمع الريفي والحضري.	**53**
المطلب الثاني: الريف والحضر خصائصهما وسماتهما.	**55**
المطلب الثالث: مداخل دراسة المجتمعات الريفية والحضرية.	**59**
المبحث الثاني: الأمن واللاأمن بين الوسط الحضري والريفي في الجزائر.	**63**
المطلب الأول: تعريف وخصائص المجتمع الحضري والريفي في الجزائر.	**63**
المطلب الثاني: أبعاد وحجم ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري.	**66**
المطلب الثالث: مقارنة أنواع الجريمة بين المجتمع الحضري والريفي.	**72**
خلاصة.	**74**
خـــــــاتمة.	**76**
قائمة المراجع.	**79**

قائمة الجداول

أولا: قائمة الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	خصائص النظام المركزي والنظام المحيطي.	17

مقدمة عامة

مقدمة.

شهد المجتمع الجزائري خلال العشريتين الأخيرتين بفعل التحولات المجتمعية الجديدة، فخلال هذه الفترة عرف المجتمع الجزائري تحولات عميقة مست مجتمعيه المحليين الريفي والحضري، أملتها مقتضيات التغير الاجتماعي وعززها ذلك التوجه نجو نظام ليبرالي يخضع لآليات السوق وينزع نحو الفردية، وليتخلى عن نظام اجتماعي يستند إلى التخطيط وإلى الفلسفة الاشتراكية ذات البعد الجماعي، هذه التحولات أفرزت ظواهر اجتماعية جديدة افرزت الكثير من المشكلات الاجتماعية، ومن بينها الجرائم بمختلف انماطها واشكالها.

يحتل الامن مكانا بارزا في المجتمع المعاصر، لاتصاله بالحياة اليومية بما يوفره من طمأنينة وسلامة التصرف والتعامل، كما يعتبر الامن نعمة عظيمة لا توازيها نعمة من نعم الله عز وجل التي من بها على عباده المؤمنين ولا يمكن ان تتحقق الحياة البشرية المستقرة إلا بها فكل ضروريات الحياة وكمالياتها مرهونة بالأمن والعبادة، والعلم والصناعة، والتجارة، والزراعة، والاقتصاد والسفر والإقامة، وجميع النشاطات الاخرى تتوقف على توفر الامن للناس حتى يستطيعوا ان يمارسوا حياتهم على افضل وجه، فقد قال تعالى: **" فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) "** الآية الثالثة والرابعة من سورة قريش، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم **" مَنْ أَصبح مِنكُمْ آمِنًا في سِرْبِهِ، مُعَافًى في جَسدِه، عِندهُ قُوتُ يَومِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحذافِيرِها ".**

ويعد الامن والامان من الحاجات الضرورية للإنسان، ولأهميته فقد وضعه "ابرهام ماسلو" في المرتبة الثانية بعد الاحتياجات البيولوجية كالطعام والشراب، كما تأسست فكرة العقد الاجتماعي والتنظيم البشري المتحضر على اساس تسليم السلطة لمن يستطيع توفير الامن للرعية والمواطنين، ذلك لان قيام الدولة وسلطاتها مرهون بدرجة تحقيقها للأمن داخليا وخارجيا، كما يعد الامن مسؤولية الجميع لقوله تعالى **" مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ "** الآية 32 من سورة المائدة، وتزداد مشكلة الامن في المدن الكبرى مقارن مع المجتمعات الريفية، نظرا لاتساع امتدادها العمراني وزيادة كثافتها السكانية، فضلا عن اتساع نشاطها الاقتصادي بما يصحبه عادة من ضعف في العلاقات، والمفاهيم الاجتماعية التقليدية وتفاوت طبقي حاد، اين تجد الجريمة بكل اشكالها مناخا مناسبا داخل هذه الاقاليم الحضرية.

رغم عملية التغيير الاجتماعي المتلاحق التي شملت المجتمعات قديمها وحديثها؛ فإنّ ظاهرة الجريمة في المجتمع ما زالت موضع اهتمام علماء القانون والاجتماع وعلم النفس، لما تثيره من اضطراب في العلاقات الإنسانية وإهدار للقيم والعادات السائدة، وتهديدٌ لسلطة الدولة والقانون.

وقد اتخذ هذا التطور أشكالاً مختلفة وخاصة بالنسبة للصغار والشبان المذنبين أو المنحرفين، حيث حلّ العلاج والتأهيل محل المعاملة العقابية، لأنّ الدراسات والبحوث والاختبارات العلمية قد دلّت على أنّ الجريمة أكثر ما تكون شيوعاً بين الصغار، وأنّ معظم المجرمين البالغين قد بدؤوا حياتهم الإجرامية منذ سن الحدوثة.

ولا شك أنّ الجريمة ظاهرة اجتماعية عاشت في كل مجتمع واختلفت نظرة التاريخ الاجتماعي إلى هذه المشكلة فقديماً اعتبر الحدث المنحرف مجرماً وأنّه يستحق العقاب، ولا سبيل إلى إصلاحه إلا بالبتر، حتى لا يصاب المجتمع باختلال توازنه، أمّا المجتمعات الحديثة فقد أدركت بما لا يدعو للشك أنّ الأحداث غالباً هم ضحية ظروف

اجتماعية أدّت بهم إلى الانحراف وسوء التكيّف، وأنّ تهيئة الظروف الاجتماعية وتدعيمها بالمقوّمات الصالحة لتنشئتهم في عطف وحنان هي الوقاية الحقيقية لقواهم وانطلاقهم نحو غايات اجتماعية صالحة.

ولقد ازدادت هذه المشكلة خطورة في هذا العصر نتيجة للتقدم الحضاري والصناعي الحديث، وخاصة في المجتمعات النامية مما كان له أثره على كيان الأسرة وتماسكها، وعلى ازدياد مطالب الفرد وتعرّضه لمغريات البيئة مع غلاء المعيشة، فضلاً عن المشكلات التي نتجت عن هذه الأوضاع كمشكلات العمل والبِطالة والهجرة والإسكان وغيرها، والتي هيّأت فرصاً جديدة لانحراف الأحداث وارتفاع نسبة إجرامهم.

ومنذ بدايات القرن الماضي بدأ الاهتمام بمشكلة الجريمة عموماً على أيدي علماء النفس والاجتماع والأنتروبولوجيا ممّا ساعد القانونيين على التخلّي عن النظرة الضيّقة للانحراف، بإدخال طوائف جديدة تشمل أولئك الذين يتواجدون في ظروف قد تؤدّي بهم إلى الانحراف، ولهذا جاء هذا المشروع البحثي المتواضع لدراسة علاقة انتشار الجريمة ونمو المدينة في الجزائر، من خلال الربط الوظيفي المباشر لتلك العلاقة الموجودة بين انتشار الجريمة والتمدد غير المنتظم لتلك الأحياء الهامشية.

وفي هذا السياق اردنا تسليط الضوء على الشعور باللاأمن في المجتمع الجزائري دراسة مقارنة بين المجتمعين الريفي والحضري، وكانت هذه الأخيرة موضوع دراستنا والتي اتبعنا فيها الخطة التالية والتي كانت مقسمه الى أربع فصول وكانت كالاتي:

الفصل الاول: منهجيه الدراسة واجراءاتها وتطرقنا فيه الى مجموعه من العناصر تمثلت في: مشكله الدراسة تساؤلات الدراسة، اهمية الدراسة، أسباب اختيار موضوع الدراسة، اهداف الدراسة، مفاهيم الدراسة، المقاربات السوسيولوجية والدراسات السابقة.

الفصل الثاني والثالث : الإطار النظري، الفصل الثاني الذي كان عبارة عن مدخل عام للتمثلات الإجتماعية والأمن الذي انقسم بدوره الى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التمثلات الإجتماعية كمدخل عام، أما المبحث الثاني فكان عبارة عن دراسة حول الأمن.

للفصل الثالث فتطرقنا فيه إلى دراسة للمجتمع الريفي والحضري في الجزائر فكان المبحث الأول سمات وخصائص المجتمع الريفي والحضري، أما المبحث الثاني فعالجنا فيه أنواع، الأمن واللاأمن بين الوسط الحضري والريفي في المجتمع الجزائري.

وأخيرا الفصل التطبيقي وهو أهم فصل لكننا لم نقم بإجراء الدراسية الميدانية والتطبيقية على أرض الواقع وذلك بسبب الأزمة الصحية العالمية المتمثلة في وباء كوفيد 19 (فيروس كورونا).

نظرا للإجراءات الأمنية المشددة، والبروتوكولات الصحية الصـــارمة، لم نستطع الذهاب أو الإلتحاق بمكان إجراء الدراسة الميدانية حفاظا على سلامتنا وسلامة المواطنين، وذلك عبر منع الإجتماعات والتواصل المباشر وهو الأمر الذي لابد منه في دراستنا، ما دفعنا إلى الإكتفاء بالجانب النظري وذلك طبعا بعد إستشارة الأستاذ المشرف وأخذ رأيه في الأمر، وكذلك بناءا على توجيهات إدارة قسم العلوم الإجتماعية.

الإطـــار المـــنـهجي

أولا: أسباب اختيار الموضوع.

إن اختيارنا هذا الموضوع لم يكن عفويا، وإنما جاء نتيجة لمجموعة من الملاحظات المباشرة للفاعل، وفي أثناء تفاعله اليومي مع محيطه الاجتماعي، بالإضافة إلى تزامن فكرة دراسة موضوع اللاأمن مع اطلاعنا على نظرية التمثلات " فتكونت لدينا فكرة دراسة الشعور باللاأمن في المجتمع الجزائري.

1- الأسباب الذاتية.

- الرغبة النابغة من باب الفضول العلمي والرغبة في الحصول على أسئلة متعددة وذلك بطرح السؤال الاتي: كيف يشعر ويتعامل سكان المدينة والريف مع اللا أمن؟.

- رغبة في تكملة مسيرة دراسة في الليسانس، وإيمانا منا بأهمية متغيرات الدراسة في تحقيق الحياة النفسية السوية، حيث نأمل أن تتجه الدراسات لبحث المتغيرات الإيجابية المتحكمة في الحياة السوية للشخص.

- ميولاتنا الشخصية لمثل هذه المواضيع خاصة وأنها تتعلق بأمن المجتمع الجزائري والدولة ككل، وبصفتنا أفراد فيها استلزم علينا تقديم هذا الموضوع لما له من أهمية كبيرة لمعرفة الحقائق حول هذه الظاهرة ومدى انتشارها.

- الرغبة في معالجة موضوع الأمن من زاوية أخرى جديدة وبأسلوب بعيد عن الروتين النظري (القانوني، السياسي.....)

- من خلال ربطه بالمجتمع في محاولة للنزول بالموضوع إلى الأرض الواقع، ودراسته دراسة علمية امبريقية.

- إحساس الباحثين بضرورة الوقوف على تطبيقات نظرية التمثلات الاجتماعية اتجاه مفهوم الأمن الحضري لواقع المجتمع الجزائري.

- رغبة الباحثين في لفت الانتباه إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع على الصعيدين الاجتماعي والمعرفي.

2- الأسباب الموضوعية.

- من بين أهم الأسباب التي دفعتنا لتناول هذا الموضوع هي أهمية الشعور بالأمن واللاأمن في المجتمع المحلي.

- محاولة إعطاء المعرفة العامية بعدها العلمية وهذا من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه هذه المعرفة في عملية التواصل بين أفراد المجتمع.

- إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه الدراسات، إذ أن الكتابات الجزائرية حول هذا الموضوع قليلة جدا وبشكل خاص حول مفهوم الأمن الاجتماعي في الجزائر، فأغلب الدراسات في هذا الموضوع اعتمدتها بعض الدراسات العربية من خلال ما قدمته من إسهامات.

- يعتبر هذا البحث محاولة جادة من الباحثين، من أجل الإسهام في إبراز أهمية التمثلات الاجتماعية للمجتمع حول الشعور باللاأمن في المجتمع الجزائري.

- محاولة الكشف عن الشعور باللاأمن، في عملية الرقي بالأفراد من مواطن سلبي إلى مواطن صالح، خاصة في ظل الحراك الذي تشهده العديد من الدول العربية، والذي يعيد طرح الموضوع، وما يتولد عنه من سلوكات وممارسات، قد تجعل بعض أساسيات الأمن على المحك، وما ينجم عنها من احتمال تقويض ركائز الدولة المدنية (كالمواطنة المتساوية التعددية السياسية، والثقافية وحرية الرأي والتعبير ..... .

– إن مفهوم الأمن في الريف والمدينة مازال يحتاج إلي تثمين وتدعيم من طرف السلطة وكل الفاعلين الاجتماعيين (مجتمع مدني وسائل الإعلام الجامعات، المدارس.....)، وهذا من خلال توضيح وتبيان مجال التمثلات الاجتماعية المتكونة في أذهان المجتمع، والعمل على زرع مفاهيم وممارسات هادفة مبنية على توصيات علمية (الاجتماعية، السياسية...) التي تعالج مثل هذه المواضيع

– الاهتمام بموضوع الأمن الاجتماعي أصبح جديدا وطرح على العديد من المنظمات في الجزائر وكذلك الدولية مع بروز العديد من التهديدات الجديدة نظرا لتعقيداتها.

فكرة هذه الأسباب وغيرها شكلت لدى الباحثين مبررا كافيا لتناول هذا الموضوع بالدراسة والبحث.

ثانيا: أهداف الدراسة.

نظرا لطبيعة مفهوم الأمن واللاأمن وما يتميز به من حركية ومرونة تختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف الاجتماعية والسياسة السائدة في المجتمع، وقصد إجراء دراسة علمية من اجل الكشف وفهم الشعور باللاأمن في المجتمع الجزائري من خلال محاولة التعرف على التصور المتشكل لدى المجتمع ومن الأهداف نذكر:

– نهدف من خلال الدراسة الحالية محاولة التعرف على الفرق في الشعور باللاأمن بين سكان المدينة والريف، وذلك من خلال معرفة العلاقة بين عدم الشعور بالأمن والشعور باللاأمن.

– معرفة التصور المتشكل عن الشعور باللاأمن لدى المجتمع سواء الريفي أو الحضري.

– محاولة تسليط الضوء عن واقع الأمن والشعور باللاأمن في المجتمع الريفي والمجتمع الحضري.

– تهدف الدراسة لتوفير معلومات عن فئة لم تعايش الحدث الصدمي مباشرة بحيث لم تكن في فترة عمرية تسمح لها باستيعاب أو إدراك الحدث، وإنما تتشرب الحادث من العائلة

– توفير معلومات ميدانية عن شريحة لم تتلق الإهتمام اللازم بحثيا، حيث اتجهت الدراسات إلى الأشخاص الذين تلقوا الصدمة مباشرة، أو عايشوا الحدث.

– نهدف أيضا من خلال الدراسة إلى إثارة دافعية وشهية الدفعات ال ق ادمة للخروج من أروقة مكتبتنا والبحث في مواضيع اجتماعية مطروحة.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تطرح موضوعا بالغ الأهمية، في راهن الحوارات الدائرة في أوساط المجتمع، والسياسة، وفي الأوساط الأكاديمية، حول دور المجتمع في بلورة وتشكل الأمن كمفهوم وكممارسة التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري، عبر تاريخه الطويل، وتتعامل إيجابية مع التحولات الإنسانية.

كما تأتي أهمية من حيث كونها محاولة للكشف عن شعور المجتمع سواء الريفي او الحضري باللاأمن، في ظل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري وخاصة التحولات السياسية الدستورية والتحولات المجتمعية الأخرى الاقتصادية، الثقافية ، القيمية.....)، التي أتاحت للمجتمع الجزائري عامة والأسرة خاصة لتكوين رؤى وتصورات جديدة حول حياتهم اليومية وتطلعاتهم الخاصة في جميع مناحي الحياة.

– محاولة الكشف عن الأسباب والدوافع التي تجعل الفرد يشعر بالخوف داخل مجتمعه.
– كما تشكل هذه الدراسة أهمية بحثية من حيث محاولتها إبراز الفرق في الشعور باللاأمن بين المجتمع الريفي والحضري الجزائري بأبعادها العقلية والنفسية بأسلوب مبريقي دون تجريدها من سياقها المجتمعي بوجه عام.
– إبراز دور الفرد في نشر الأمن في الوسط الحضري من خلال ثقافة التبليغ للجهات المختصة (الشرطة أو أعوان الأمن.....الخ).

رابعا: الإشكالية (مشكلة الدراسة).

إن الأمن غاية سعت إليها الحضارات والأمم على مر العصور، فالأمن من أهم مقومات حياة الإنسان، وضرورة أساسية لكل مجتمع ولا يمكن للبشر العيش إلا في ظله فهو يسمح بالاطمئنان على نفسه ومعاشه وأرزاقه للإنسان وبالتالي يصبح بمقدوره توظيف ملكاته وإطلاق مهاراته وقدراته وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ومعطيات الحياة العمارة الأرض. والقرآن الكريم يربط السعادة الدنيوية بقوة الإيمان والثقة المطلقة بالله وهي كافية لتشعر الإنسان بالأمن والسكينة والطمأنينة، وآيات القرآن فيها شفاء للنفوس، وطمأنينة وسكينة للقلوب، لقال تعالى :﴿ **الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوب** ﴾ **الرعد الآية** 28، ورغم ذلك كان يجب انتظار القرن العشرين، عصر السرعة والمعلوماتية مع تعقيداتها ومع الزخم المعرفي الذي خلق فيضا من الحاجات كي ينعكس المطلب الأمني على الجانب النفسي، فيظهر في شكل حاجة نفسية تتطلب مزيدا من جهد الباحثين وتفكيرهم في إطار سعيهم لفهم وتفسير السلوك الناتج في مواقف الحياة المختلفة.

لقد تأكد لدى الباحثين أن موضوع الأمن كان ومازال وسيظل من أهم الموضوعات إثارة للجدل والنقاش، وأكثرها حاجة للبحوث والدراسات، وذلك لما له من انعكاسات على مجالات الحياة الإنسانية، إذ أن لب غريزة الحياة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى الأمن التي تعود جذورها الأولى إلى شعور الطفل الصغير بالعجز المطلق وحاجته للحماية والطمأنينة.

وقد تصدرت الحاجة إلى الأمن قائمة الحاجات النفسية في دراسة عطية، 1994 التي أجراها على 193 طالبا ثانويا من الجنسين بمدينة الإسكندرية، بدف التعرف على الحاجات النفسية لدى طلبة المرحلة الثانوية.

يرى نيلسون مانديلا بأن "الأمن الإنساني هو طفل لم يمت، ومرض لم ينتشر، ووظيفة لم تفقد، وصراع عرقي لم يتحول إلى عنف، ومعارض لم يتم إسكاته، فالأمن الإنساني ليس اهتمام بالأسلحة بل هو اهتمام بحياة الإنسان وكرامته".

يعتبر الأمن من بين المقومات الأساسية لنجاح عملية التنمية بمختلف المجالات حيث يعد الإبداع الفكري والذهني والتخطيط المنظم والسليم من أهم مرتكزات التنمية، ففي وجود الأمن يمكن للإنسان الاطمئنان على ذاته وثروته واستثماراته، إن تحقيق الأمن في جميع بلدان العالم من مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى كما هو الحال في الجزائر حيث أن الدستور يبين واجب الدولة في تحقيق الأمن وحق كل المواطنين في حمايتهم وحماية ممتلكاتهم.

وليس هناك مطلب أكثر تحديا من الأمن الذي يشمل جميع مناحي الحياة، وهو هاجس الإنسان الأول، وهو مطلب أعم من أن يكون قاصرا على الجانب الجسدي حتى لو كان يمثل الغالب من حالاته.

توكل مهمة توفير الأمن بمختلف الأجهزة الحكومية كالجيش والشرطة وفق القوانين السارية المفعول، وإن المواطنين وممتلكاتهم هم الهدف الأساسي للمنظومة الأمنية وفي نفس الوقت يعتبر المواطن شريك أساسي في تلك المنظومة ولهذا تسعى الحكومة الجزائرية من خلال المصالح الأمنية إشراك المواطن في عملية تحقيق الأمن. وفي هذا السياق تصبح الحاجة ملحة لدراسة علاقة المواطن بالأمن فلمجتمع نظامه الاجتماعي وعاداته وقيمه التي ترتبط أيضا بمسألة الأمن.

كما يلعب الجانب الاجتماعي في الأمن دورا هاما في حياة الأفراد ويرتبط بشعور أفراد المجتمع من حيث الانتماء إلى بلدهم وهذه هي المواطنة، وإن للأمن بعدا اقتصاديا باعتبار أن الأمن الاقتصادي حالة يتم فيها توفير الحماية لأفراد المجتمع وتسهيل النشاطات الاقتصادية من حيث الإنتاج والتجارة والاستهلاك وتمكين المواطنين من الحصول على احتياجاتهم الأساسية كالمسكن، والملبس، والعلاج، بالإضافة إلى ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة وبالتالي تكون أهمية الأمن الاقتصادي كبيرة في تعزيز التنمية الشاملة للبلاد، كما إن الأمن يلعب دورا هاما في جلب السياح والمستثمرين ويتجلى هذا في البلدان التي تعتمد على السياحة في اقتصادها فهي تعتبر صادرات غير منظورة فتحقق من ذلك إيرادات بالعملة الصعبة وتساهم في خلق مناصب عمل فأصبحت مكان خصب لتوفير فرص العمل و بذلك تساعد في حل مشكلة البطالة، فعند انعدام الأمن تنعدم السياحة والتطور الاقتصادي للبلاد، والبلدان التي تعرف الحروب لا تسمح بالتنمية الاقتصادية كما هو الحال في بلدان الربيع العربي أو البلدان الإفريقية التي كثيرا ما تعرف انقلابات عسكرية وهذا ينفر المستثمرين ولا يسمح للتنمية في تلك الدول.

أما الجزائر انطبق عليها المبدأ بحيث أن البلاد شهدت ما يسمى بالعشرية السوداء مما أدى إلى تدهور الاقتصاد وتراجع في المستوى المعيشي للسكان في سنوات التسعينيات حيث شهدت البلاد أحداث أليمة سميت بالمأساة الوطنية، خلفت أكثر من 100 ألف قتيل وملايير الدولارات وخسائر اقتصادية جراء التخريب والهدم للبنى التحتية. في أعقاب سنة 1994 لم تكن مصالح الشرطة محضرة على المستوى المادي والبشري لمواجهة ظاهرة الإرهاب لذلك كان من الضروري إشراك الجيش الوطني الشعبي في عمليات مكافحة الإرهاب مع فرض حالة الطوارئ وفي هذه المرحلة تم إنشاء المركز الوطني القمع الإجرام سنة 1992 المختص في مكافحة الإرهاب فقط، وتم إنشاء الفرق المتنقلة للشرطة القضائية عبر امن الولايات، وامن الدوائر التي تركزت مهمته في مكافحة الإرهاب.

فبعد العشرية السوداء وجراء المصالحة الوطنية تخلصت الجزائر من اللاأمن المتعلق بالجانب السياسي لكن أصبح هناك تحديات أمنية من نوع آخر من بينها تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، السرقة، التزوير، والسلوكات الإنحرافية للشباب، وجنوح الأحداث... وترتبط هذه الظواهر من جهة بالعشرية السوداء التي مرت بها البلاد من عدم الطمأنينة والاضطراب الاجتماعي وشهدت اهتمام مصالح الأمن بقضايا الإرهاب، والوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عرفها المجتمع من جهة أخرى. فأصبح واقع الأسر الجزائرية في الكثير من أبعاده ينذر بالخطورة نتيجة للظروف التي كانت تمر بها البلاد حيث نشء الشباب في وسط تلك الاضطرابات والضغوطات التي كانت تعيشها الأسر الجزائرية، نتيجة لذلك، حسب الكثير من المختصين، شهد المجتمع تنامي مختلف الآفات والانحرافات وتصاعدت ظاهرة العنف والإجرام مثل ظاهرة التعدي على الأصول وتعاطي المخدرات والانخراط في مختلف جمعيات الأشرار بشكل لافت للانتباه رغم السياسات الحكومية التي تهدف إلى التخفيف من

المشاكل والتوترات الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما من خلال برامج محاولة إدماج الشباب في المجتمع، عن طريق برامج التشغيل.

كما نعرف أن الحياة الإجتماعية في البيئة الريفية تختلف عن الحياة في البيئة الحضرية، لذلك فإن مستوى الشعور باللاأمن يمكن أن يختلف بين الريف والمدينة لذلك تشير الأرقام في الجزائر أن أغلب الجرائم والانحرافات موجودة في البيئة العمرانية الحضرية باعتبارها تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة، وهذا صحيح في الكثير من دول العالم، فتزايد أعداد سكان المدن نتيجة النمو الديمغرافي والهجرة من الريف إلى المدينة بسبب الأنشطة التجارية المتنوعة، وكذلك إختلاف الثقافات داخل المدينة يعرضها إلى تغيرات اجتماعية سريعة ومفاجئة وغالبا ما تكون هذه التغيرات سببا في ارتفاع معدلات الجرائم والانحرافات، على عكس البيئة الريفية التي تتسم غالبا بتوافق إجتماعي أكبر كما أنها لا تخلو من ظاهرة الشعور باللاأمن، ولكن قد تختلف في طبيعة الشعور به، فسكان الريف يتميزون بالتعداد القليل، والسكان يتمركزون في مجموعات ودوائر، بالإضافة إلى ضعف الأنشطة التجارية والإقتصادية.

إن الاهتمام الكبير للدولة الجزائرية فيما يخص توفير الأمن للمواطنين يتجلى من خلال عدة مؤشرات من بينها التغطية الأمنية ومحاولة تحسين فعالية الأسلاك الأمنية في مواجهة مختلف أنواع الجرائم.

انه من الضروري، سواء من الناحية العلمية والعملية، أن يهتم المختصون بالقضايا الأمنية وانطلاقا من هذا المبدأ فإن تنمية المعارف العلمية المبنية على البحوث الميدانية تصبح ضرورية، وفي ظل الواقع التي تعيشه الجزائر من جرائم وإنحرافات، وتهديدات مختلفة عبر أراضيها نطرح الإشكال التالي: ما واقع الشعور باللاأمن في المجتمع الجزائري، وهل هناك إختلاف فيما يخص الشعور بالأمن بين المجتمع الريفي والحضري؟.

وبناءا على الإشكالية الأساسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف يشعر سكان الريف والمدينة مع اللاأمن؟.

2- ماهي أشكال اللاأمن في كل من الوسط الريفي والحضري؟.

3- كيف يتعامل سكان المدينة والريف مع سياسات اللاأمن؟.

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية التي تم طرحها سابقا، تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

1- يشعر سكان المدينة بالخوف والقلق أكثر مقارنة مع سكان الريف.

2- تتمثل أشكال اللاأمن في الوسط الحضري بالسرقة، بيع المخدرات والإعتداءات بكل أنواعها، بينما في الوسط الريفي تأخذ طابع الإستلاء على الأراضي، المحاصيل والآلات الزراعية، بالإضافة إلى سرقة الأنعام.

2- يتعامل سكان المدينة بسياسة الفرد الواحد أي كل فرد وإستراتيجيته، بينما سكان الريف يتعاملون بإستراتيجية جماعية في مواجهة اللاأمن.

خامسا: الإطار المفاهيمي.

يعتبر الإطار المفاهيمي بمثابة الخلفية النظرية التي يعتمد عليها الباحث لكونها تشكل أدوات بحثية تحدد مضمون ودلالة الإشكالية في ترابط عناصرها، ومن هذا المنطلق نحاول تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

1- تعريف المجتمع.

أ- **لغة:** المجتمع في اللغة هو مصطلح مشتق من الفعل جمع، وهي عكس كلمة فرق، كما أنها مشتقة على وزن مفتعل، وتعني مكان الاجتماع، والمعنى الذي يقصد بهذه الكلمة هو جماعة من الناس، وهذا رد على من يعتقد أنها كلمة خاطئة ويقول انه ينبغي استخدام كلمة جماعة بدلا منها، ويسمى العلم الذي يعني بدراسة المجتمع من جميع نواحيه بعلم الاجتماع[1]، والمجتمع لغة كما جاء في معجم المعاني الجامع هو عبارة عن فئة من الناس تشكل مجموعة تعتمد على بعضها البعض، يعيشون مع بعضهم، وتربطهم روابط ومصالح مشتركة وتحكمهم عادات وتقاليد وقوانين واحدة.

ب- **اصطلاحا:** هو عدد كبير من الأفراد المستقرين الذين تجمعهم روابط اجتماعية ومصالح مشتركة ترافقها أنظمة تهدف إلى ضبط سلوكهم ويكونون تحت رعاية السلطة[2]، والمجتمع هو مجموعة من الأشخاص الأحياء، وليس مجموعة من الأفكار فحسب، وهؤلاء الأشخاص مكتفون بذاتهم، ومستمرون في البقاء، ويتنوعون بين ذكور وإناث، وقد وصف المجتمع من قبل علماء الاجتماع على انه اكبر جماعة يمكن أن ينتمي إليها الأفراد، وله القدرة على التكيف بذاته وان يكون مكتفيا بحيث يستمر إلى اللانهاية، ويعتبر من الصعب أن ترسم حدود معينة وثابتة لأي مجتمع معين، حيث أن هذه الحدود تتغير وتختلف باختلاف الأحوال، وحسب الغرض المراد من تحديدها[3].

ج- **إجرائيا:** المجتمع هو عدد كبير من الأفراد يعيشون في موقع معين تجمعهم روابط اجتماعية، ومصالح مشتركة، ونظام اجتماعي، ولهم عادات وتقاليد وقيم اجتماعية يلتزمون بها، كما انه نسيج اجتماعي من صنع من صنع الإنسان، ويتكون من مجموعة من النظم والمعايير التي تحدد المعايير الاجتماعية التي تترتب عن أفراد هذا المجتمع، ويعتمد المجتمع على افرده ليبقى متماسكا فمن دون الأفراد تنهار المجتمعات وتنعدم، ويتأثر الفرد بالمجتمع كما يتأثر المجتمع بالفرد.

2- تعريف الأمن.

أ- **لغة:** إن الأمن في اللغة نقيضه الخوف، ويعني الاستقرار والاطمئنان والأمن لا يلتقي مع القلق والفوضى والاضطراب بل إن الأمن شرط لتحقيق الاستقرار ومظهر من مظاهر سيادة القانون والنظام.

---

[1]- حسن عبد الرزاق منصور، **بناء الإنسان**، أمواج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2002، ص 58.

[2]- محمد بن علي البولو الجزولي، **إصلاح المجتمع**، www.alqutan.org، اطلع عليه بتاريخ 25/ 07/ 2020.

[3]- محمد شفيق البحث العلمي، **الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، ط1 الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 55.

ولم يكن مفهوم الأمن في الإسلام مقتصرا على طيبات الحياة الدنيا وإنما تجاوزها إلى حاجات النفس، فالأمن كما نفهمه في عقيدتنا غذاء للروح وللعقل[1].

ب- اصطلاحا: من وجهة نظر علماء الاجتماع، هو حاجة أساسية تقع في المرتبة الثانية الحاجة للغذاء على سلم أولويات الحاجات الفردية وهو ضروري لبقاء لفرد وممارسته لنشاطه، والأمن حالة شعورية أو ذهنية تتم بغياب الخوف والقلق والتوتر والأمن الاجتماعي هو محصلة أو مجموعة من الأفراد وقد يعني الاستقرار.

يقول "ماكنا مرا " أن الأمن يعني التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه يحتوي عليه، أن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية فلا مجال للحديث عن الأمن[2]، الأمن هو الحالة التي يكون فيها الإنسان محميا ضد أو بعيدا عن خطر يتهدده أو هو إحساس يتملك الإنسان للتحرر من الخوف[3]، الأمن حالة وليس إحساسا أو شعورا، وما الإحساس أو الشعور إلا انعكاس لتلك الحالة على صحة النفس[4].

ج- إجرائيا: الأمن هو شعور الفرد أو الجماعة بالطمأنينة، وإشاعة الثقة والمحبة بينهم، بعدم خيانة الأفراد لبعضهم البعض، والقضاء على الفساد، بإزالة كل ما يهدد استقرارهم، وعيشهم وتلبية قدراتهم الجسدية والنفسية لضمان قدرتهم على الإستمرار في الحياة.

3- تعريف اللاأمن:

أ- لغة: لم نتمكن من إيجاد تعريف لغوي لهذه الكلمة اللاأمن.

ب- إصطلاحا: وصف عالم النفس الشهير "أبراهام ماسلو" الفرد المصاب باللاأمن بأنه "شخص يرى العالم كغابة مليئة بالتهديدات، معظم البشر فيها أنانيون وخطيرون، فيشعر أنه مرفوض أو منعزل، مما يجعله قلقًا وعدائيًا معظم الأوقات، فهو شخص متشائم وغير سعيد عمومًا، يظهر إشارات التوتر والضيق، فيميل للتقوقع على ذاته، ويبدأ شيئًا فشيئًا بفقدان احترام نفسه وتقديرها، مما يجعل منه عصبيًا وأنانيًا، بالإضافة إلى تمركزه حول ذاته بعيدًا عن المجموعة".

ج- إجرائيا: هو شعور عام بالقلق أو الاضطراب والخوف قد يحصل نتيجة إدراك الشخص لنفسه على أنه ضعيف أو أدنى من غيره بطريقة ما، أو إحساس بالضعف أو عدم الاستقرار.

---

[1]- د عبد الرؤوف مشري، **العنف في المدينة الجديدة**، مجلة الدراسات العدد السابع، 2015 ص 202.

[2]- محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري**، القاهرة بدار المعرفة الجامعية للنشر، 2009، ص 85.

[3]- المرجع نفسه، ص 131.

[4]- علي بن فايز الجحني، **رؤية الأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 14.

4- تعريف التمثلات.

أ- لغة: في لسان العرب عند ابن المنظور التمثل يعني مثل له الشيء أي صورة ، حتى كأنه نظر إليه وأمثله أي تصوره، ومثل له مثيلان وتمثيل الشيء بالشيء سواء شبهه وحصل مثله، وعلى مثاله ومنه الحديث: رؤية الجنة والنار ممتثلين في قبلة الجوار أي مصورتين ويكون تمثيل الشيء بالشيء تشبيها به[1].

فالتمثل هو عملية ذهنية تهدف الى استرجاع خبرة سابقة من خلال بناء صورة للموضوع أي تصوره مثاله، ويقال تمثل الشيء له، وفي التنزيل العزيز "فأرسلنا اليها | روحنا فتمثل لها بشرا سويا.

ب- اصطلاحا: يعرف أيميل دوركايم" التصورات بأنها "ظواهر تتميز عن باقي الظواهر الطبيعية بسبب ميزاتها الخاصة وبدون شك فان لها أسباب وهي بدورها أسباب إنتاج التصورات لا يكون بسبب بعض الأفكار التي تشغل انتباه الأفراد ولكنها بقايا لحياتنا الماضية، أنها عادات مكتسبة، أحلام مسبقة، ميول تحركنا دون أن نعي وبكلمة واحدة أنها لكل ما يشكل سماتنا الأخلاقية[2]، ويؤكد "دوركايم أن التصور المستعاد ترتبط عودته بإعادة التنبيه للمنطقة التي سبق إثارتها، وان الحياة النفسية هي تيار مستمر من التصورات تتداخل فيما بينها.

حيث استخدم " دوركايم " عبارة التصور في الإطار الاجتماعي لإبراز الطابع الخاص للفكر الجماعي مقابل الفكر الفردي. فالتصور الجماعي لا يمكن حصره في الفرد الذي هو أساس الجماعة أي أن التصورات الجماعية هي إحدى الوسائل التي من خلالها تؤكد سيطرة المجتمع على الفرد ومهنا يؤكد على قوة التصور الجماعي على التصور الفردي، أيميل دوركايم لان الجماعي يحتويه وبتالي فهو اشمل منه[3].

فالجماعة ليست مجرد حاصل لمجموع الأفراد الذين يكونونها بل كيان مستقل كامل من الأوجه فالتصورات تكون مختلفة وعابرة ويومية عندما تكون فردية، في حيث أنها مستقرة وصلبة ومتماسكة ومتقاسمة عندما تكون جماعية[4].

وأن ما يحدث من الأمر هو الذي يعمل على توجيه سلوكنا، ليس هذه الطائفة من الأفكار التي تشغل انتباهنا وإنما كل الرواسب المتروكة في حياتنا السابقة[5].

وما تترجمة التمثلات الاجتماعية هي تلك الطريقة التي تفكر بها الجماعة في علاقتها بالأشياء والمواضيع التي تتعامل معها، أن "دوركايم" يركز في تحليله على الخاصية الجماعية أكثر من الخاصية المعرفية، فالتمثلات الاجتماعية هي تلك الواجهة المعرفية بين مستولى الفرد (حيث كل فرد يستوعب الحقيقة عن طريق تمثلات ذهنية

---

[1] - penser Manger, **les représentation social de l'alimentation psychologie**, Ecole Saadi Lahlou, 261995, p: des Hautes Etudes en Séance Sociale(EHESS), France.

[2]- أيميل دوركايم، **علم اجتماع وفلسفة**، ترجمة حسين أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1 ، سنة 1966م.

[3]- عامر نورة، **التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدرانية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة متنوري، قسنطينة، 2005- 2006.

[4]- احمد لحلو ومومن بكوش الجموعي، **التصورات الاجتماعية مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الوادي، العدد 6، 2014.

[5]- أيميل دوركايم، مرجع سابق، ص 25.

فردية)، والمستوى الجماعي (collectif) الذي لا يمكن أن يوجد ويعمل إلا عن طريق مواضيع ذهنية على مقاسه وهذا ما عبر عنه السعدي الحلو" وبالقول الادراكات الفردية (صور) في الضمير الجمعي (الأفكار).

ب- إجرائيا: هي مجموعة من المعارف والتصورات المتعلقة بموضوع معين، يكتسبها الفرد لرؤيته للعالم المحيط به فتترجم إلى حكم وكذلك إلى أفعال.

5- المدينة.

أ- لغة: هي القرية الكبيرة الأهلة بالقاطنين، وجمع مدينة هو مدائن ومدن[1].

ب- اصطلاحا: يعرفها " مصطفى الخشاب " على أنها وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ونطاق مقسم إداريا، ويقوم نشاطها على الصناعة، التجارة، وتقل نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافتها السكانية وسهولة المواصلات بها وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسية أراضيها.

ج- إجرائيا: هو عبارة عن منطقة جغرافية تمتد عبر الحدود المحلية الحكومية بحيث تعتبر منطقة حضرية ذات خصائص اجتماعية واقتصادية، كما أن "ويلز" وصف المجتمع الحضري بأنه منطقة حضرية تشمل على مركزين إداريين أو أكثر بحيث يمكن النظر إليها على أنها وحدة لكثير من الأغراض الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية فتعتمد هذه الوحدة الأساسية على وجود مظاهر التقدم الحضري بصفة دائمة[2].

6- مفهوم الريف.

وإذا ما حاولنا تحديد مفهوم الريف، فإننا سوف نتخذ نفس الإجراءات ونأخذ نفس الخصائص بعين الاعتبار ولكن بصورة معكوسة، وحتى في الجزائر فإن المشرع لم يعط تعريفا للفضاء الريفي، ومن ثم فإن تعريف الريف يتم بالرجوع للمدينة فيكون الريف معرفا بالنفي، فالريفي هو كل ما ليس بحضري.

أ- لغة: الأصول الأولى لكلمة " الريف"، فهي تدل أو تشير إلى كلمة (Rural) ونعني بها "القرية"، أما إذا عدنا إلى البحث عن معانيها في اللغات الأخرى، نجد في اللغة اليونانية أن (Rus) تعني الريف، ولعل تعدد المجتمعات الإنسانية وتفرعها هو الذي أدى إلى تعدد وجهات النظر بين العلماء والباحثين.

فقد ذهب البعض إلى اعتماد حجم السكان، في حين اعتمدت مجتمعات أخرى على المهنة الغالبة على سكان المنطقة.

ب- إصطلاحا: مجموعات السكان الذين يعيشون على الزراعة ويتميزون بكيان خاص ولهم مصالح خاصة بهم، كما أنهم يتمسكون بقيم معينة تختلف عن سكان المدن[3].

فقد عرفه دوايت ساندرسون (Dwight Sandrson) على أنه « صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة وفي قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجمعية[1].

---

[1]- علي بن هادية وآخرون، **الجديد للطلاب**، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر، (ط1)، تونس، الجزائر، ص 37.

[2]- مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، (د ط)، ص 106.

[3]- عبد الحميد بوقصاص، **النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري**، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة، د ت، ص 68.

وعرفه عبد المجيد عبد الرحيم على أنه " ذلك المجتمع الجزئي الذي تقوم فيه الحياة على استغلال الأرض أو الطبيعة بشكل مباشر، ويقوم على القرابة ".

وإذا كان هذا التعريف ينطبق على كثير من دول العالم الثالث، إلا أنه لم يأخذ بعين الاعتبار تلك التحولات التي عرفها العالم الريفي على المستويين علاقة الإنسان بالطبيعة أو بالعالم المحيط به.

ومنهم من يذهب إلى أن الريف مناطق قليلة السكان والكثافة السكانية وكذلك الحجم وهو منعزل نسبيا، واقتصاده في معظمه قائم على الإنتاج الفلاحي، وتجانس السكان إلى حد كبير.

ج- التعريف الإجرائي: الريف هو منطقة قليلة السكان والكثافة بشكل نسبي ، اقتصادها قائم على الزراعة كنشاط رئيسي، سكانها متجانسون يشيع بينهم التضامن الآلي ، ويقوم الأعيان فيه بدور أساسي.

7- التغير الإجتماعي.

أ-لغة: التبدل والتحول، فغير الشيء حوله وبدله وغيره وجعله غير مكانه، وبهذا يتخذ التحول والتغير المعنى نفسه.

ب- إصطلاحا: التغير الاجتماعي يعني أساسا تلك التحولات والتبدلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي التي تحدث في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة.

التغير الاجتماعي يشير إلى نمط العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع معين تطرأ عليها أو يظهر عليها التغير أو الاختلاف خلال فترة محددة من الزمن[2].

كما يعرفه جي روشي " هو كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها"[3].

ج- التعريف الاجرائي: هو كل تحول يقع في المجتمع خلال فترة زمنية سواء طويلة أو قصيرة، ينتج عنها تغير على مستوى بناء المجتمع.

سادسا: المقربات السوسيولوجية.

تعتبر المقاربة السوسيولوجية خطوة أساسية في البحث العلمي بحيث لا يمكن الانطلاق إلى الميدان بدون تبنى إطار نظري يدخل ضمن إحدى النظريات السوسيولوجية، وفي بحثنا هذا سوف نتطرق للنظريات المرتبطة بموضوع الدراسة كالتالي:

1- نظرية المحيط أو الفضاء الأمن: ظهرت هذه النظرية وتبلورت ثم تدعمت بين الستينات والسبعينات، ومن روادها Oscar Newman و Jane Jacobs لقد كانت Jacobs صحفية مهتمة بالهندسة المعمارية ثم تخصصت بعلم الإجرام و كتبت أشهر كتبه الذي صدر سنة 1994 بعدما عاينت ضاحية Greenwich Villageفي نيويورك، على الخصوص.

---

[1]- نخبة من أساتذة علم الإجتماع، **المرجع في مصطلحات العلوم الإجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ت، ص 391.

[2]- عبد الهادي جوهري، **أصول علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية، مصر الإسكندرية، 2001، ص 299.

[3] - Guy Rocher, **le changement sociale Introduction général**, Ed, HMH, Paris, 1968, P22.

بنت Jacobs نظريتها على نقد النمط المعماري المعاصر، الذي ساد في الخمسينات والستينات و تميز بالأحياء المكتظة والبنايات السكنية المتكونة متعددة الطوابق، والتي يقطنها العديد من العوائل في العمارة الواحدة، التي تشكل في الحقيقة إضعافا للضبط الاجتماعي، و تصبح في النهاية مراكز احتمالية للجريمة والجنوح لأنها تشمل مجموعة من النقائص والإختلالات ومنها:

– تنمي الفردية وجهل الهوية (سكان العمارات لا يعرفون بعضهم بعضا)، مما يؤدي إلى ضعف التفاعل الاجتماعي[1].

– ضعف التفاعل الاجتماعي يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي ومنه انتشار الإجرام والجنوح ولتجاوز مثل هذه الاختلالات، دعت Jacobs إلى اعتماد سياسة عمرانية تقوم على ثلاث أسس هي:

أ– الضبط الواضح للحدود بين الفضاءات العمومية، شبه الخاصة والخاصة.

ب– النظرة أو الإطلالة المباشرة على الشارع، بمعنى أن العمارات يجب أنتوجه نحو الشارع أيضا.

ج– النظرة أو الإطلالة المباشرة على الشارع، بمعنى أن العمارات يجب أن توجه نحو الشارع أيضا.

د– استعمال أو أعمار الشوارع بصورة مستمرة من طرف الناس لرفع مستوى المراقبة أو الحراسة.

هذا ويعد المهندس المعماري Newman من أكبر الباحثين المعاصرين المهتمين بهذه النظرية والمن تجون فيها إذ بشر بها في كتابه الشهير "Défensable Space سنة 1974 وأقامها على جملة من المبادئ منها:

أ– المراقبة الإقليمية.

وتقوم على تصميم وتعديل المكان بحيث يمكن لمستعمليه الشرعيين أن يمارسوا فيه التأثير فعلى أصحاب الممتلكات أن يفصل وأبوب مداخلهم عن المساحات العامة أو المشتركة بمساحات رمزية مثل الربوات أو الأرصفة المرتفعة قليلا، بحيث ينشئون مساحة شبه خاصة تفصل بين منازلهم أو شققهم والمساحات العامة تمكنهم من مراقبة ما يجري بمحاذاة ممتلكاتهم و تمنع المارة من تجاوزها دون مبرر.

ب– مراقبة الدخول.

يقصد به " مراقبة مداخل ومخارج البنايات أو ضواحي الجوار، وهذا يمكن فعله من خلال تصميم مادية مثل الأسيجة والممرات (Gates) أو أجهزة تكنولوجية.

ج– المراقبة الطبيعية.

من خلال إنشاء نقاط المراقبة في الأماكن المعرضة للاختراق من قبل المجرمين، لإعطائهم الانطباع بأنه ليس من السهل ارتكابهم لجرائم دون إلقاء القبض عليهم ومعاقبتهم.

– السمعة والصيانة.

ويقصد بذلك نظافة وصيانة الممتلكات في الجوار، الأمر الذي يعطي الانطباع للمجرمين المحتملين بأن المقيم ينفي هذا الوسط يعتنون بوسطهم ويحرسونه، وأنه ليس بالإمكان ارتكاب الجرائم أو العبث فيه دون عقاب.

وفي دراسة لاحقة حاول المهندس المعماري Newman تعميق نظريته فبلور جملة من المبادئ أهمها[2]:

[1] - Jean Pierre et Chartrand**, La Prévention du Crime par l'Aménagement du Milieu(PCAM) : La Théorie de Jacobs et Newman, 2002**.

[2]- Allen E.L, **Perspectives on Deviance**, Prentice-Hall inc, Englewood, New Jersey, 1981, p 105.

– كلما زاد على البنايات وعددها في الحي كلما زاد حجم الجريمة.

– كلما زاد عدد سكان العمارات والشقق زاد حجم الجريمة.

تأثير الخصائص السوسيو اقتصادية لسكان الأحياء على حجم الجريمة، مثل الأسر المفككة، أو الأسر ذات الدخل الضعيف. وعليه فإن أية مجهودات للوقاية من الجريمة، ولاسيما الجريمة في الوسط الحضري، لابد أن تنطلق من تحسين الوسط العمراني، بتجنب البنايات التي هي أقرب إلى المحتشدات أو المراقد منها إلى بنايات تسكنها عائلات، وتشعر بالراحة و الطمأنينة في أوساطها، وهي السياسة المعروفة بـــ:

scrime prevention Through Environnemental – Design– CPTED

التي عرفت كفكرة لأول مرة عندما كتب عالم الإجرام الأمريكي Ray Jeffrey كتابا بذلك العنوان سنة 1971 ويقابل هذه التسمية في اللغة الفرنسية

La Prévention du Crime par l'Aménagement du Milieu –PCAM[1].

لقد تم الاعتماد على نظرية المحيط أو الفضاء الأمن على موضوع دراستنا وذلك انطلاقا من أن الأسر الجزائرية تقطن في البنايات المكتظة في المناطق الحضرية باختلاف ثقافتهم واتجاهاتهم الفكرية، فالسياسة العمرانية في الجزائر لا تكترث لهذه الاختلافات ولهذا تجد مختلف الآفات والجرائم تحدث في الأوساط الحضرية وبالتالي تتشكل لدى الأفراد جملة من التغيرات في شعورهم بالأمن على حياتهم وممتلكاتهم.

2– نظرية أسلوب الحياة:

ظهرت هذه النظرية في أواخر السبعينات و تبلورت أكثر في بداية الثمانينات، من روادها (هند لانغ Handling) و(غوتفردسون Gottfredson)، (غاروفالو Garofalo).

انطلقت هذه النظرية من السؤال: لماذا يكون بعض الأشخاص عرضة للجريمة أكثر من غيرهم؟ وكان الجواب هو: أسلوب حياتهم الذي يشمل طبيعة عملهم ونشاطاتهم (Work and leisure activities).

هذا ويمكن رد احتمالات وقوع الفرد ضحية للإجرام والانحراف إلى ثلاث عوامل هي[2]:

– أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.

– الأشخاص الذين يختلط بهم الفرد.

– الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم.

كما حاولت هذه النظرية الربط بين مكانة الشخص الاجتماعية وبالتالي أسلوب حياته من جهة وتعرضه للجرائم والانحرافات من جهة أخرى ذلك أنه من المعروف أنه كلما ارتفعت مكانة الشخص في البناء الاجتماعي كلما قلت الفرص لأن يكون ضحية للجريمة، وهذا يفسر بناء على الأنشطة الاجتماعية التي يزاولها، والأماكن التي يتردد عليها[3].

---

[1] - Barbara W, **Crime and Penal Policy: Réfections on Fifty Years • Expérience**, George Allen and Uwins Publishers, 1978, P 19.

[2]- Brewton B and Henry LT**, Race and Ethnic Relations**, Fourth Edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 1978, p 130

[3]– الوريكات وعايد عواد، **نظريات علم الجريمة**، ط1 عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص 40.

ويمكن إضافة فكرة أخرى تفسر لجوء بعض الأشخاص لبعض الأنشطة تتمثل في ما يعرف بالمكون العقلاني **The Rational Component** ذلك " أن الأدوار الاجتماعية والمكانة الاجتماعية يتفاعلان معا في اتخاذ القرار العقلاني، فمثلا نجد أن الأشخاص الذين يترددون على المقاهي والبارات والأسواق الرخيصة ويقضون أوقات طويلة خارج بيوتهم، وفي ساعات الليل، هم أكثر عرضة للجريمة من الأشخاص اللذين يحتلون مكانات اجتماعية مرموقة وأنشطتهم الروتينية أقل.

هذا ويمكن القول إجمالا أن الفرد في اختياره لأسلوب معين من الحياة ولنفترض أنه اختار أسلوبا، يتضمن درجة كبيرة من المخاطرة، واختار مكانا للعيش في محيط يتميز بمعدلات عالية للجريمة والانحراف، فإن احتمالات وقوعه ضحية للجريمة ستكون هي الأخرى عالية، أما الفرد الذي يختار أسلوب حياة هادئ، ويختار مكان سكناه في محيط هادئ، فسوف يكون احتمال وقوعه ضحية للجريمة ضعيفا وهنا يظهر البعد الوقائي من الإجرام والانحراف.

يبدو أن أصحاب هذه النظرية أرجعوا تفشي الإجرام و الانحراف إلى الضحايا وليس إلى المجرمين و المنحرفين، ذلك أنهم قاموا بدراسات مستفيضة على ضحايا الجرائم، وهنا لا بد من الإشارة إلى ظهور تخصص جديد في علم الإجرام و العلوم الجنائية يعرف بـ " علم الضحايا la victimology " يهتم بتحليل شخصيات الضحايا والظروف المكانية والزمانية التي أحاطت بهم عند تعرضهم للجرائم.

لقد تم الاعتماد على نظرية أسلوب الحياة في موضوع دراستنا انطلاقا من أن أسلوب الأسر الجزائرية في حماية حياتها وممتلكاتها من التعرض للجريمة تختلف من أسرة إلى أخرى فهناك من يجعل أسلوب حياته تتضمن المخاطرة كان يعيش في أوساط إجتماعية منحرفة تكون عرضة لوقوع الجريمة عليه وبالتالي يكون ضحية جانية على نفسها، وهذا باختلاف درجة وعيهم الفكري، فتصور الفرد في اختيار الأساليب المناسبة في حماية نفسه وممتلكاته تلعب دورا مهما في شعوره بالأمن والاستقرار.

3- نظرية النوافذ المحطمة.

جاءت هذه النظرية لإرساء قواعد وإشارة إلى تأثير الفوضى والتخريب المناطق الحضرية متمثلة في الجرائم والسلوكيات العادية للمجتمع.

في دراسة نشرها "جيمس ويلسون" وجورج كلينج " عام 1982 طرحا ملاحظة محتواها إذا قام أحد الأفراد بكسر نافذة إحدى المباني، ولم يتم إصلاح تلك النافذة على وجه السرعة يكون في ذلك مدعاة للآخرين إلى كسر نوافذ أخرى.

وبالتالي تخلق حادثة كسر النوافذ على تلك الشاكلة المتكررة الإحساس بعدم النظام والإحساس بالخوف العام ويعد الإحساس بالخوف وعدم الأمن رسالة للعامة بأنه لا يوجد في المجتمع من يهتم بالجوار وهكذا يجد المجرمون البيئة الاجتماعية التي تؤدي إلى ظاهرة الجريمة على حساب الإهمال واللامبالاة لدى أعضاء المجتمع المحلي[1].

[1]- د محمد الأمين البشري محجوب، **الإرهاب وأثره على التنمية الاجتماعية**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص 43.

لا تقتصر النظرية على النوافذ المحطمة بل تشمل أيضا السيارات المهجورة، مراتع القمامة والأركان المظلمة من الطرقات وقد تكون البداية من مشكلات بسيطة نسبيا، لكنها في الواقع دعوات على المزيد من الجرائم الخطيرة.
مبدأ النظرية أن وجود نافذة مكسورة يشجع المارة على كسر المزيد من باب العبث ثم يتجرأ الفاعل فيكسر نوافذ السيارات ثم تتحول إلى اقتحام البيوت وسرقتها.
جوهر هذه النظرية مبني على علم النفس البشري الذي يقول أن الإنسان لديه القدرة وحب الانضباط والالتزام بالقوانين والآداب العامة متى توفرت له البيئة المشجعة على ذلك وسرعانا ما ينفك من هذا الالتزام متى رأي الانفلات من حوله.
وفقا لهذه النظرية فانه يجب السيطرة على تفشي الجريمة والفوضى والصرامة في التعامل مع السلوكات الغير سوية مهما صغر حجمها لتفادي المشكلات الكبيرة سواء على المجتمع عموما أو بالتجمعات السكنية على وجه الخصوص.
وهذا لان الجريمة والفوضى مترابطان بشكل غير مباشر والفوضى تزيد من الخوف والفزع أكثر من الجريمة.
وعليه نستنتج من خلال النظرية أنها دعوة لعلاج الجريمة والانحراف والفوضى وهذا بتعاون المجتمع والشرطة إلى الاهتمام بحالات الإخلال بالأمن في بداياتها وبذل المزيد من الجهد على ضوء اهتمام المجتمع بحالة الأمن ليتنامى الإحساس بالأمن وبالتالي يتضاعف عدد الملتزمين بالقانون والنظام العام.

سابعا: الدراسات السابقة.

تكمن أهمية الدراسات السابقة في توجيه الباحث ومساعدته في تحديد أبعاد الموضوع بهدف الإحاطة بالجوانب المراد البحث فيها، وسوف نتطرق إلى بعض هذه الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا ومحاولة الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها.

1- الدراسات الأجنبية.

أ- دراسة وليام مارك William Mark 1999 عن اتجاهات (الإفريقي – الأمريكي) نحو الشرطة وتبحث هذه الدراسة مواقف الأفارقة الأمريكيين اتجاها الشرطة أحد أهداف هذا البحث هو وضع مخطط للمواطن الأمريكي ذي الأصل الإفريقي فيما يتعلق للمواقف اتجاه الشرطة وتم اخذ البيانات من الاستقصاءات التي أجريت في الفترة 18 يونيو 1987 حتى أكتوبر 1996 وقد قامت الدراسة بقياس العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والمواقف اتجاها الشرطة وبينت الدراسة المتغيرات الظرفية التي تحصل في تقييمها الإفراد والجماعات كما بينت الانحدار المستخدم في النموذج التحليلي لكشف المتغيرات التي لديها القدرة على التنبؤ الأفضل المواقف اتجاها الشرطة[1].
ب- وفي نيوزلندا أجري كل من وبتي وروج سكي 1998، دراسة الاستكشاف اتجاهات المواطنين المواربن نحو الشرطة، وذلك على عينة مكونة من (81) مبحوثا من الجنسين من مختلف الأعمار، وقد أعرب المبحوثين من الجنسين عن اتجاهات سلبية قوية نحو الشرطة، نتيجة خبرات سلبية مع رجال الشرطة، كالتباطؤ وسوء المعاملة بينما كشفت الدراسات السابقة أن الثقة في الشرطة تزداد مع العمر، تبين في تلك الدراسة عدم ثقة المواطنين من

[1] - William mark, African American attitudes toward the police a schema -based model of determination BH-D, university of nivada, Reno, 1999.

مختلف الأعمار، في الشرطة إلى جانب في التردد في التوجه لقسم الشرطة طلبا للمساعدة ورفض تقديم العون لرجال الشرطة، وعدم الثقة في معالجة الشرطة الشكاوى المواطنين، والاعتماد على أساليب ذاتية للحماية الشخصية، كالتواجد في جماعات وحمل الأسلحة [1].

2- الدراسات العربية.

- **الدراسة الأولى:** العقيد. د. محمد إبراهيم الطراونة، **اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن (دراسة تطبيقية على المجتمع الأردني)**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

- **إشكالية الدراسة:** ما هي الاتجاهات الايجابية والسلبية للمواطنين نحو رجل الأمن في العالم العربي؟

- **تساؤلات الدراسة:** تضمنت الدراسات الأسئلة التالية:

* هل تختلف الاتجاهات السلبية والإيجابية نحو رجل الأمن في العالم العربي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية؟.

-هل تختلف الاتجاهات السلبية والايجابية نحو رجل الأمن في العالم العربي حسب طريقة التعامل مع رجل الأمن من قبل المواطنين؟

- **فرضيات الدراسة:** تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية[2]:

1- هناك تباينات في اتجاهات المواطنين نحو رجل الأمن العربي حسب المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية للمبحوثين (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية).

2- هناك تباينات في اتجاهات المواطنين نحو رجل الأمن العربي حسب المتغيرات الاقتصادية للمبحوثين (الدخل، المهنة، الحالة العملية).

3- هناك تباينات في اتجاهات المواطنين نحو رجل الأمن العربي حسب طبيعة التعامل فيما بينهم.

- **مجال الدراسة:** تمت الدراسة في مدينة الرياض "الأردن."

- **المجال البشري:** تكون مجتمع الدراسة من المجتمع الأردني كاملا، بكافة فئاته، والمقيمين على أرضه خلال فترة الدراسة.

- **عينة الدراسة:** تم أخض عينة عشوائية من جميع محافظات المملكة، تم سحبها عن طريق دائرة الإحصائيات العامة، وتتكون العينة من (200) شخص من مختلف الفئات العمرية والنوع، حيث بلغ عدد أفراد العينة من الذكور (374) والإناث (226)[3].

أداة الدراسة: تقوم الدراسة على استخدام الاستبانة أداة ووسيلة جمع البيانات.

---

[1] - Whaiti p & Roguski M, **Maori perceptions of the police**, 1998, victoria http://www.police.govt.nz/re-sources/1998/maori-perception-of-police pdf.

[2]- العقيد . د. محمد إبراهيم الطراونة، **اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن**، دراسة تطبيقي على المجتمع الأردني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص 40.

[3]- المرجع نفسه، ص 42.

– **نتائج الدراسة:** أظهرت الدراسة في نتائجها المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية والاجتماعية أن هناك اتجاهات ايجابية نحو رجل الأمن من قبل المواطن وقد كان متوسط الاتجاهات نحو رجل الأمن بالنسبة للذكور 3.5 أما بالنسبة للإناث المتوسط كان 2.5، وقد أثبتت النتائج انه لا يوجد فرق معنوي بين متوسطي الاتجاهات نحو رجل الأمن بالاختلاف الجنس.

بالنسبة للعمر أظهرت الدراسة أن المتوسطات حسب الفئات العمرية مختلفة حيث كانت الفئة العمرية اقل من 20 سنة هي الأعلى في المتوسط 3.7 في حين كانت الفئة العمرية اقل من 50 سنة هي الأقل في المتوسط 3.38 وكان المجموع العام للمتوسطات للفئات العمرية 3.5 ويلاحظ أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية عند مستوى معنوية 0.30.

– أظهرت النتائج أن هناك اختلافا في المتوسطات حسب المستوى التعليمي للاتجاهات نحو رجل الأمن، حيث أن فئة التعليم الثانوي حازت على اعلى قيمة في المتوسط (3.62)، في حين أن فئة الدكتوراه حازت على الأقل قيمة (3.38)، في المتوسط وقد أظهرت الدراسة انه لا يوجد فروق معنوية بين المتوسطات لين المستوى التعليمي، وذلك عند مستوى تعليمية عند اقل (0.50)[1].

– **الدراسة الثانية:** زكي حنوش، أسباب **ونتائج الهجرة السكانية من الريف إلى الحضر في الوطن العربي،** المشكلة والحل مثال سورية، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الأول، 1999.

تضمنت الدراسة بعد تحديد مفهومي الريف والحضر واستعراض الوضع السكاني في العالم والعالم العربي، تناول الهجرة والتوزيع السكاني بين الريف والحضر.

وفي هذا الإطار عالج أسباب الهجرة، فأرجعها إلى أربع مجموعات رئيسية:

– مجموعة العوامل الجغرافية والبيئة.

– مجموعة العوامل الاقتصادية.

– مجموعة العوامل الاجتماعية والثقافية.

– مجموعة العوامل ذات التأثير المفاجئ.

وحين تناول الهجرة في القطر السوري كحالة، أرجع الأسباب ودوافع الهجرة الريفية إلى:

– تفتت الملكية الزراعية، إلى جانب حيازات صغيرة عائدها أقل من دخل الفرد في القطاعات الأخرى.

– تطوير وتركز الصناعة والخدمات في المدن.

– التباين في مستوى التنمية بين الريف والحضر.

– اعتبر حيازة الأرض من محددات الهجرة، فقلما يهاجر من يملك أرضا.

[1]– المرجع نفسه، ص 43.

– هناك علاقة إيجابية بين التعطل عن العمل والهجرة.

– ارتفاع المستوى التعليمي دافع للهجرة.

– تمركز الإدارة والحكم . كبعد سياسي . حيث تمركز المؤسسات والأنشطة المختلفة في الحواضر.

ثم استعرض نتائج وآثار الهجرة، فأشار أن النتائج كانت وفق دراسة على عينة من المهاجرين وعلى كل من المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة في سوريا، فوجد أن بعض النتائج تتخذ مواقف إيجابية من الهجرة والبعض الآخر سلبية ليسجل أن كثيرا من نظريات الهجرة تتلاشى وفقا لهذه الوقائع والنتائج . ولخص الآراء المؤيدة وغير المؤيدة في التالي:

– انخفاض نسبة غير المشتغلين بعد الهجرة كما ارتفعت نسبة دخولهم، كذلك ارتفعت نسبة العاملين الدائمين.

ولكن برأي غير المؤيدين هذه المؤشرات ليست بالضرورة إيجابية فالعبرة في نوعية عملهم والجدوى الاقتصادية لإنتاجهم ، ثم الضغط الذي ولدوه على الخدمات والمشكلات الاجتماعية التي تسببوا في.

– من انعكاسات الهجرة الايجابية على أسر المهاجرين تلقي هذه الأسر تحويلات من مهاجر يهم ساعدت على سد احتياجاتهم، وتنمية المجتمع المحلي.

وفي رأي غير المؤيدين أن تنمية الريف بشكل فعال تغنيه عن هذه التحويلات ومن شأنه أن يرفع الدخول والمدخرات وتنمية الريف خاصة إذا علمنا أن تلك التحويلات توضع في مسارات غير إنتاجية.

– أن أغلب الأسر التي هاجر أحد أفرادها ولها حيازات زراعية لم تتأثر بعملية الهجرة، أما الأسر الأخرى فقد استطاعت تغطية النقص بتشغيل بقية أفراد الأسرة

ويرى الرأي الآخر أنه حين تكون الهجرة دائمة كثيرا ما يلجأ أصحاب الحيازات إلى بيع جزء منها أو إهمالها.

– إن اتصال المهاجرين بأسرهم في الريف باستمرار يساعد على نقل بعض الأفكار والممارسات الإنتاجية الحديثة في الزراعة ومحاولة تطبي، إضافة إلى احتمال تحول في السلوك كالسلوك الإيجابي للمهاجر باتجاه خفض الإنجاب.

غير أن ذلك يصطدم بارتفاع تكلفة الاستثمار في هذه التقنيات مما لا طاقة للمزارع بها، وفي شأن الإنجاب فقد يلازمه مما ينعكس على الوضع السكاني في الحضر.

3– الدراسات الجزائرية.

– **الدراسة الأولى:** دراسة **عبد العزيز ديلمي** تحت عنوان **" دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة و الانحراف (دراسة نظرية لبناء نموذج للشرطة الجوارية في الجزائر)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الجريمة والانحراف، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجزائر، 2013.

-**إشكالية الدراسة:** الجريمة والانحراف كما سبق الذكر ظاهرتان لا يخلو منهما أي مجتمع، غير أن الشيء المؤكد هو أن الجرائم المكتشفة أقل بكثير من تلك المرتكبة فعلا، و الانحرافات الخفية أكثر من تلك الظاهرة فعلا لذا فإن قياس حجم الجريمة والانحراف الحقيقي أو الواقعي réel يكون بقياس حجم الجريمة والانحراف الظاهر Apparent أي الذي تفصح عنه مختلف الإحصاءات الرسمية و كذا حجم الجريمة والانحراف الخفي Caché الذي تكشف عنه البحوث الاستقصائية الميدانية حول ضحايا الجريمة فيكون الحجم بكثير، ولأجل كل ذلك كان من الضروري التصدي للجريمة والانحراف بمختلف الطرق والوسائل هذا ولعل أهم الطرق المنتهجة في التصدي للجريمة ومواجهة الانحراف، طريقة المكافحة التي تقوم على تعقب المجرمين والمنحرفين من طرف رجال الأمن وتقديمهم للقضاء بهدف معاقبتهم أو اتخاذ تدابير احترازية ضدهم[1].

- **تساؤلات الدراسة:**

انطلاقا من السؤال المحوري التالي:

- ماهو الدور الذي يمكن أن تضطلع به الشرطة المجتمعية للوقاية من الجريمة والانحراف؟ - ومن أجل إلقاء مزيد من الضوء على الجوانب المتعلقة بالسؤال المحوري تحاول هذه الدراسة الإجابة، عبر عدة فصول، عن **التساؤلات الفرعية التالية:**

- ما هي أهم الاتجاهات المفسرة لظاهرة الجريمة والانحراف؟.
- ما هي أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة والانحراف؟
- ما هي أهم التجارب التطبيقية للوقاية من الجريمة والانحراف في العالم ؟
- كيف نشأت الشرطة التقليدية وما هي أهم وظائفها وأنظمتها؟.
- ما هي دواعي ظهور نمط الشرطة المجتمعية ؟
- **مجال الدراسة:** تمت الدراسة في جامعة الجزائر 2.
- **منهج الدراسة:** وقع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يحاول الباحث من خلاله رصد و تحليل مختلف الأدبيات المتعلقة بمنظور الوقاية من الجريمة والانحراف من جهة وأسلوب الشرطة المجتمعية من جهة أخرى، كما يحاول رصد وتحليل مهام الشرطة المجتمعية لأجل الوقوف على الدور الذي يمكن أن تضطلع به تحديدا للوقاية من الجريمة والانحراف، في إطار سياسة الوقاية الشاملة أو الموقفية، و كل ذلك بهدف الإحاطة بالتراث النظري والتجارب الميدانية الدولية والإقليمية لأجل بلورة مقاربة شاملة تمكن من بناء نموذج للشرطة الجوارية في الجزائر.
- **مصادر الدراسة.**

تعتبر هذه الدراسة دراسة نظرية تحليلية، لذلك فإن مصادرها تتمثل في كل الأدبيات المتعلقة بالشرطة، والشرطة المجتمعية، وكذا كل الأدبيات المتعلقة بالمنظور الوقائي من الجريمة والانحراف، سواء كانت دراسات، أو بحوث

[1]- عبد العزيز ديلمى، **دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة والإنحراف**، دراسة نظرية البناء نموذج للشرطة الجوارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الجريمة والانحراف، جامعة الجزائر 2، 2013.

أو مقالات علمية، أو رسائل وأطروحات جامعية، أو تقارير دولية أو إقليمية، أو خطط أمنية، أو إحصائيات ونصوص قانونية، تشريعية وتنظيمية.

4- تقييم الدراسات السابقة.

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها أن معظمها درست شعور المواطنين بالأمن واتجاهاتهم نحو الشرطة، ودور الشرطة في حمايتهم من الجريمة، بالإضافة إلى تحليل وقائع الجرائم بالاعتماد على الأجهزة الأمنية، كما أفادتنا هذه الدراسات لشكل كبير في معالجة الموضوع وساعدتنا في البحث عن وقائع تمثلات المجتمع للأمن، ودرجة شعور المواطن بالأمن واللاأمن في موطنه داخل المجتمع الجزائري الخاص بموضوع دراستنا.

فهذه الدراسات بصفة عامة قد ساهمت وتساهم في إبراز أهمية الموضوع خاصة فيما يتعلق بالآثار المتعلقة بالظاهرة المدروسة ومن هنا نسعى بدراستنا لإبراز أهمية الموضوع.

ثامنا: المنهج.

يعرف المنهج بأنه عبارة عن مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه، وبالتالي فالمنهج ضروري للبحث، وهو الذي ينير الطريق ويساعد الباحث في ضبط أبعاد ومساعي البحث[1].

وتختلف المناهج العلمية باختلاف المواضيع المدروسة، وهذا ما يفسر العدد الكبير من المناهج التي تتوفر عليها العلوم الاجتماعية وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة الكشف عن التصورات الاجتماعية الراسخة في أذهان الأسر حول الأمن في المنطقة الحضرية.

1- المنهج المستخدم.

من المهم أن نميز في العلوم الإنسانية والاجتماعية بين المناهج التي تهدف إلى قياس الظواهر وتلك التي تسمح بأخذ المعطيات الكيفية التي لا يمكن قياسها وعدها. لهذا تتطلب المناهج الكمية مجموعة من الإجراءات المختلفة.

إن المناهج الكمية تهدف في الأساس إلى قياس ظاهرة موضوع الدراسة، وقد تكون هذه القياسات من الطراز الترتيبي (ordinales) مثل: أكثر من أو أقل من أو عددية باستعمال الحاسوب.

إن الكثير من البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية تستعمل القياس، كذلك الأمر حينما يتم استعمال مؤشرات النسب، المتوسطات، أو الأدوات، التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة أننا نتبع المناهج الكمية أثناء محاولة معرفتنا مثل تطور أسعار الاستهلاك منذ عشر سنوات، نية التصويت في الانتخابات القادمة، الارتباط بين درجة التحضر ونسبة المواليد[2].

والمنهج الوصفي الذي يعني بتقديم وصف علمي للظاهرة المدروسة مع التحليل المرتكز على الموضوعية والمنطق العلمي والاجتماعي حتى يتحقق الوصف العلمي الذي يشخص الظاهرة ويقف على أبعادها وأسبابها ونشأتها وتفاعلاتها داخل النسق المجتمعي الكلي وهذا و ستعتمد الدراسة على المنهج في الدراسة الميدانية حيث

---

[1]- رشيد زروانى، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، عمان ، دار النشر وتوزيع، 2002، ص 119.

[2]- عبد الغاني عماد، **منهجية البحث في علم الاجتماع**، ط1، عمان، دار الشروق للنشر، 1997، ص 50.

سننتقل من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي، لان الطريقة الاستقرائية تقوم على دراسة عينة تكون ممثلة للمجتمع الأصلي، ثم تعميم هذه النتائج على مستوى الدراسة ككل[1].

فبالتالي تندرج دراستنا هذه ضمن الدراسات الكمية كمنهج أساسي، إلا أننا لم نقم بإجراء الدراسية الميدانية والتطبيقية على أرض الواقع، وكانت دراستنا دراسة نظرية بحت، وذلك بسبب الأزمة الصحية العالمية المتمثلة في وباء كوفيد 19 (فيروس كورونا).

نظرا للإجراءات الأمنية المشددة، والبروتوكولات الصحية الصـــارمة، لم نستطع الذهاب أو الإلتحاق بمكان إجراء الدراسة الميدانية حفاظا على سلامتنا وسلامة المواطنين، وذلك عبر منع الإجتماعات والتواصل المباشر وهو الأمر الذي لابد منه في دراستنا، ما دفعنا إلى الإكتفاء بالجانب النظري وذلك طبعا بعد إستشارة الأستاذ المشرف وأخذ رأيه في الأمر، وكذلك بناءا على توجيهات إدارة قسم العلوم الإجتماعية.

[1]– شفيق محمد، **الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الإسكندرية، الكتب الجامعي الحديث، 1998 م، ص 35.

الجانب النظري

الفصـــل الأول

تمهيد.

من منا لا يتمثل العالم الذي يحيط به في شكل صورة ذهنية؟، العقل البشري كون عملاق مسكون بشتى أنواع الصور والادراكات، نتمثلها في أذهاننا كلما اردنا التحاور مع الاخر وفهم أنفسنا، تمكننا هذه الادراكات من التكيف مع بيئتنا الاجتماعية وفك رموزها وتعقيداتها باقل جهد عقلي وفي فترة زمنية وجيزة.

لقد عرفت الدراسات التي تهتم بالتمثلات الاجتماعية اهتماما متزايدا، من اجل توضيح الدور الهام الذي تلعبه هذه التمثلات في العلوم الانسانية والاجتماعية، وتتناول هذا الفصل موضوع التمثلات الاجتماعية باعتبارها: مجموعة منظمة من المعارف المبنية حول موضوع معين والمتقاسمة اجتماعيا، من أجل فهم وتفسير العالم المحيط بنا، والتي تعمل على اعادة بناء الواقع المشترك الخاص بجماعة اجتماعه معينة بحيث يعيد الفرد من خلالها بناء الواقع ويمنحه دلالة ومعنى خاص، ويعتمد ذلك في جانب كبير منه على مكتسبات الفرد من مجموع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة داخل النسق المجتمعي والتي تعمل كموجه لممارسات والسلوكات اليومية للفرد في تفاعله مع الدولة ومؤسساتها من جهة، وباقي افراد مؤسساتها من جهة ثانية.

وسنحاول في هذا الفصل معالجة موضوع التمثلات الاجتماعية من خلال ابراز الأهمية العلمية والعملية وتوضيح المراحل التاريخية التي مرت بها التمثلات الاجتماعية مع تحديد مفهومها خصائصها وابعادها ووظائفها ومميزاتها وسيرورة عملها.

المبحث الأول: دراسة نظرية عن التمثلات.

المطلب الأول: ماهية التمثلات.

الفرع الأول: لمحة تاريخية حول مفهوم التمثلات.

يعتبر مفهوم التمثل مفهوما قديما، حيث كان ولمدة طويلة يشير إلى النشاط العقلي الذي يستحضر العقل من خلاله موضوعا او حدثا غائبا في الحال ، وهذا بوسطة استحضار ذهني لصورة تعكس الواقع الخارجي.

وقد استعمل من طرف الفيلسوف إيمانويل كانط" (1724 / 1804) حيث قال : مواضيع معرفتنا ماهي الا تصورات.

ولكنه كمفهوم اجرائي يعتبر حديثا نسبيا، حيث يعتبر "ايميل دوركايم" (1917 / 1958) اول من استعمل وعرف مفهوم التمثلات الاجتماعية حيث قارنه بين التصورات الجماعية والتصورات الفردية في مقال له نشر في مجلة الجمعية الفرنسية الفلسفة بعنوان " الميتافيزيقا والأخلاق سنة 1898 "، حيث اعتبر ففيه أن التصورات الاجتماعية موضوع مستقل عن التصورات الفردية وأكد على خصوصية التفكير الجماعي بالنسبة للتفكير الفردي، فكما أن للتصورات الفردية خصائص تميزها حيث لا يمكن اختصارها في عملية فيزيائية – كيميائية يقوم بها المخ، كذلك فانه لا يمكن اختصار التصورات الجماعية واعتبارها م مجرد مجموع تصورات الأفراد الذين يشكلون ذلك المجتمع حيث يقول: "ان معرفتنا لا تمر بهذه المشاعر الفردية ولا تعطينا مفتاح التصورات الجماعية[1]، ولكن بعد "دوركايم" دخل مصطلح التمثلات الجماعية في حالة الركود لمدة تجاوزت نصف قرن[2]، وظل مفهوم التصورات الجماعية يشير الى الأساطير والطقوس ولم يعد من الممكن تمييز التصورات عن الذهنيات والإيديولوجيا، وبعد فترة من عدم الاستعمال بسبب هيمنة الدراسة السلوكية[3]، حيث لم يكن يهتم إلا بالسلوكات الظاهرة للأفراد مثل الاستجابات الحركية والسلوكية، أما النشاطات الذهنية والمعرفية بقيت بعيدة عن كل الاهتمام.

بعد مرحلة الكمون التي عرفها المفهوم، ظهر من جديد سنة 1950 من خلال دراسة **سارج موسكوفيتشي** للتمثلات الاجتماعية لموضوع التحليل النفسي عوض التمثلات الاجتماعية فان عودت مفهوم التصور الاجتماعي للظهور على يد "سارج موسكوفيتشي" الذي درس تصورات الجماعات المختلفة، ونشر نتائج دراسته في كتابه "التحليل النفسي صورته وجمهوره" سنة 1961، واظهر في دراسته أن تمثلات المجتمع الفرنسي للتحليل النفسي اصبح الية ووظيفة في صياغة وتوجيه السلوكيات.

" وان دراسة التمثلات الاجتماعية تدفعنا إلى خوض غمار الصراعات الثقافية والممارسات المهمة[4]، حيث حاول في دراسته فهم الكيفية التي تنتشر بها نظرية علمية لدى الجمهور وما هي التغيرات التي تطرا عليها بعد مرور

[1] – ايميل دوركايم، مرجع سابق.

[2] - Jean-Claude Abric**, les représentations sociales in‹Denise jodelet**, PUF, Editio, France, 1991, P 220.

[3] -psychologies Serge**, social libraires Larousse** , 1972, P 428.

[4] - Moscovici, **des représentations collectives aux représentations sociales**, dans jodelet ; les représentations sociales, paris 1989, p 88.

نصف قرن من الزمن، مع الإشارة أنه لا يوجد تصور واحد للتحليل النفسي بل تصورات وهي تختلف في محتواها ومستوى بناءها وتوجهها العام نحو التحليل النفسي، كم تختلف ايضا حسب الانتماء الاجتماعي[1].

وتوصلت دراسته إلى فكرة أن النظرية العلمية الجديدة انتشرت في الثقافة الفرنسية وتكرست مع الاحداث اليومية وقد غيرت من نظرة افراد المجتمع إلى ذواتهم وكينوناتهم والى المحيط الذين يعيشون فيه.

من خلال دراسة جمع فيها كل ماهو نظري وتطبيقي حيث قام بتحليل مقابلات واستبيانات وزعت على 2205 شخص إلى جانب تحليله 1640 مقالا انتقاه من 230 جريدة ومجلة في الفترة الزمنية الممتدة في جانفي 1952 وجويلية 1956، اعطى سارج موسكوفيشي جسدا (Un corps) لمفهوم التحليل النفسي بتوظيفه لوسائل منهجية جعلت دراسة التمثلات بما يعرفها "سعدي الحلو" بالمسافة النسبية La Distance Relativiste مقارنة بالبحث في العلوم الدقيقة التي تعتبر نفسها الوحيدة التي تستطيع أن تضبط وتتنبأ بالواقع[2].

هذا ما جعل "سعدي الحلو" يرى ان سارج موسكوفيتشي هو اول من اقتحم التمثلات في الواقع الاجتماعي بعيدا عن المجتمعات البدائية او عالم الطفولة، أو الاضطرابات النفسية. لقد اهتم بالإنسان الاجتماعي (انسان الشارع) ما يفكر فيه وما يشعر به ازاء المواضيع التي تحيط به، محولا بذلك مفهوم التمثل الاجتماعي من موقع النموذج النظري او الظاهرة الى مفهوم اكثر تعقيدا من تقاطع محورين، حيث اصبح ملتقى لمجموعة من المصطلحات النفسية والاجتماعية تنتظم في شكل مثلث وحدات يحوصلها الشكل التالي[3]:

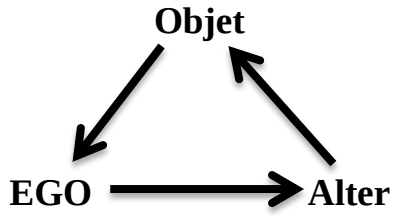

مثلث نفسي اجتماعي (نموذج ABX) نتيجة عمل Newcomb، 1953.

بقي هذا المفهوم محل تجاذب لمدة قصيرة، ثم مرت عليه مرحلة كمون اخرى تجاوزت عشر 10 سنوات بسبب المقاومة التي واجهته من طرف النظريات المادية والسلوكية التي تعتبر المادة اساسا لكل شيء مستعدة فرضية وجود محددات نفسية، ثم ما لبث أن استرجع مكانته مرة أخرى في مجالات علم النفس الاجتماعي ليصبح تيارا فكريا.

بتضاعف حجم المنشورات والمقالات من عشرات المقالات سنة 1970 الى اكثر من 400 مقالة سنة 1990 وأصبح للتمثلات دور اساسي في فهم معطيات الواقع ، واداة مفضلة لدراسة العلاقات بين الأفراد والمحيط ووسيلة للاتصال بين الأفراد وهذا راجع الى التغيرات التي طرأت في العلوم الاجتماعية وعلم النفس[4].

---

[1]– عامر نورة، **التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية**، مذكرة مكملة لشهادة الماجيستير في علم النفس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص 19.

[2] - Serge Moscovici, des représentations collectives aux représentations sociales, OP-CIT, P 145.

[3] - http://www.dgsn.dz/ar/statistiquescriminalité.php.

[4]– عامر نورة، مرجع سابق، ص 22.

ويفضل "موسكوفيتشي" والباحثين المتوالين الذين اهتموا بدراسة التمثلات الإجتماعية امثال: دينيز جودلي، رينيه كيس، دون سبربر، روم هاري، جون بلازق ريز، "وجون كلود ابريك وغيرهم عرف مفهوم التمثلات تطورا كبيرا وانتشر في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية والانسانية.

الفرع الثاني: مفهوم التمثلات الاجتماعية.

أولا: التعريف اللغوي: في لسان العرب عند ابن المنظور التمثل يعني مثل له الشيء، أي صوره حتى كانه ينظر إليه، وامتثله اي تصوره؟، ومثلت له تمثيلا، وتمثيل الشيء بالشيء سواه وشبهه وحصل مثله وعل مثاله ومنه الحديث: رؤية الجنة والنار ممثلتين في قبلة الجدار اي مصورتين: ويكون تمثيل الشيء بالشيء تشبيها به[1].

وفي معجم الصافي في اللغة العربية مثل الشيء، شبيهه، صوره حتى كأنه ينظر اليه. هو ظل كل شيء، مثل الشيء بالشيء اما فالقاموس الفرنسي لاروس **La rousse** فالمصطلح يعرف على أنه استعراض او عرض عمل فني ، صور ،مسرحية، صورة ذهنية لموضوع معين، تمثيل شخص لموكله في القضاء امام السلطة القضائية النيابة عن شخص غائب في معاملات قانونية او تجارية[2].

اما في قاموس نوبارسيلامي **N . Sillamy** فقد جاء بخصوص المصطلح: " التمثل هو احضار الشيء الى الذهن، وليس استرجاع صورة للواقع، فالتمثل عملية ذهنية بها تتم اعادة صياغة، وبناء ذهني لعناصر المحيط وجاء في معجم العلوم الاجتماعية أن التمثلات هي عاكسة للواقع واداة لتصنيف الأشخاص والسلوكيات والمواضيع، وتلعب دور الوسيط بين ما هو إيديولوجي وماهو تطبيقي مشكلة بذلك معرفة تضبطها قواعد خاصة[3].

ثانيا: التعريف الديناميكي: يعرف **Astolfi j. p** التمثلات على انها عملية فكرية صعبة بالنسبة للمتعلم والتي تتوقف خصائصها على تنظيم المعارف في الذهن وعلى العوائق الخاصة بكل حقل معرفي للترميز الذي يكتسبه المتعلم انطلاقا من الوضعية والتفاعلات الفردية.

اما م. دوفلاي **M . Develay** فيعرفها بالكيفية التي يوظف بها الفرد بصورة شخصية معلوماته السابقة لمواجهة وضعية معينة، ويعرف ديفيشي **Divichi** التمثلات على انها عبارة عن:

- بنية ضمنية.
- نموذج تفسيري بسيط منظم مرتبط بالمستوى المعرفي التاريخي والاجتماعي للفرد.
- هي شخصية قابلة للتطور.

أما جوردان ومرتينان **Giordan et Martinand** فيعرفان التمثيل على انها نموذج تفسيري بين الكيفية التي:

* ينظم بها المتعلم المعطيات.
* يفهم بها المعلومات.
* يوجه بها فعله[4].

---

[1]- ابن منظور، **لسان العرب**، عمان دار النشر وتوزيع، 1988، ص ص 437- 438.

[2]- Denise jodelet**, les pleines expansions, OP- 37représentations sociales**, Un domaine en CT, P 99.

[3]- N .Sillamy**, dictionnaire de psychologie**, edbardn, paris, 1980, P 33.

[4] - Ibid, P 36.

ثالثا: التعريف الاصطلاحي.

عرف سارج موسكوفيتشي التمثلات الاجتماعية في مقدمة كتابه" التحليل النفسي صورته وجمهوره "1961 على انها: شكل خاص من المعرفة ومجموعة من القوانين العلمية المنظمة وهي احدى العمليات النفسية التي بفضلها يستطيع الافراد جعل الواقع النفسي والاجتماعي مفهوما واضحا[1].

كما يعرفها على انها عمليات مستقلة ترتكز على سيرورتين أساسيتين:

– السيرورة الادراكية او الحسية.

– السيرورة التجديدية.

فالسيرورة الحسية تسمح لنا بادراك وتسجيل الموضوع، أما السيرورة التجديدية فتعمل على اعادة صياغة وتنظيم كل ما هو مدرك.

"تمثل موضوع او شيء معين أو وضعية معينة، لا يحدث بشكل تكراري بسيط وليس مجرد انعكاس داخلي لواقع خارجي، ولا نسخة مطابقة لكل ما يحدث خارج العقل.

وانما التمثل هو اعادة بناء وتعديل النص كله"، فحسب نظرية التمثلات الاجتماعية، فالمعلومات والمعارف تظهر في التفكير العام من خلال جملة التفاعلات وان التطور المعرفي هو نتيجة يشترك فيها ماهو اجتماعي وما هو فردي.

– **التمثلات الاجتماعية مصطلح واحد بأبعاد متعددة:** إن تلاميذ موسكو فيشي **S . Moscovici** وجدو انفسهم امام مجال واسع، بخصوبة مضامينه وغموض حدوده، هذا ما عبر عنه: **و. دواز** في قوله بأن التمثلات الاجتماعية تشمل أداة عمل من الصعب التحكم فيها وبالرغم من ذلك توجد اعمال حول التمثلات الاجتماعية تتسم بالغني والاختلاف" كما تعرف د. جودلي التمثلات الاجتماعية على انها شكل من اشكال المعرفة، متطورة اجتماعيا ومشتركة لها هدف واقع عام لأي تجمع اجتماعي[2].

– التمثلات الاجتماعية هي نماذج من التفكير العملي موجه للاتصال، للفهم وللتحكم في المحيط الاجتماعي المادي منه والمعنوي.

كما يعرفها **ج. ك ابريك** على أنها "تسلم لقراءة وفك شفرة الواقع، فالتمثلات تنتج الأفعال والسلوكيات، وتفسر الوضعيات وذلك باستخدام نظام تصنيفي مناسب ومستقر، تنشأ التصرفات وتسمح بتبريرها مقارنة بالمعايير الاجتماعية[3].

وبما يمكن استخلاصه آن تعدد التعريفات حول التمثلات الاجتماعية واختلافها يعود اصلا لتعدد الباحثين وتوجهاتهم وكذا الى المقاربات المعتمدة، الأمر الذي أدى بسعدي لحلو الى اعتبار ان هذه التعريفات النظرية ماهي الا جملة من التمثلات لموضوع التمثلات الاجتماعية[4].

1- Serge mosokovici**, l'histoire humaine de la nature la société contre nature**, paris, 2003, P 130.

2- Denise, jodelet**, les pleines expansions**, **OP-37 représentations sociales**, Un domaine en CT, p59.

3- Doise .W, **the social development of the intellect**, belgique,1986, P 83.

4- S. lahlou, professeur psychologie appliquée, london, 1995, P 53.

ويمكن تلخيص ما سلف فيما يلي " التمثلات شكل من اشكال المعرفة التطبيقية تربط الفاعل بالموضوع"[1].

اما **ب. فيرجس** فيرى أن التمثلات هي : "سجل ثقافي تفسيري تتشكل خلال الممارسات اليومية، وهي مشتركة بين افراد الجماعة الاجتماعية، بعيدا عن الخصوصيات الفردية".

يقدم في هذا التعريف فيرجس عنصرا مهما ومثيرا هو: أن التمثلات الاجتماعية هي نتيجة للتجارب التطبيقية للفاعلين الاجتماعيين حسب المكانة الاجتماعية التي يحظى بها هؤلاء الفاعلون، اذ ان التمثلات الاجتماعية لجماعة معينة حول موضوع معين لا ترتبط فقط بالانتماء وانما تتعداها إلى التجارب والخبرات الاجتماعية التي تحملها هذه الجماعة، فهي تتشكل من الذاكرة الجماعية بتاريخها ثقافتها وقيمها.

ومن اهم الدراسات الموجودة في سجل ابحاث التمثلات الاجتماعية للمواضيع التالية:

الجسم الانساني	د. جودلى 1983 D. JODELET
المرض	هيرزليش 1969 Herzlish
الثقافة	ر. كايس 1968 R . Kaes
العدالة	روبير دو فوجيرون 1978 R De Faugeron
حقوق الانسان	كليمونس و دواز 1995 Clémence Et Doise
مهنة الممرضة	قيميليو وريمر 1994 Guimillio Et Reymer
ممارسات وهوية المهنية	بلين 1997 Blin
القابلات	برجيرون 2003 Bergeron

وهي دراسات اهتمت بمحتوى التمثلات وتأثيراتها على العلاقات الاجتماعية.

اما **(ج ك أ – j c arbic)** فقد اهتم كثيرا بتنظيم وتسلسل التمثلات الاجتماعية من معدلا ومنقحا الدراسات سارج موسكوفيشي مركزا على فكرة أن التمثلات هي بمثابة سلم لقراءة الواقع تعتمد على الجانب المستقر فيها والذي هو نظام يسمح بفهم الخصائص الاساسية للتمثلات الاجتماعية التي قد تظهر على انها متناقضة: ففي بعض الأحيان تكون مستقرة وجامدة الان هناك نواة مركزية مترسخة في نظام القيم، مشتركة بين أفراد الجماعة، متحركة ومرنة بتأثير التجارب الفردية، تستوعب المعطيات الحالية والوضعيات الخاصة وتطور العلاقات والممارسات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات[2].

وبالرجوع الى كل من روكيت وفلامون Flament Et Rouquette فانهما يقدمان تعريفا ثلاثي الابعاد:

- وصفي.
- مفهومي.
- عملياتي.

التمثل الاجتماعي هو طريقة لرؤية وادراك العالم الخارجي وهو يترجم في الأحكام والاداءات التي تعبر عن العمل الاجتماعي.

---

[1]- Jodelet. D, **les pleines expansions**, Ibid, P 43.

[2]- abric J C, **pratiques sociales et représentation**, UPF, paris, 1994, P 24.

التمثل الاجتماعي هو مجموعة من المعارف، الاتجاهات والمعتقدات المرتبطة بموضوع معين محددا بذلك العلاقات الاجتماعية.

يتفحص التعاريف الثلاث السابقة نستخلص بانها جاءت متكاملة يكمل بعضها البعض في سياق موحد، وبنظرة خاطفة على مضمونها نميز اربع عناصر اساسية:

- التمثل الاجتماعي هو مجموعة منظمة من العناصر ترتبط بينها العلاقات.
- التمثل الاجتماعي صيغة مشتركة بين افراد في نفس الجماعة.
- التمثل الاجتماعي هو انتاج سيرورة عامة للاتصال والتواصل بين افراد الجماعة.
- التمثل الاجتماعي هو ضرورة اجتماعية لأنه: نظام يخص فهم وتفسير المحيط الاجتماعي[1].

المطلب الثاني: وظائف ومميزات التمثلات في العلوم الإجتماعية.

تلعب التمثلات الاجتماعية دورا أساسيا في دينامية العلاقات والممارسات الاجتماعية، وهذا من خلال عملية التوضيح (اعطاء معنى للحقيقة المحيطة بالفرد)، الادماج (دمج الأفكار والأفعال الجديدة في الإطار المألوف والموجود مسبقا) والاتصال (ضمان المعنى العام المشترك) بين أفراد المجتمع الواحد.

الفرع الأول: وظائف التمثلات في العلوم الإجتماعية.

فالوظيفة الأساسية للتمثلات الاجتماعية هي كبح المجهول واستباق سيرورة الاحداث الاجتماعية عن طريق ربط الخبرات والتجارب السابقة مع التجارب الحالية ، وكذا تبرير الافعال والتنبؤ بما قد يؤول اليه الموضوع، لخلق الشروط الضرورية للاندماج في الحقيقة الاجتماعية، وللتمثلات الاجتماعية اربع وظائف:

أولا: وظيفة معرفية.

وتسمح هذه الوظيفة للأفراد على اكتساب معارف جديدة وادماجها في اطار مفهوم منسجم ومنسق مع نشاطاتهم المعرفية وقيمهم التي يؤمنون بها، فهي تحدد الاطار المرجعي المشترك الذي يسهل التواصل الاجتماعي ويسمح بتبادل ونقل ونشر المعرفة بين أفراد الجماعة، بما يتوافق والأنساق القيمية للمجتمع، وقد اشار موسكوفيتشي في قوله: "أن التمثلات الاجتماعية تسمح للفاعلين الاجتماعيين باكتساب المعارف وادماجها في اطار قابل للإستعاب بما يتماشى مع القيم والأفكار التي يلتزمون بها ، فيسهل تواصلهم الاجتماعي ويحدد الاطار المرجعي المشترك الذي يسمح بالتبادل الاجتماعي ونقل ونشر المعرفة العامية او الساذجة[2]، فتمثلات المجتمع للأمن الوطني

يعني اكتساب الأفراد لمعلومات وأفكار وخبرات جديدة يتم ادماجها في نظام التفكير والفهم الخاص بهم، بما يتوافق والقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع ليتم نشرها فيما بعد.

ثانيا: وظيفة الهوية الاجتماعية.

تقوم التمثلات الاجتماعية بتحديد الهوية الاجتماعية للأفراد والجماعات في الحقل الاجتماعي، فهي تسمح بتشكيل هوية اجتماعية وشخصية متآلفة مع انظمة معايير وقيم محددة اجتماعيا، وفي هذا يقول ابريك أن وظيفة التمثلات

[1]- Molinernayou central, **principes organisteuresbi-dimensionnel**, paris, 1995, P 165.
[2]- Serge mosokovici, **des représentations collectives aux représentations sociales,** Ibid, P 65.

تكمن ايضا في تحديد مواقع الافراد والجماعات في الحقل الاجتماعي، فهي تسمح بإعداد هوية اجتماعية وشخصية متوافقة مع المعايير والقيم المحددة تاريخيا واجتماعيا[1].

فوظيفة تحديد الهوية الاجتماعية تتمثل في وضع الأفراد والجماعات في المجال الاجتماعي المعاش لبلورة الأفكار والقيم في الجماعة التي ينتمي اليها الفرد ، فيظهر بذلك سلوكيات تحافظ على خصوصية الجماعة بالنسبة لغيرها من الجماعات الأخرى ،فالانتساب الاجتماعي يعني تقاسم فكرة ولغة وهو تأكيد لرابط اجتماعي وهوية.

وتضيف في هذا الصدد "جودلي" بالقول: أن التقاسم يهدف إلى التأكيد على الوحدة وعلى الانتماء الجماعي والذي سيساهم في بناء وتقوية الرابطة الاجتماعية لضمان سيرورة الهوية الاجتماعية والتوازن المعرفي[2].

فكل تمثل اجتماعي حول موضوع ما، مرتبط بالضرورة بالهوية الاجتماعية، فهو يعتمد عليها في عملية البناء والتطور، كما يعمل على ضمان وحدتها وانسجامها في مواجهة الجماعات الأخرى وهذا ما يفسر اختلاف التمثل للأفراد اتجاه نفس الموضوع.

ثالثا: وظيفة توجيه الممارسات والسلوكات.

تعمل التمثلات الاجتماعية على توجيه استجابات الأفراد وممارساتهم داخل الحقل الاجتماعي، وتقوم بتحديد العلاقة التي تربط الفرد بالمجتمع وتدمجه في شبكة من الاتصالات والتفاعلات مع بقية الأفراد وتقوم بتحديد المنهج الذي يتبعه في ذلك، فنظام تفسير الواقع الذي تشكله هذه التمثلات يعتبر كموجه للفعل من خلال ما تنتجه من مواقف وأراء واتجاهات في السياق المجتمعي الذي ينتمي اليه الفرد.

وبما أن التمثل هو معرفة الحقيقة المحيطة بالفرد ، فهو يأثر ويوجه سلوكيات الأفراد وهذا ما يؤكده "ميشلت " **(Michelat)** وسيمون **(Simon)"**، 1977 بالقول: أن التمثلات تعطينا فكرة عن السلوكيات السياسية والدينية للأفراد، ان هذه العملية التوجيهية بالنسبة للممارسات تنتج انطلاقا من ثلاث عوامل اساسية هي[3]:

أ- تحدد التمثلات نمط العلاقة والوضعيات الملائمة للفرد ، وكذا نمط السيرورة المعرفية التي يتبناها وذلك بتعريف الغاية من الموقف والمعنى الذي تتخذه على قاعدة القيم وما ينتجه عن أحكام ذلك أن التمثلات تحدد نموذج السير المعرفي المتبني من طرف الجماعة سواء في بنيتها او خلال اتصالها.

ب- ينتج التمثل نظاما لا للتوقع، فهو يحمل اثر على الواقع من اجل جعل هذا مناسبا لما يحمله التمثل، فالتمثلات لا تتيح ولا تعتمد على سياق التفاعلات لأنها تتقدمها وتسبقها وكذا تحددها، فالتمثلات تعتبر انظمة لفك رموز الواقع، ووظيفتها توجيه انطباعاتنا وتقييماتنا وسلوكياتنا.

ج- تعكس التمثلات الاجتماعية طبيعة القواعد والعلاقات الاجتماعية السائدة ، فهي تصف السلوكات والممارسات التي يقوم بها الفرد وتحدد ماهو مقبول وما هو غير مقبول في السياق الاجتماعي المحيط بالفرد، فهي تعكس القواعد والروابط الاجتماعية وتصور السلوكات والممارسات الازمة.

---

[1]- نصيرة خلايفية، **التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند احداث المنحرفين**، اطروحة دكتورة في علم النفس الاجتماعي، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012 ص ص 37- 38.

[2]- Denise, jodelet**, les pleines expansions**, Ibid, P 37.

[3]- نصيرة خلايفية، مرجع سابق، ص ص 38 – 39.

رابعا: وظيفة التبرير.

وهي وظيفة مرتبطة بشكل وثيق مع الوظائف السابقة، تسمح بتبرير السلوكيات والمواقف التي يتبناها الفرد، فهي تلعب دورا مهما في تحديد سلوكنا قبل القيام به وتبريره بعد ذلك، وهذه الوظيفة في غاية من الأهمية لأنها تسمح بتعزيز التمايز الاجتماعي وتبريره من اجل الابقاء على الموقف الاجتماعي لجماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى حفاظا على البعد الاجتماعي بين الجماعات[1].

فهي تعكس بذلك القواعد الأساسية الناجمة عن وضعية الفرد وتعطي معنى ودلالة لأفعاله وتسمح بتبرير بعدي لاتخاذ المواقف والسلوك.

ومن خلال العرض الوجيز لوظائف التمثلات الاجتماعية فانه يمكن أن نوجزها فيما يلي[2]:

- تساهم التمثلات الاجتماعية في ترجمة الحقائق اليومية وفهم الظاهر الجديدة والمجهولة لدى الأفراد.
- تساهم في تكوين وتوجيه السلوكات والممارسات اليومية.
- تدخل في عملية التكوين والحفاظ على الهوية الاجتماعية.
- تسهل عملية الاتصال الاجتماعي.
- تعد التمثلات الاجتماعية ذات أهمية في تبرير السلوكات الاجتماعية.

الفرع الثاني: مميزات التمثلات.

انه من الواضح، ومن أجل فهم التمثلات الاجتماعية والإحاطة بالمفهوم كان من الواجب تحديد أهم المميزات والخصائص التي ميزت المفهوم في مختلف المراحل التي مر بها منذ اعادة اكتشافه من طرف سارج موسكوفيشي سنة 1961، والتي كان لها الأثر البالغ في تطور.

وحسب ما ذكر كل من "نيكولاس روسيو" و "وكرستين بوناردي"، ، فهناك ثلاثة خصائص اساسية ميزت هذا المفهوم[3]:

أولا: مفهوم حيوي الحيوية Vitalité .

ويقصد بالحيوية تلك الديناميكية القادرة على خلق العديد من الأبحاث والدراسات وبتوجهات مختلفة، ففي ضرف 35 سنة منذ اعادة اكتشاف المفهوم من طرف موسكوفيشي تم اصدار حوالي عشرون الف كتاب ومألف يعالج التمثلات الاجتماعية من زوايا مختلفة ، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر اعمال كل من : "موسكوفيشي"، "جودلي" "ريني كايس"، "روم اري"، " جون بلازقريز"، "دواز"، "ابريك"، "كلود فلامون" ..... وغيرهم حيث قام كل واحد من الباحثين بمعالجة جانب من الجوانب المختلفة والمتعددة للتمثلات الاجتماعية.

ثانيا: مفهوم عابر للتخصصات متعددة التخصصات Transversalité

ان تنوع الأبعاد والمناقشات التي يثيرها مفهوم التمثلات الاجتماعية وكذا تموضعه بين ما هو نفسي وما هو اجتماعي ادى الى جعله مركز اهتمام كل العلوم الانسانية، حيث نجده في كتب علم الاجتماع وعلم النفس

[1]– نصيرة خلايفية، مرجع سابق، ص 40.

[2]– نفس المرجع، ص 51.

[3]- N, Roussiau et C Bonardii**, Les Représentations Sociales :Etat des lieux et perspective**, Dunod, Belgique, 1999, p 07.

والانثروبولوجيا وحتى كتب التاريخ، فهو في علاقة دائمة ومتناسقة مع الإيديولوجيا ، نظام الرموز، المواقف الاجتماعية، الظاهرة المعرفية، المعرفة الاجتماعية، المنطق الطبيعي والمنطق الاجتماعي، الخيال الاجتماعي، فهذه التعددية في العلاقات مع التخصصات علمية مجاورة تضفي على الدراسة النفسية والاجتماعية للتمثلات خاصية التعددية والعبورية التي تتمفصل مع مجالات البحث في شكل متناسق.

فالتمثلات الاجتماعية تتموضع في مفترق الطرق بين مفاهيم اجتماعية واخرى نفسية، في ظل ديناميكية محددة تخلق نظام نظري معقد، **Denise jodelet** كما أنه المفهوم التمثلات الاجتماعية الكبير في عملية الفضل البناء والتنسيق بين مختلف التخصصات[1].

ثالثا: التعقيد La complexité

من الواضح أن تعدد التخصصات التي تهتم بالتمثلات الاجتماعية، وكذا حيوية هذا المفهوم ستجعل منه مفهوما معقدا حيث يلمس هذا التعقيد من خلال مواقف واتجاهات التي يتخذها كل تخصص اتجاه هذا المفهوم، فتقاطع المجال النظري للتمثلات الاجتماعية مع بعض المناهج الأخرى(النفسية والاجتماعية تجعل منه مفهوما معقدا.

كما أن دراسة التمثلات الاجتماعية لا تهدف الى اضافة ميدان جديد إلى ميادين البحث النفسي والاجتماعي بقدر ما تهدف إلى البحث عن النقاط المشتركة بينها قصد تنظيمها وتنسيق المعارف والمكاسب بينها، كما أن هذه الخاصية قد اضافت من فترة قصيرة على التمثلات الاجتماعية قدرا من النضج العلمي، جعلها تمر من مرحلة الوصف الى مرحلة الشرح والفهم لمكانيزمات العمل والتحول الحاصل داخل هذه التمثلات نفسها.

فدراسة التمثلات الاجتماعية تتطلب تضافر عناصر مختلفة: شعورية، ذهنية، اجتماعية، يتم دمجها إلى جانب المعرفة واللغة والاتصال بحيث لا يمكن الغاء أي عنصر من العناصر السابقة والتي تتداخل في ما بينها، في ديناميكية جماعية توصلنا إلى حقائق حية، ففي مقاربة تحترم تعقيدات الظواهر الاجتماعية وتعقيدات الفكر البشري.

المطلب الثالث: النماذج المختلفة لنظرية التمثلات الاجتماعية.

توجد أربع نماذج أو اتجاهات في دراسة التمثلات الاجتماعية والتي يمكن استخلاصها من مجمل الأبحاث والدراسات التي أجريت منذ دراسة موسكوفيشي سنة 1961 حول المثلات الاجتماعية لنظرية التحليل النفسي لدى الفرنسيين.

اختلفت النماذج الأربعة في نظرتها أو في مستوى اهتمامها بالموضوع. إنها متكاملة وليست متناقضة، فهي بمثابة وجهات نظر ومواقف معرفية لأصحابها حول الموضوع نفسه.

أولا: النموذج السوسيو أنثروبولوجي Le modèle socio anthropologique.

يمثل هذا الاتجاه في دراسة التمثلات الاجتماعية كل من موسكوفيشي من خلال دراسته للتمثلات الاجتماعية للتحليل النفسي لدى الفرنسيين (1961) وجودليه من خلال دراسة حول التمثلات الاجتماعية للمرض العقلي (1989) وهرزليتش التي اهتمت بدراسة التمثلات الاجتماعية للصحة والمرض (1969).

1- N, Roussiau et C Bonardii, Ibid, P 34.

وغيرهم.

عندما صاغ موسكوفيشي نظريته كان الهدف تقديم وصف للكيفية التي تنشأ وتتطور بها التمثلات الاجتماعية. فحسب موسكوفيشي فإن أي تمثل اجتماعي يصادف دائما بروز وضعية جديدة أو ظاهرة غريبة أو حدث غير عادي، وهذا يعني حسب مولينر وقيملي أن[1]:

– المعلومات بخصوص الموضوع محدودة، ناقصة وجد مشتتة لدى الجماعات المختلفة المعنية بالموضوع وهذا ما يسميه موسكوفيشي تشتت المعلومة **la dispersion de l'information.**

– يثير الموضوع الاهتمام والقلق كما يؤدي إلى اضطراب السير العادي للأمور، فهو يؤدي بذلك إلى نشاط معرفي قوي يهدف إلى فهم الموضوع والسيطرة عليه وحتى الاحتماء منه، وهذا ما يسميه موسكوفيشي الحاجة إلى الاستدلال **la pression a l'inférence** .

– يعمل الموضوع على إثارة النقاش حوله والتواصل بين الأفراد وفي وسائل الإعلام، وعن طريق الاتصالات يعمل الأفراد على تجميع المعلومات والمعتقدات والتخمينات والافتراضات التي تؤدي إلى اتخاذ المواقف في الجماعات المختلفة.

– إن بروز الاتفاق حول الموضوع ناتج عن كون الأفراد يعالجون المعلومات بطريقة انتقائية بالتركيز على جانب أو مظهر خاص من الموضوع بناء على توقعات أو توجهات الجماعة.

وهذا ما يسميه موسكوفيشي بظاهرة " **التركيز في البؤرة phénomène de focalisation** ".

حسب هذه المقاربة إذن فان التمثل يبرز بشكل تدريجي وتلقائي، كما أنه يقوم على الظواهر الثلاث المذكورة والتي تقوم بدورها على سيرورتي التوضيع **l'objectivation** والترسيخ **l' ancrage .**

إثراء للنموذج السوسيوأنثروبولوجي أدرج **موسكوفيشي وفينيو** (1994) **vignaux** مصطلح **Thémâta** إلى جانب سيرورتي التوضيع والترسيخ. قد توجد " مبادئ أولى **principes premiers** قائمة على ثوابت أنثروبولوجية والتي تنظم تمثلاتنا للعالم.

إن هذه المبادئ الأولى تعمل " كأفكار – مصادر" فهي تقوم بتوجيه نشاطنا المعرفي.

ثانيا: النموذج البنيوي Le modèle structural.

قبل التعرف على النموذج البنيوي، يجدر بنا التذكير بأنه هو المتبني في الدراسة الحالية وعليه سيتم تناوله بنوع من التفصيل.

بعد أعمال موسكوفيشي (1961)، اتفق كل المؤلفين على الطابع المهيكل والمنظم للتمثلات الاجتماعية، إذ أن العناصر التي تشكلها ليس لها نفس الأهمية، فتنظيم تلك العناصر هو الذي يحدد معناها.

هذا يعني أن دراسة التمثل الاجتماعي لموضوع ما يستلزم بحثا مزدوجا، عن محتواه وعن تنظيمه الداخلي.

أدى هذا الاتفاق إلى بروز النموذج البنيوي. الذي يمثله كل من أبريك وقيمتي وروكيت ويعرف بنظرية النواة المركزية **la théorie du noyau central** أو المقاربة البنيوية لنظرية التمثلات الاجتماعية.

---

[1]- Moliner & Guimeli**, les représentations sociales**, Grenoble, PUG, 2015, P 22.

إن الفكرة التي انطلق منها هذا النموذج هي البحث عن بنية مشتركة بين كل التمثلات الاجتماعية مهما اختلف الموضوع والزمان والمجتمع.

سنة 1976 أبدى أبريك فرضية متعلقة بالتنظيم الداخلي للتمثل، إنها فرضية النواة المركزية والتي صاغها على النحو التالي:" إن تنظيم التمثل ذو صبغة خاصة ومتميزة حيث أن العناصر المشكلة له سلمية الترتيب لكن بالإضافة إلى ذلك فإن كل تمثل ينتظم حول نواة مركزية مشكلة من عنصر واحد أو أكثر يعطي للتمثل معناه)[1].

ويضيف أبريك أن هناك أمران يحددان النواة المركزية وهما طبيعة الموضوع المتمثل من جهة، وعلاقة الفرد – أو الجماعة – مع الموضوع من جهة أخرى، بالإضافة إلى نظام القيم والمعايير الاجتماعية التي تشكل المحيط الإيديولوجي للجماعة وراهنها[2].

كما تعتبر النواة المركزية الجزء المتقاسم المشترك بين أعضاء الجماعة وهي تتميز بأنها العنصر الأكثر ثباتا ومقاومة للتغيير وبطيئة التطور، الأمر الذي يضمن نوعا من التجانس داخل الجماعة بالنسبة للموضوع الاجتماعي[3].

بالإضافة إلى النواة المركزية، يتشكل المثل الاجتماعي من عنصر آخر هو النظام المحيطي **le system périphérique**.

1- النواة المركزية: تتشكل النواة المركزية من عدة عناصر والتي تنظم العلاقة بين مختلف مكونات التمثل وهي تضمن وظيفتان بالنسبة له هما:

- **الوظيفة المولدة fonction génératrice** : بالنسبة لي أبريك "فإن النواة المركزية هي العنصر الذي من خلاله ينشأ ويتحول معنى العناصر الأخرى المشكلة للتمثل ومن خلاله تأخذ تلك العناصر معنى وقيمة"

- **الوظيفة المنظمة fonction organisatrice :** إن النواة المركزية هي التي تحدد طبيعة العلاقة التي تربط بين مختلف عناصر التمثل، فهي بذلك العنصر الموحد والمثبت له.

2- النظام المحيطي: تنتظم حول النواة المركزية مجموعة من العناصر المرتبطة بموضوع التمثل، والمرتبطة أيضا بشكل مباشر بالنواة المركزية. أي أن وجودها وتوازنها وقيمتها ووظيفتها محددة بواسطة النواة المركزية، كما أنها تمثل الجانب الملموس والأكثر حيوية من التمثل.

أما بالنسبة لـ **مولينر Moliner (1988)** فإذا كانت النواة المركزية تشكل الجانب المجرد من التمثل فان النظام المحيطي يمثل الجانب الملموس والإجرائي منه[4].

1- J.C Abric**, la représentation sociale**, IPid, P 22.
2 - Ibid, P 28.
3- Ibid, P 30.
4- Moliner & Guimeli, IPid, P 27.

2-1 وظائف النظام المحيطي.

حدد أبريك Abric ثلاث وظائف للنظام المحيطي هي كما يلي[1]:

- **وظيفة التجسيد La fonction de concrétisation** تتمثل في تجسيد التمثل من خلال ترسيخه في الواقع.

- **وظيفة الضبط La fonction de régulation** بما أن عناصر النظام المحيطي أكثر ليونة من عناصر النظام المركزي فإنها تلعب دورا في تكييف التمثل مع تطورات السياق حيث بالإمكان إدماج معلومات جديدة أو استيعاب أي تغير في المحيط.

- **وظيفة الدفاع عن النواة المركزية La fonction de défense** إن النظام المحيطي هو بمثابة واقي الصدمات، فحين ظهور معلومات أو عناصر جديدة أو متناقضة تهدد النواة المركزية وتؤدي إلى إعادة النظر فيها فان النظام المحيطي يسمح بإدماج تلك العناصر وبالتالي يمكن التمثل من التكيف مع الوضعية الجديدة دون المساس بمعناه الأساسي.

من أجل مزيد من التوضيح قام أبريك بإجراء مقارنة بين خصائص النظام المركزي وخصائص النظام المحيطي.

الجدول رقم (01 - 01) يبين خصائص النظام المركزي والنظام المحيطي.

خصائص النظام المركزي	خصائص النظام المحيطي
- مرتبط بالذاكرة الجماعية	- يسمح بإدماج تجارب الأفراد تاريخهم الفردي
- توافقي - يحدد مدى تجانس الجماعة	- يقبل عدم تجانس الجماعة
- ثابت - متجانس - صلب	- لين - يقبل التناقضات
- مقاوم للتغيير	- متطور
- قليل التأثر بالسياق الآني للوضعية	- يتأثر بالسياق الآني للوضعية
- وظائفه: - تحديد معنى التمثل. - تحديد بنية التمثل.	**- وظائفه:** - يسمح بالتكيف مع الواقع الملموس. - يسمح بتمايز المحتوى. - يحمي النواة المركزية.

[1]- J.C Abric**, la représentation sociale**, Ibid, P 33-34.

ثالثا: النموذج السوسيوديناميكي le modèle socio dynamique تسمى أيضا مقاربة العناصر المنظمة **L'approche des éléments organisateurs**، لـ دواز **W. Doise** إهتم دواز بالمعتقدات الخاصة التي يكونها الأفراد عن المواضيع المختلفة للحياة الاجتماعية، فالتمثلات من وجهة نظره لا يمكن تبصرها إلا من خلال ديناميكية اجتماعية تضع الفاعلين في حالة تفاعل.

عندما تتعلق هذه الديناميكية بموضوع مهم، فإنها تثير مواقف مختلفة لدى الأفراد بحسب الانتماءات الاجتماعية لكل واحد، وذلك على الرغم من اشتراكهم في نفس المواقف المنظمة للموقف.

إذن فان دواز يهتم بالممارسات التي تولدها المواقف المتخذة إزاء موضوع المثل[1].

رابعا: النموذج الحواري Le modèle dialogique

اقترحت **إيفانا ماركوفا I. Markova (2007)** أن تصنف نظرية التمثلات الاجتماعية كنظرية للمعرفة الاجتماعية، وهي تقصد بذلك نظرية تسمح بتفسير الكيفية التي يطور بها الأفراد معارف متقاسمة حول محيطهم الاجتماعي بعيدا عن الأطر الإيديولوجية والعلمية.

حسب هذه المقاربة فإن التمثلات الاجتماعية تنشأ من خلال عملية التخاطب وبالتالي فإن أنسب وسيلة لجمع محتواها هي تقنية الجماعات البؤرية المركزة **Focus groupes** [2].

1- Moliner & Guimeli, IPid, P 30.
2- Ibid, P 33.

المبحث الثاني: مدخل إلى الأمن.

إن المشهد الأمني الراهن في المجتمع الجزائري في خطر نظرا للأزمة السياسية الحاصلة حول إرادة وطلب الشعب إعادة بناء دولته بدولة القانون والعدل فقد عان المجتمع من تهميش اقتصادي واجتماعي جعلته يفقد الثقة التامة بدولته في مختلف فئاته وهذا ما تظهره وسائل الإعلام من مظاهرات حاشدة كل جمعة حيث يطالب الشعب بتغيير النظام، والمؤسسات الأمنية في الجزائر تخضع للسياسة العامة للدولة كباقي المؤسسات الأخرى فالقرارات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية وغيرها... تابعة لها.

المطلب الأول: ماهية الأمن.

كان مفهوم الأمن هاجس كبير لدى المفكرين وصناع القرار على حد سواء، حيث مثل ضمان البقاء والأمن والإستمرار أولوية السياسة الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من أنه مصطلح غامض إلا أنه مصطلح خلافي بالأساس غير أنه يبقى مفهوما بالغ الدلالة.

أولا: مفهوم الأمن.

لقد سيطر المنظار الواقعي بشكل كبير إبان الحرب الباردة، بحيث سيطروا على التنظير في حقل العلاقات الدولية وعمدوا على تعريف الدراسات الأمنية تعريفا ضيقا من خلال التركيز على قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة بإعتبارها المرجعية الأساسية في التحليل الأمني، والأمن الوطني بإعتباره التصور الأمثل للأمن لتكيفه مع التهديدات الأمنية.

1- الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي: ترجع الجذور التاريخية للنظرية الواقعية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند المفكر الهندي **كوتيليا kautilya 312-296 ق. م** الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم ، وفي الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين ، إذ يعتبر "كوتيليا" بأن دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة، وفي وصفه لسلوك الدول فإنه يصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية إذ يقول :" إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب ، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد[1].

وبالمقابل أكد **مكيافيلي** على حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي، وذلك لضمان أمن الدولة وبقائها...، في حين يرى **توماس هوبز** على غرار مكيافيلي بأن: القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو إمتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت...، أما **هيغل** فيكاد يكون أكثر الفلاسفة السياسيين رفعا لشأن وأهمية الدولة، ومع أن الكتابات الواقعية تعكس بعض الآراء القليلة لهيغل، إلا أنه يلتقي مع هذه الكتابات من حيث قصره للوظيفة الأساسية للدولة في الحفاظ على ذاتها[2].

---

[1]- عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994، ص 24.

[2]- عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي: أسيا الوسطى – جنوب أسيا – شرق وجنوب شرق أسيا**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013، ص 32 .

لقد برز المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة وستفاليا 1648، ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لا زالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية[1]، حيث تنظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أية سياسة أمنية، وأن الأولوية هي تحقيق أمنها في مواجهة أية تهديدات عسكرية، إذ تعتبر الوسائل العسكرية وحدها الوسائل المتاحة أمامها لتحقيق أهدافها[2].

في فترة الحرب الباردة سيطرت المقاربة الواقعية، وحسبها فالأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى بالنظر لعدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جميع الدول، وفي هذا الإطار يذهب فريدريك شومان في دراسة له في عام 1933م للقول بأنه:" في ظل إفتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية، فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة[3].

2- المنظور الواقعي الجديد للأمن: تنص الواقعية الجديدة بأن الدول تعمل وفقا لمبدأ الحوافز المادية، وتعكس مواقفها مواقعها ضمن النظام الدولي، وعليه فالدول تسعى للحفاظ على مكانتها النسبية داخله، فكلما نمت قدرات دولة ما ازدادت مكانتها في تراتيبية السلطة وازداد نفوذها وتتحدد بنية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول[4]،ولهذا لا توكل الدولة شؤون أمنها للآخرين، وفي هذا الإطار يؤكد الواقعيون الجدد على أن فوضوية النظام الدولي تستدرج وحدات النظام الدولي (الدول) إلى انتهاج سلوك الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية.

وانطلاقا من رؤية السياسات الدولية حقلا للمساعدة الذاتية، فإن الأوتاركية (الاكتفاء الذاتي) سيكون هدفا رئيسيا لكل دولة، والنظام الدولي يحفز كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، طالما أنه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة.

وبالتالي يمكن القول إن الواقعية الجديدة تشكك في إمكانية التعاون على المستوى الأمني بإعتبار أن الدول تهتم بالأرباح النسبية للتعاون أكثر من إهتمامها بالأرباح المطلقة، أي أنها تضمن عدم ربح الآخرين إلى درجة إستعمالهم لذلك التفوق ضدها، وقد طبق والتز مفهوم الفوضى على السياسة الدولية، ومفاده أنه مع وجود دول ذات سيادة، وعدم وجود نظام قانوني يملك السلطة عليهم، فإن الإنقياد إلى الحرب يصبح شيئا مؤكدا، وفي حالة الفوضى الدولية لا يوجد إنسجام تلقائي بين الدول، فهي على عكس الواقعية التقليدية تربط حالة الصراع بالطبيعة

---

[1]- جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجيتة في المتوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص17.

[2]- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجيات والمستقبليات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص ص 65 – 66.

[3]- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة:** وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديسمبر 1995، ص 61.

[4]- سليم قسوم، مرجع سابق، ص 68.

الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية[1]، لذلك فان الأمن حالة تتنافس عليها الدول لتحقيقها وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين في كنفه على الدول العمل وفقا لمبدأ كل لنفسه، لضمان بقائها وفي إطار مسعاها لتحقيق ذلك نجدها تزداد قوة يوم بعد يوم لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى، وهو ما يدفع الأخرين إلى الإحساس بعدم الأمن، مما يدفعهم إلى التنافس بغية تحقيقه مما يدخلنا في دوامة من انعدام للأمن داخل المنتظم الدولي[2].

كما يعتبر **كينيث والتز (K.Waltz)** في ظل الفوضى أن الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء وإستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة (عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة)[3].

3- مفهوم الأمن في المنظور الليبيرالي: تعد المدرسة الليبيرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء، حيث وأنه على الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبيرالية، الا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات عبر عنه ستيفن والت بعائلة الليبيراليات[4].

وبالمقابل شهد المنظور الليبيرالي تطورا كبيرا خلال سبعينات وثمانينيات القرن العشرين، في ظل تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أعطى الاتجاه الليبيرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين[5].

ثانيا: التعريف العام للأمن.

1- تعريف الأمن لغةً : ما يدل معناها على سكون القلبي والهدوء النفسي.

قال ابن فارس: " الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والآخر التصديق[6].

وقيل: " الأمان والأمانة بمعنىً وقد أمِنْتُ فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان... والأمن ضد الخوف[7].

---

[1]- تيموثي دن، الواقعية في: **جون بيليس وستيف سميث (محرران) عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 235.

[2]- سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 69 -70

[3]- Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, New York, McGraw-Hill, 1979, P. 102.

[4]- عمار بالة، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي نموذجاً**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018، ص 49.

[5]- سليم قسوم، مرجع سابق، ص 94.

[6]- لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الجيل - بيروت - لبنان - الطبعة 02، 1999، ص 133.

[7]- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، 1995، الطبعة: طبعة جديدة، ص 2071.

وقيل: " الأمْن والآمِن: كصاحب، ضد الخوف، أمِن كفرح أمناً وأماناً بفتحهما، وأمناً وأمَنَةً محركتين، وإمِناً بالكسر فهو أمِن وأمين كفرح وأمير، ورجل أمَنَةٌ كهمزة ويحرك يأمنه كل أحد في كل شيء[1].

- ما يدل معناها على الثقة والطمأنينة.

قال الزمخشري " فلان أمَنَةٌ أي يأمَنُ كل أحد ويثق به، ويأمنه الناس ولا يخافون غائلته[2].

وقيل: " أن الأمان والأمانة بمعنى، وقد أمِنْتُ فأنا أمِن، وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة.... والمأمن: موضع الأمن، والآمِن: المستجير ليأمن على نفسه.

2- تعريف الأمن اصطلاحاً:

تباينت التعريفات الاصطلاحية للأمن لتباين المشارب السياسية والتنوع في النظرة واختلاف التصورات بين الكتاب والعلماء وخبراء السياسة والأمن، لكنها في المحصلة تصب في معين واحد وتسعى لتحقيق هدف مشترك يتفق عليه جميع الأطراف وهو توفير حياة كريمة هانئة يعيش فيها الفرد بأمن وسلام، وفيما يلي أهم تعريفات الأمن في الاصطلاح:

- هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية، وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي [3].

- تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار [4].

- الإجراءات الأمنية التي تُتخَذ لحفظ أسرار الدّولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الدّاخل والخارج. والإجراءات الأمنية تتطّلب درجةً عاليةً من التّدريب واليقظة والحذر والمهارة، للوقاية من نشاط العدوّ المتربّص[5].

- هو عكس الخوف مطلقاً، أي حالة الطمأنينة التي تسود المجتمع نتيجة الجهد المبذول من أولي الأمر، في شتى الممارسات الحياتية، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية، ومنع الأعداء من محاولات الاختراق لتلك الأهداف أو وسائل تنفيذها وأدواتها، والسيطرة التامة على السياسات الموضوعة، وبالتالي تكريس النجاح تلو النجاح، وإحباط مؤامرات الماكرين[6].

- هو مجموعة القواعد والوسائل الشرعية التي تطبقها الحركة لتكتسب القوة وتحقق لنفسها الحماية الداخلية والخارجية من الأخطار الواقعة والمحتملة.

---

[1]- لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 197.

[2]- أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، **أساس البلاغة**، دار الفكر، 1979، ص 10.

[3]- د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، 1985، ص 331.

[4]- اللواء عدلي حسن سعيد، **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه**، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص 11.

[5]- لعلى نميري، الأمن والمخابرات نظرة أمنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1997، ص 3.

[6]- محمد نور الدين شحادة، **مفاهيم استخبارية قرآنية**، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن، 1999، ص 30.

ومن خلال ما تقدم من تعريفات، يمكن الخروج بخلاصة لتعريف الأمن في الاصطلاح: بأنه مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو التنظيمات لحماية أفرادها من أي خطر يتهددها سواء كان داخلياً أو خارجياً بما يكفل لشعبها حياة حرة كريمة هانئة ومستقره.

ثالثا: أهمية الأمن.

في ضوء ما ذكر حول مفهوم الأمن ومعانيه، يمكن القول إن للأمن أهمية خاصة في حياة الإنسان فردا وجماعة ومجتمعا، وتتلخص هذه الأهمية على النحو التالي[1]:

1- الأمن قيمة عظيمة: تمثل الفيء الذي لا يعيش الإنسان إلا في ظلاله، وهو قرين وجوده وشقيق حياته، فلا يمكن مطلقا أن تقوم حياة إنسانية، تنهض بها وظيفة الخلافة في الأرض، إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن وافر يستطيع الإنسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته وإطلاق قدراته، واستخدام معطيات الحياة من حوله لعمارة الأرض والإحساس بالأمن يسمح للإنسان أن يؤدي وظيفة الخلافة في الأرض، ويطمئنه على على نفسه ومعاشه و أرزاقه.

2- الأمن أساسي للتنمية: فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن سابغ، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية، هي أهم مرتكزات التنمية، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته.

3- الأمن غاية العدل: والعدل سبيل للأمن، فالأمن بالنسبة للعدل غاية وليس العكس، فإذا كان العدل يقتضي تحكيم الشرع والحكم بميزانه الذي يمثل القسطاس المستقيم، فإن الشرع ذاته ما نزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة، وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن، ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول: "إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين هما: عمران البلاد وأمن العباد."

4- الأمن غاية كل المجتمعات والحضارات الإنسانية: وحثت عليه الشرائع السماوية لضمان استمرارية وتطور تلك المجتمعات.

رابعا: مظاهر ومقومات الأمن.

إن التطور الحضاري والانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وارتفاع مستويات المعيشة والتطور الإبداعي والفكري ما هو إلا دليل على توافر المقومات الأمنية بمختلف أشكالها وفي أعلى مستوياتها فالنهضة العمرانية والصناعية، والتعليمية، والزراعية، والتجارية كمجموعة تحتاج إلى طاقة بشرية ينتج عنها توفير الأعمال اللازمة لشباب هذا البلد، | والقضاء على البطالة، وتوفير متطلبات الحياة بيسر.

إن توافر الأمن للمواطن في مجتمعه سواء كان على صعيد الأمن الشخصي أو الوظيفي أو الغذائي أو النفسي فإن ذلك سيكون دافعا للمواطن ليلعب دورا ايجابيا وفعا سواء على الصعيد الشخصي أو الأسري أو المجتمعي، كما يساهم في زيادة الانتماء ورفع سقف الطموحات للفرد والمجتمع في رفع مستويات المعيشة فالأمن هو القوة الحياة أفضل.

[1]- عطا محمد زهرة، **الأمن القومي والامن الجماعي الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 28.

لابد لكل عمل من مقومات أساسية، والأمن من أهم الأعمال التي يجب أن تتوافر مقوماتها، لكونه من أهم عناصر الحياة فلا حياة بدون أمن ومن المقومات الأساسية التي يقوم عليها الأمن[1]:

– وجود سلطة تتولى تنفيذ القواعد الأمنية، والأنظمة التي يتم وضعها من قبل هذه السلطة، وإلزام المجتمع بتنفيذها.

– وجود أنظمة واضحة وصريحة تنظم الحقوق والواجبات، وطريقة التعامل بين السلطة والمواطن، وبين المواطنين بعضهم ببعض.

– توفر العدالة، وهذا عنصر مهم في سير الأمن، فالمواطن في ظل العدالة يطمئن أن حقوق محفوظة، وفي أمان ولا يخاف أي اعتداء عليه أو على حقوقه.

– وجود إيمان وقيم ومبادئ، وهذا الثلاثي يجعل المجتمع يشعر بالعدالة، فلا حسد ولا حقد ولا عدواه، فيعيش عيشة كريمة يسودها المحبة والسلام والأخلاق الفاضلة.

– وجود ترابط اجتماعي، وهو أهم العناصر التي تجعل المجتمع بجميع فئاته أسرة واحدة متماسكة متعاونة يشعر كل إنسان في هذا الكيان بأن وظيفة الأمن لا تقع على كاهل طرف دون الآخر؛ بل لابد أن يشعر كافة الأطراف أي: السلطة والمواطن أن الأمن مهمة الجميع، وأن مردوده يكفل لهم حياة آمنة ذات أبعاد أمنية، و إيمان صادق بأمن الوطن والمجتمع.

– وجود اقتصاد معيشي مستقر مبني على أسس وقواعد سليمة تكفل لجميع أفراد المجتمع احتياجاته المعيشية الضرورية التي يقتات عليها، وتوفر له فرص العمل التي يستطيع من خلالها الاسترزاق، وتوفير متطلبات الحياة وسد النقص في المجالات الاقتصادية الأخرى لتنويع مصادر الدخل من تجارة وصناعة وزراعة وغيرها.

– الولاء للوطن والدولة، حيث أن الولاء للوطن من الأولويات التي تجب على المواطن، فهذا الوطن الذي يعيش أبناؤه على ثراه، فمن الطبيعي أن يكون لهذا الوطن الولاء والمحبة التامة، والتضحية من أجله، والمحافظة على أمنه، والغيرة على سمعته، وبذل الجهد لتطوره بالعلم، والعمل والنهوض بمستقبله ومستقبل أبنائه.

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن.

نظرا لشمولية مفهوم الأمن حيث يهدف بإبعاد ودفع الأخطار والتهديدات باختلاف أبعادها عن الدولة بالقدر الذي كفل الحياة الكريمة والمستقرة لأفرادها ما ساعد على تطور وتقدم الدولة، ويمكن استنتاج عدة أبعاد لمفهوم الأمن وهي كالأتي:

أولا: أبعاد الأمن.

1– البعد السياسي: وتتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي والاستقرار السياسي للدولة.

2– البعد الاقتصادي: وهو توفري المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفري الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها.

[1]– المرجع نفسه، ص 32.

3- البعد الاجتماعي: يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان للمجتمع سواء أفرادا أو مجموعات وتنمية الشعور بالانتماء والولاء.

من النفايات

4- البعد البيئي: الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص ومسببات التلوث حفاظا على الأمن.

ثانيا: مستويات الأمن.

أما بخصوص مستويات الأمن فهي تشمل ما يلي[1]:

1- مستوى الفرد: ويشمل أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

2- مستوى الوطن: ويشمل أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني.

3- مستوى الإقليم (عدة أقطار): ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط المواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي.

4- المستوى الدولي: ويتمثل في الأمن التي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

المطلب الثالث: أنواع الأمن.

إستأثر موضوع الأمن باهتمام العديد من الكتاب والمتخصصين في الآونة الأخيرة، فكانت هناك كتابات عن أنواع مختلفة من الأمن منها الأمن القومي والأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن العسكري.

بالرغم من أن مفهوم الأمن بحد ذاته ليس حديثا من حيث الاستخدام، إلا أن الاهتمام بدراسة الموضوع والحديث عن مشكلاته اخذ يحتل مركز الصدارة في قائمة الموضوعات، لما لتلك الظاهرة من تأثيرات على واقع ومستقبل الإنسان والمجتمع وانعكاساته على برامج التخطيط وبرامج التنمية القومية فيما تجسده من معطيات سياسية واجتماعية واقتصادية.

ويمكن أن يعزى تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة الأمن إلى حقيقة مركزية لم تعد ترى في مفهوم الأمن مفهوما ضيقا يقتصر على السياسة الدفاعية والعسكرية فقط. بل ترى فيه مفهوما يتسم بالشمول ليأخذ بالاعتبار كل المتغيرات الداخلية والخارجية، وهذا يضعنا وجها لوجه أمام مهمة توضيح مصطلحات ومفاهيم وأنواع للأمن في مجالات متعددة مثل مفاهيم:

الأمن الحضاري (الثقافي)، والأمن القومي، والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن العسكري، والأمن البيئي بالإضافة إلى مفهوم الأمن الإقليمي والأمن القومي أو الوطني، حيث أن أمن الدولة داخل حدودها، قد يرتبط أحيانا بظروف كثيرة مع الأمن الخارجي وبخاصة القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والاتجار بالرقيق

[1]- المرجع نفسه، ص 40.

من النساء والأطفال، والتي تحتاج إلى تعاون دولي لمواجهة وحماية المجتمع من أخطارها من خلال تعريف الأمن يمكن القول إن مفهوم الأمن الشامل يتضمن عدة أنواع أو أنماط أهمها:

أولا: الأمن الاجتماعي.

وهو حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستمد مقوماتها من النظام، بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام ويحدد مواقع أعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقع سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية[1].

ثانيا: الأمن الاقتصادي.

ويشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في " **خلق الأمان الاقتصادي للناس** " الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي.

ثالثا: الأمن البيئي.

وهو تحقيق أقصى حماية البيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء، ومنع أي تعد عليها قبل حدوثه منعا لوقوع الضرر من هذا التعدي الذي قد لا يمكن تداركه، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، سواء كانت من خلال سن القوانين واللوائح التي تمنع التصرفات التي تؤدي لهذا الضرر أو باستخدام وسائل الملاحظة والمتابعة والقياس أو وسائل التحذير وضبط الفاعل وأدوات الجريمة في حال ارتكاب جرائم التعدي على البيئة وذلك لتطبيق القوانين التي تعاقب على هذه الجرائم وردع المخالفين[2].

رابعا: الأمن النفسي.

هو الطمأنينة النفسية والانفعالية، وهو الأمن الشخصي، أو أمن كل فرد على حده، وهي حالة يكون فيها إشباع الحاجات مضمونا، وغير معرض للخطر (مثل الحاجات الفسيولوجية ،والحاجة إلى الأمن والحب والمحبة، والحاجة إلى الانتماء والمكانة، والحاجة إلى تقدير الذات) وأحيانا يكون إشباع هذه الحاجات بدون مجهود، وأحيانا يحتاج إلى السعي وبذل الجهد لتحقيقه، والأمن النفسي مركب من اطمئنان الذات، والثقة في الذات، والتأكد من الانتماء إلى جماعة آمنة[3].

---

[1]– كامل المرياني وأخرون، **كتاب الأمن الاجتماعي**، ندوة فكرية، تشرين الأول، 1997، ص 75.

[2]– عبدالهادي محمد، **امن وحماية البيئة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الندوة العلمية الثانية والأربعون، 14 – 16 أكتوبر 1996، ص 291.

[3]– إياد الأقرع، **الشعور بالأمن النفسي وتأثيره ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.

خامسا: الأمن الغذائي.

وهو اصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية، وتبنته الحكومات، ليأتي مترافقا مع مصطلحات أخرى، كالأمن القومي، والأمن الاستراتيجي، والأمن الاجتماعي، وغيرها من المصطلحات التي أريد بطرحها التنبيه إلى ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار، أو إزالة جميع الأضرار الناجمة عنها، ويقصد بالأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب ، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ،سواء بإنتاجها محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامه في استيراد ما يلزم السد النقص في الإنتاج المحلي[1].

سادسا: الأمن القومي.

وهو "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطا للأهداف المخططة[2].

سابعا: الأمن الوطني.

هو قدرة الدولة بمؤسساتها الرسمية والشعبية على حماية مقدراتها المادية والمعنوية من المهددات الخارجية والداخلية وسعيها لبسط الاستقرار والطمأنينة بين أفراد مجتمعها[3].

وبالإضافة إلى الأنواع السابقة من الأمن ظهر مؤخرة ما يعرف بالأمن الحضري الذي يتعلق بالسلامة الأمنية لسكان التجمعات الحضرية أو سكان المدن، وهذا النوع من الأمن يرتبط إلى حد كبير بالأنواع السابقة للأمن، فأمن التجمعات الحضرية أو المدن على سبيل المثال يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى جانب النواحي المرتبطة بالتخطيط والتصميم العمراني للتجمعات السكانية.

المطلب الرابع: أسباب ونتائج الشعور باللاأمن وكيفية التغلب عليه.

إن الشعور بلا منقد يكون سببا في حدوث اضطرابات النفسية، أو قيام الفرد بسلوك عدواني اتجاه مصادر إحباط حاجته إلى الأمن وقيامه باتخاذ أنماط سلوكية غير سوية من أجل الحصول على الأمن الذم يفتقر إليه أو الانطواء على النفس أو الرضوخ واللجوء إلى التسول والتملق من اجل المحافظة على أمنه، وان تأثير انعدام الأمن يختلف من شخص إلى أخر ومن مرحلة عمرية إلى أخرى ومن مجتمع إلى أخر، حيث أن فقدان الشعور بالأمن والذي ينجم عن المواقف الحياتية الضاغطة كالتعرض لحوادث كالخبرات الحادة المفاجئة وعدم ثبات المدرسين والآباء في التعامل مع الأطفال فالتناقص ما بين معالجة بعض السلوكيات أو التذبذب بين المحبة والكراهية وإهمال قدرات

---

[1]– محمد سلمان، **مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وأفاق حلها**، دمشق دار الفكر، 2001، ص 153.

[2]– حسين زكريا، **أستاذ الدراسات الإستراتيجية**، المدير الأسبق الأكاديمية ناصر العسكرية، مصر، **(www.Khayma.com)**.

[3]– عبد الله محمد احمد حريري، **الأمن مسؤولية الجميع**، جامعة أم القرى، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي العلمي التعليم والأمن المنعقد، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999، ص 66.

المتعلمين وبالتالي يتوقعون منهم مالا يستعطون عمله أن يطلبون الكمال كما أن النقد المتكرر يساعد على وجود القلق، ومما يساعد على عدم الشعور بالأمن ، الذم يولد لدى الأطفال من خلال القيام بسلوكيات قد تخالف القوانين كالمعايير الاجتماعية كما أن للإحباط المستمر الذم يتعرض لو الأطفال من الوالدين أو المحيطين بهم قد يعرضهم بالشعور بعدم الأمن، إن انعدام الشعور بالأمن قد يؤدي إلى أن يصبح الفرد عدوانيا من أجل كسب عطف الآخرين.

كما أن الحرمان من الأمن يختم تأثيره على الصحة النفسية من شخص لآخر ومن مرحلة إلى أخرى فإذا حدث الحرمان في مرحلة الرشد فإن تأثير الشيء قد يكف مؤقتا يزول بزوال أسبابه وتوفر الأمن، قد لا يؤثر على الصحة النفسية إذا أستطاع الشخص تغير مطالب أمنه ولم يشعر بقلق الحرمان أما إذا حدث الحرمان من الأمن في مرحلة الطفولة المبكرة خاصة، فإن يعيق النمو النفسي ويؤثر تأثيرا سيئا على الصحة النفسية في جميع مراحل الحياة لان الحرمان من الأمن يعني تهديدا خطيرا لإشباع حاجات الطفل الضرورية وهو ضعيف لا يقوى على إشباعها فيشعر بقلق الحرمان الذي ينمي فيه سمات التوافق التي من أهمها سمات القلق والعدوان والشعور بالذنب.

ولا تقتصر الحاجة للأمن على الأطفال، أن الكبار أيضا بحاجة دائمة لشعور بالأمن، والاستقرار، يتمثل ذلك في بحثهم عن الوظائف المستقرة، وكذا البحث عن بيت أمن من تهديدات الأخطار الخارجية[1].

– كيفية التغلب على اللاأمن.

أولا: إذا هجم عليك هذا الصوت الذي يهمس داخل رأسك بأنك لن تنجح؛ اكتب هذه الأفكار، وسيجعلك هذا تفصل بين التفاعل مع هذه الأفكار وإخراجها خارج رأسك بالكتابة، والتخلص من هجوم هذا الصوت عليك وتكون مؤهلا عاطفيا، لأن كتابة هذه الأفكار – بصراحة– ستجلب لك كل ما هو مدفون في داخلك من الماضي.

ثانيا: ويمكنك أن تفكر وتتحدث عن ردود أفعالك تجاه هذه الأفكار، فهل تذكرك بأي شخص أو أي شيء من ماضيك؟ سيكون مفيدا لك أن تكشف لنفسك عن التجارب التي جعلتك تشعر بهذه الطريقة وساعدت في تشكيل عدم الأمان لديك، كل ذلك سيشعرك بالتعاطف تجاه ذاتك والتعرف أكثر إلى نفسك، لأن كل ذلك سيكشف عن هويتك

ثالثا: رد على الهجمات هذه بهجمات أخرى مضادة، واكتب عن رأيك ولماذا تراودك هذه المشاعر، واكتب عن نفسك وعن شعورك تجاه نفسك.

رابعا: ابدأ بالتواصل مع ذاتك أكثر، وتعرف كيف يؤثر هذا الصوت في سلوكياتك، ومع شريك حياتك، وفي طموحاتك، وفي العمل. هل هذا الصوت يقودك؟ وما الأماكن التي يكون فيها كل من هذا الشعور وهذا الصوت أكثر تأثيرا؟

خامسا: كن مؤهلا؛ لأنه مع التغيير يأتي القلق دائما، وسيرافقك هذا الصوت طوال حياتك، ومن الصعب التخلص منه وشن هجمات مضادة عليه، بل إن ذلك سيزيد التحدي وقد يجعله أعلى وأعلى! وكي لا تغرق في دوامة هذا الصوت يمكن أن تمارس الرياضة أو عمل أي شيء تحبه، فالتغيير يتطلب صبرا ومثابرة، وعندها سيضعف هذا الصوت وسيتلاشى بالتدريج.

[1]– إياد الأقرع، مرجع سابق، ص 27.

خلاصة

لقد أصبح لجهاز الأمن اليوم وظيفة اجتماعية تربط بمجموعة من النشاطات التي تختلف من مجتمع لآخر وهذا يعني أن دور رجال الأمن في خدمة المجتمع يمتد إلى ميادين ومجالات متعددة ومتشبعة من بينها اقتصاد واجتماع وسياسة لأنه محور من المحاور الأساسية التي تعتمد عليها مختلف النشاطات ورجل الأمن يعتبر تلك السلطة التي توفر أهم خدمة بالنسبة للمواطن وهي الأمن الذي لا غنى عنه في شتى المجتمعات.

الفصـــل الثـــــانـي

تمهيد.

يرى العديد من علماء الاجتماع ان الحياة الاجتماعية في المجتمعات المحلية تنقسم الى قسمين متميزين، هما المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ويحاول كل عالم ان يضع اسس للتفرقة بين هل من الحياتين الريفية والحضرية ويؤكد جميعهم على ان الحياة الاجتماعية في المناطق الريفية تتميز بخصائص تفرقها عن تلك التي تتسم بها الحياة الاجتماعية في الحضر هما يؤكدون على ان موضوع دراستهم يهون علما واطارا علميا محدودا بالدراسة العلمية المتسقة والواعية بالتنظيم الاجتماعي الريفي وبنائه ووظائفه.

ولقد ركزت معظم الدول في العصر الحالي على مفهوم حقوق الإنسان فوسعت في الحريات الفردية والجماعية وقيدت من سلطتها اتجاه الفرد حتى وصل الأمر بالبعض إلى اعتبار الشخص المجرم أو الجنح كطبيعة اجتماعية الشيء الذي نتج عنه إفراط في الحرية تطور إلى تصرفات سلبية مست بالغير وسلطة الدولة فتكاثر الإجرام من عادي إلى جماعات منظمة مهيكلة تعمل تحت نظام معين قد تتجاوز أعمالها الإجرامية حدود البلد الواحد وتعددت الاعتداءات ضد الأشخاص والأموال وازداد العنف بشتى أشكاله، داخل الوسط الحضري وحتى داخل الوسط الريفي وسنتطرق في هذا الفصل الى عناصر الأتية:

المبحث الاول: سمات وخصائص المجتمع الريفي والحضري.

المبحث الثاني: الأمن واللاأمن بين الوسط الحضري والريفي في المجتمع الجزائري.

المبحث الاول: سمات وخصائص المجتمع الريفي والحضري.

يميل الباحثون في العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلماء الاجتماع بشكل خاص إلى تحديد الخصائص المحددة للأنماط المجتمعية، حتى يسهل تناولها ودراستها وإعطاؤهما الصبغة العلمية، وفي واحد من التصنيفات المنسقة للظواهر جاء تقسيم المجتمع إلى مجتمع ريفي ومجتمع حضري، ونظر العلماء والباحثون إليهما على أنهما طرفين متضادين وصورتين من صور المجتمع.

المطلب الاول: ماهية المجتمع الريفي والحضري.

الفرع الريفي: المجتمع الريفي.

1- التعريف الاحصائي: يتخذ الاحصائيون هذا الاساس لتصنيف الحالات البشرية وتحديد نسب سكان الارياف الى مجموع السكان العام وقد شاع استخدام التعريف الاحصائي لأنه يبدو واضحا وسهلا، وقد لجأت الولايات المتحدة الامريكية الى تعريف المجتمع الريفي تعريفا احصائيا حتى يسهل على القائمين بالتعداد العام ان يحددوا في جداولهم المناطق الريفية وتعريف الولايات المتحدة الامريكية هذا هو اعتبار ان المجتمع الريفي هو المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن 2500 نسمة اما اذا ما زاد عن ذلك فهو مجتمع غير ريفي حتى ولوكان يعمل بالزراعة وقد افضى هذا التعريف بطبيعة الحال استخدام عدة تسميات للمجتمعات فهنالك المجتمع الريفي غير الزراعي والمجتمع الريفي الزراعي هما ان هنالك المجتمع الزراعي غير الريفي[1].

1- التعريف الاداري: وهو ما يعتمد على قرار او اعلان حكومي رسمي يحدد الاماكن العمرانية التي تعتبر مدنا وتلك التي تعتبر ريفا وفي بعض الدول يصدر مرسوما خاصا بكل مكان يحمل صفة المدينة تمييزا له عن الريف ويحدد فيه واجبات السكان وحقوقهم[2].

3- التعريف الوظيفي: ويعتبر هذا التعريف من اكثر التعاريف تقبلا لدى الاجتماعيين والجغرافيين فان اهمية المدينة او الريف وفقا لهذا التعريف لا تتوقف على المساحة التي تشغلها او عدد السكان الذين يقيمون فيها ولهنها تستند بالدرجة الاولى الى الوظائف التي يمارسها سكانه[3].

ويعتبر التعريف المهني من اقرب التعاريف الى طبيعة الحياة الاجتماعية في الريف والحضر لأنه يفرق بينهما على اساس الوظيفة الاجتماعية والتخصص المهني لهل من الريف والحضر فالمدينة وفقا لهذا التعريف هي التي يشتغل غالبية سكانها بالصناعة او اعمال التجارة والشؤون المالية والخدمات والمهن الحرة، اما الريف فهو الذي يعيش معظم سكانه على الزراعة بأسبابها.

وفضلا عن التعاريف الانفة الذكر فهنالك عدة تعاريف تستخدم للتمييز بين المناطق الريفية والحضرية وتعطي لهل مجتمع محلي سواء هان ريفي او حضري مجموعة من الصفات والخصائص التي يتميز بها عن المجتمع الاخر

---

[1]- السيد حنفي عوض، **علم الاجتماع الحضري**، ط 02، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987، ص 05.

[2]- نفس المرجع، ص 19.

[3]- نفس المرجع، ص 20.

ومن هذه التعاريف التعريف التاريخي او التعريف على اساس المظهر الخارجي ومن الصفات او الخصائص التي يتميز بها المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري هي صفة التجانس حيث يبدو التجانس في الريف اكثر منه في الحضر فاتصال الافراد في الريف وخاصة الجوار في الاصل او البلدة الواحدة والثقافة العامة ومدى حصول الافراد على دخولهم، هل هذه امور متشابه الى حد هبير مما يضفي نوعا من التجانس على المجتمعات الريفية وان الجماعات في الريف متجانسة ومعتمدة داخليا اكثر من الجماعات الحضرية نتيجة للوظيفة الواحدة الموجودة في المجتمع الريفي، وتمتاز المجتمعات الريفية كذلك بتماسك الاسرة ومن مظاهر هذا التماسك بقاء نظام العائلة المركبة في كثير من الاحيان بقاء الاولاد مع اهلهم حتى بعد الزواج وقلة الطلاق والانفصال ووحدة القيادة.

هذا وان المجتمع الريفي يتميز بصورة واضحة من الضبط الاجتماعي تتمثل في احترام، العادات والتقاليد والاعراف والسنن العشائرية هما ان معايير هذا السلوك تنتقل من جيل الى جيل اخر، اما في المدينة او المجتمع الحضري فان الضبط الاجتماعي يتمثل في القوانين واللوائح ورجال الشرطة والمحاهم والسجون هما مر بنا سابقا[1].

الفرع الثاني: المجتمع الحضري.

انطلاقا من الفروقات الموجودة بين البيئتين الريفية والحضرية، اهتم الكثير من الباحثين في حقل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بدراسة الفضاء الحضري من خلال التعريف بأبعاده المختلفة ربطا بالحياة الحضرية ومسألة التحضر أيضا من خلال السمات التي تميزه انطلاقا من العلاقات التي تربط بين الأفراد فيه وصولا إلى الأهداف وكذا الحاجات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وكذا الوظائف والأدوار والمهن المختلفة التي تميز مكوناته البشرية.

المجتمع الحضري هو مجموعة من الأفراد تقطن في البيئة الحضرية وتتسم بأسلوب حياة معين يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس.

ويمكن القول أن المجتمع الحضري أصبح من الظواهر الاجتماعية المعاصرة والتي تقوم على ركيزتين أساسيتين أو تتضمن جانبين أساسين: **جانب ديناميكي وآخر جانب بنائي.**

حيث يتمثل جانبها الديناميكي في عملية التحضر، ويتمثل جانبها البنائي في الحضرية التي تمثل طريقة وأسلوب الحياة الحضرية الثابتة، والتي تمتد عن طريق التحضر إلى الريف والبادية، ويختلف المجتمع الحضري عن الريفي في عناصر مهمة، فنجد أن المجتمع الحضري يتسم بخاصية عدم التجانس لوجود العديد من وجهات النظر الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى الانتماءات الدينية المختلفة.

إن العلاقات الإنسانية داخل المجتمع الحضري ليست مسألة ستاتيكية بين مختلف الأجزاء المكونة للمدينة سواء منها المادية المتحركة المتمثلة في الأحياء والمساكن أو مناطق وكأنها معزولة عن بعضها، بل هي عبارة عن كل يؤثر بعضه في البعض بصورة مباشرة.

ويتجلى ذلك من خلال التبادل المنظم واليومي بين الجماعات داخل الوسط الحضري وبين السكان، هذا ما ولد بينهم حركية متعددة المشارب والعلاقات المادية والثقافية والفكرية.

---

[1]– عبد الحميد محمود سعيد، **المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981، ص 173.

إن المجال الحضري يشمل كل النشاطات الاقتصادية والسياسية والعقلية التي تميز سكانها عن غيرهم، وهذا كله يولد عندهم روح التحضر والتغير ليس على مستوى النشاطات المذكورة بل يتعاداها إلى خلق الموضوعات الجديدة التي تتطلبها الحياة الحضرية والتي بقدر ما يخلقها الفرد في المجتمع الحضري بقدر ما هو بحاجة إليها.

هاته العملية تجعله دائم الحركة والاضطرار إلى الدخول مع الغير في علاقات من نوع تشبع الحاجات الاجتماعية وغيرها داخل المجال الاجتماعي، هذا التفاعل بين ما هو اجتماعي وما هو مكاني في الحركة الحضرية التي تواكب الظاهرة الحضرية بكل مميزاتها وخصائصها الوظيفية مع المجموعات السكانية التي تكون في حالة نمو وتطور مستمرين في كل الأبعاد، وهنا تكمن الحقيقة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الحضري[1].

هناك العديد من المقاربات والدراسات السوسيولوجية التي حاولت إعطاء تعريف محدد للمجتمع الحضري، فهناك من عالج ذلك من خلال خصائص الوسط الاجتماعي الحيوي، وهناك من ربط ذلك بقضايا أساسية لها صلة بذلك كاستخدام مفاهيم التحضر، النمو الحضري، الحضرية.... الخ.

ومن أمثال ذلك نجد "روبرت ردفيلد **Robert Redfield** ودافيز **Davis** جورج سمل **G . Summel** ولويس وورث **L.Wirth** وغيرهم.

وفي هذا الشأن يصف "ويرثL.Wirth "على أن الحضرية كلما نمت وتنوعت أدت إلى إحداث ضعف في العلاقات الاجتماعية التي تربط الناس.

عموما يشير المجتمع الحضري إلى المجتمع الذي يتميز بالتعقيد وتقسيم العمل واللاتجانس واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج والخدمات وتمايز التنظيم الاجتماعي وكبر حجم كثافة السكان والعلاقات الرسمية ووضوح الحراك الاجتماعي وتعقد أساليب التفاعل الاجتماعي.

المطلب الثاني: الريف والحضر خصائصهما وسماتهما.

إلا أن عملية المقارنة بين هذين المجتمعين (ريف – حضر) اعترضتها صعوبات كبيرة، لأن هناك الكثير من المدن تجمع بين السمات الريفية وخصائص الحياة الحضرية، وفي المقابل وجود قرى لا تختلف في سماتها ونشاطها عن الحواضر، ثم إن الدراسات التي أجريت في أنحاء مختلفة من العالم أثبتت أن لا يوجد حد فاصل بين القرية والمدينة، فطبيعة الحياة في كليهما تلقي ظلالا عن الاخرى وتخلف مزيجا من الخصائص الريفية والحضرية معا[2].

وإذا ما أردنا أن نتجاوز الخلافات النظرية وننقب عن خصائص كل مجتمع فسوف نلتقي بالجهود التي بذلها الباحثون في هذا المجال في محاولتهم الشاقة في التفرقة بين المجتمعين الريفي – الحضري وصولا إلى أهم السمات والخصائص لكل منهما ولكن يجب أن لا يغرب عن أذهاننا أن تحديد سمات الريف بالقياس إلى سمات الحضر والفروق بينهما هي مسألة تقريرية علمية لا تحمل أي حكم معياري بتفضيل أحدهما عن الآخر.

---

[1] – نظرية الظاهرة الحضرية عند لويس وورث.

[2] – مصطفى الخشاب، **الاجتماع الحضري**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1976، ص 62.

انصبت جهود العلماء والباحثين في التفرقة بين الريف والحضر على جملة من الخصائص، لعل أبرز اعتبارات التصنيف تلك التي وضعها " السوركن" و" زمرمن" وهي[1]:

- الاختلاف في المهن والأعمال.
- الاختلاف في البيئة الطبيعية.
- الحجم السكاني.
- الكثافة السكانية.
- التجانس والاختلاف.
- التدرج الاجتماعي والتنوع الوظيفي.
- الحراك الاجتماعي.
- نسق التفاعل الاجتماعي.

وفيما يلي نحاول استعراض تلك الخصائص والفروق وإلى أي حد يمكن أن تصمد أمام واقع الحياة الريفية الحضرية.

أولا: المهن والأعمال.

تتجه مدرسة من العلماء إلى اتخاذ الوظيفة الاجتماعية والتخصص المهني أساسا للتمييز بين الأرياف والحواضر، ويعتبر هذا الأساس أكبر دقة و الأكبر إلى طبيعة الحياة الاجتماعية. فالمدينة يشتغل معظم سكانها بالصناعة والتجارة والخدمات والمهن الحرة المختلفة، أما الريف فهو الذي يعيش معظم سكانه على الزراعة وما يتصل بأسبابها.

ولكن تبقى هاتين الخاصيتين يعتريهما قصورا، ذلك أن الكثير من القرى تجمع إلى العمل الزراعي طائفة من الصناعات الحرفية، كما أن الكثير من المدن في البلدان الزراعية يعيش سكانها على الموارد الزراعية دون أن يسكنوا قراهم أو يستثمرونها بأيديهم[2].

ثانيا: البيئة الطبيعية.

يتميز الريف بغلبة الهيئة الطبيعية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية، وارتباط معيشة القرويين مباشرة بالطبيعة ومظاهرها تجعل منهم أكثر معرفة وإحساسا بالظواهر الطبيعية، فهم عندنا أدرى بالتقويم الهجري لارتباطه بحركة القمر، كما أنهم أعرف بالشهور الشمسية والتقويم الأمازيغي، وأيام الحر (السامة) وليالي القمر (الليالي) وغير ذلك من الظواهر الطبيعية ذات العلاقة والتأثير في الزراعة.

لقد أضفى ارتباط سكان الريف بالطبيعة وضعف سيطرتهم عليها سمات خاصة جعلتهم أكثر تدينا فهم كما يقال عنهم **(يبذرون الحب وينتظرون الثمار من الرب)**.

---

[1]- محمود عودة، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص ص 70- 71.

[2]- مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص 68.

وفي مقابل ذلك فالحضر يعيشون في عزلة تامة عن البيئة الطبيعية ومظاهرها وسيادة البيئة الاجتماعية التي صنعوها وأمعنوا في تنظيمها[1].

وتبقى خصائص الريف هذه وخصائص المدينة تلك نسبية، وأن تأثير البيئة الطبيعية عن الحياة الاجتماعية لم يعد بهذا المستوى بفعل التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال مما أدى إلى تقارب الثقافتين وفهم الطبيعة وظواهرها.

ثالثا: حجم السكان.

يبدو أن أول أساس اتخذ للتمييز بين الريف والحصر هو عدد السكان، حيث اعتمدته معظم الدول في تقسيماتها الإدارية – ومنها الجزائر – مع تغير النسبة ارتفاعا وانخفاضا تبعا لظروف أي بلد.

فالقرية عادة ما تكون صغيرة الحجم قليلة السكان، بينما المجتمع المحلي الحضري عادة ما يكون أكبر حجما، حتى قيل أن الريفية والحجم السكاني يتناسبان تناسبا عكسيا، بينما الحضرية والحجم السكاني يتناسبان تناسبا طرديا[2].

غير أن تلك الخاصية وأساس التفريق هذا لا يمكن اعتماده لأن كثيرا من القرى في الكثير من دول العالم يعد سكانه بالآلاف إلا أن الطابع الريفي والنشاط الزراعي هما السائدان.

رابعا: الكثافة السكانية.

إن اتخاذ الكثافة السكانية للتمييز بين المجتمعين الريفي والحضري يجب أن نضع في اعتبارنا أننا نقارن بين نسبة سكانية في مساحة معينة ومن ثم يجب معرفة:

– نوع المساكن (عمودي – أفقي).

– توزيع الحيز الجغرافي والمساحات الآهلة وغير الآهلة.

– مساحة المزارع المحيطة بكل قرية.

ومع ذلك يبقى هذا المقياس غير دقيق لوجود قرى ذات كثافة سكانية عالية ومحتفظة بطابعها الريفي.

خامسا: التجانس والاختلاف.

تشير هذه الخاصية إلى أن سكان المجتمع المحلي الريفي أكثر تجانسا وتماسكا تحت تأثير عنصر القرابة وغير ذلك من العوامل الخفية، في حين أن المجتمع المحلي الحضري مجتمع مفتوح، ومن ثم فهو أكثر تباينا واختلافا تختلف فيه العناصر السكانية من حيث الجنسيات والمهن والأعمال.

ويذكر لنا "سوركن" و"زمرمن" أن التباين والاختلاف في مجتمع المدينة يبدو النا على المستوى الطبيعي الاجتماعي في صورة لغة أهل الحضر كما يبدو لنا في تعدد العقائد والأفكار وأنواع المعايير الاجتماعية من سلوك جمعي وعرف وقوانين[3].

---

[1]– محمد عبد المنعم نور، **الحضارة والتحضر**، دار المعرفة، القاهرة، 1978، ص 92.

[2]– نفس المرجع، ص 94.

[3]– نفس المرجع، ص 99.

سادسا: التدرج والحراك الاجتماعي.

تعد المجتمعات الحضرية من المجتمعات التي تتمتع بتدرج هرمي وحراك مفتوح، فمن السهل على المواطن الحضري أن ينتقل من مستوى إلى مستوى أعلى في السلم الاجتماعي، في حين أن مجتمع القرية يكون أكثر جمودا من حيث سرعة التحرك لمستوى أعلى.

يقول **ت . ل سميث** في هذا الصدد « إن رواسب نظام الطبقات المقفلة لا تلمس بسهولة في التدرج الهرمي بالمدينة أما القرية فإنه نظرا لأن كل فرد فيها معروف للأخرين فإن مركزه الأسري يلاحقه ويحدد مركزه الاجتماعي»[1].

ولما كان الحراك الاجتماعي أحد ميزات المجتمع الحضري فقد أعطاه كل من "سوركن" و" زمرمن" اهتماما ونظرا إليه من عدة وجوه:

- هجرة الريفيين إلى الحضر وهجرة الحضريين إلى حضر آخر.
- التحرك من مهنة لأخرى.
- التحرك في السلم الاجتماعي إلى أعلى أو إلى أسفل.
- التحرك من مكان لآخر في إطار المدينة

سابعا: نسق التفاعلات الاجتماعية.

يعتمد التنظيم الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات على عدة أمور وظواهر لعل من أهمها نسق التفاعلات الاجتماعية القائم بين الأفراد المكونين للمجتمع.

والمتتبع لنسق التفاعلات الاجتماعية في الحظر يلاحظ احتكاكا أكثر بعديد من الناس، والحجم التفاعلي أوسع، ويغلب عليه الطابع غير الشخصي والعابر والمبني على المصلحة المتبادلة والأمد القصير.

في حين تتسم التفاعلات الاجتماعية في المجتمع الريفي باحتكاك اقل بعديد من السكان، وأن حجم التفاعل أضيق ويغلب عليه الطابع الأولي والخلافات الشخصية وتدوم أمدا طويلا.

وما إذا ما حاولنا أن نجمع خصائص كل من المدينة على حدة و في محاولة لحصر خصائص المدينة فقد وضعها "ورث" على النحو التالي[2]:

- تتمتع المدينة بحجم من السكان اكبر.
- تزيد فيها شدة الكثافة السكانية.
- تتميز بالنمو والتضخم الذي يصاحبه ظهور طابع علماني وعقلاني.
- المدينة غير متجانسة لأنها تضم أجناسا وطبقات وجماعات مختلفة.
- تشيع فيها العلاقات الثانوية.
- يسود فيها الضبط الاجتماعي الرسمي المتمثل في القانون وأجهزته.

---

[1]- نفس المرجع، ص 101.

[2]- محمود عودة، مرجع سابق، ص 10.

أما لين سميث (Lynn Smith) فقد تحدث في كتابه الموسوم : سوسيولوجيا الحياة الريفية عن خصائص المجتمع الريفي، ومن ذلك مايلى[1]:

– المهنة: بالاعتماد على الاقتصاد الزراعي أساسا وما ينجر عنه ويرتبط به من خصائص اجتماعية وثقافية ونفسية.

– **حجم المجتمع:** حيث الحجم الصغير وقلة سكانه.

– انخفاض كثافة سكانه نتيجة لمتطلبات العمل الزراعي.

–البيئة الطبيعية الأكثر والأشد وضوحا مما يؤدي إلى طباع خاصة.

– التفاوت الاجتماعي حيث الأفراد الأقل تفاوتا والتشابه الكبير.

التقسيم الطبقي حيث الأقل فروقا والأضيق مسافة بين قمة الهرم وقاعدته.

– الحراك الاجتماعي البطيء والجامد سواء أفقيا أو رأسيا أو مكانيا.

–التفاعل الاجتماعي حيث ضعف الصلات الاجتماعية والعزلة هي السمة السائدة.

المطلب الثالث: مداخل دراسة المجتمعات الريفية والحضرية.

لقد شغلت مسألة اختلاف الخصائص النسقية بين الريف والمدينة بال الفلاسفة والمفكرين منذ أقدم العصور لما لاحظوه من فروق جوهرية بينهما في البناء والوظيفة واستمر هذا الاهتمام عبر التحليلات النظرية لتشكل هذه التحليلات في مجملها مداخل علم الاجتماع الريفي والحضري.

وفي سياق هذا الاهتمام وتطور هذه الأفكار والتحليلات نحاول استعراض تلك المداخل المتباينة والتي مست هذين النسقين.

الفرع الأول: مدخل الثنائية الريفية – الحضرية.

يقوم هذا المدخل على فكرة تصور نموذجين مختلفين من المجتمعات البشرية، يقوم أحدهما على الحياة في شكلها البسيط وهو المجتمع الريفي، أما الثاني فيتميز بالتعقيد أطلق عليه مجتمع المدينة.

لقد أدرك الفلاسفة والمفكرون في العصور القديمة تلك الفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف إلا أن الجهود الحقيقية والمنظمة جاءت متأخرة حيث لا نستطيع أن نحدد البداية الحقيقية إلا في عصر المفكر العربي ابن خلدون في القرن 14 الميلادي.

أولا: ابن خلدون (1406 –1332).

يعتبر العلامة العربي ابن خلدون أهم الكتاب الذين تعرضوا إلى مسألة المجتمعات اليدوية و الريفية والحضرية.

فقد جاء في المقدمة وفي معرض حديثه عن العمران البدوي والأمم الوحشية حيث قدم تصنيفا لأشكال المجتمع البشري التي كانت في عصره، وأقام هذا التصنيف على أساس التفرقة بين الريف والحضر أنهما نمطان رئيسيان

[1]– محمد الجوهري وعلياء شكري، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص ص 258–259.

من الأنماط المجتمعية، ويؤسس ابن خلدون تفرقته بين البدو والحضر على وجهة نظر اقتصادية أساسا، فقد كتب « أعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلهم في المعاش ».

وقد أمكن لابن خلدون أن يميز بين فئتين من الناس بحسب تلك الطرق في المعاش، حيث يقول « فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان ... وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان ندعوهم بالضرورة ولابد إلى البدو، لأنه متسع لما لا تتسع به الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكلأ والدفء إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغني والرفه دعاهم ذلك إلى السكون والدعاة وتعاونوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر).

ويتضح من ذلك أن ابن خلدون يصنف أشكال الاستيطان البشري إلى نموذجين على أساس وجوه المعاش والكسب كما يلاحظ أنه يجعل البدو أقدم من الحضر وسابق عليه وأن البادية أصل العمران والأمصار.

ثانيا: هربرت سبنسر H. SPENCER 1820/1903.

في سياق تفسيره للتطور يرى أن المجتمع يتطور من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، وأن الحقيقة الرئيسية للتطور تتمثل في الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المجتمعات المركبة، ويتكون المجتمع البسيط من الأسر، أما المركب فمن أسر تتحد في عشائر وتتحد العشائر لتكون قبائل ولتشكل مجموع القبائل الأمم والدول، وكلما تعاظم الحجم تعاظم البناء وتطور وتطورت كذلك الفروق في القوة والمهن ويصاحب ذلك تباين وتفاضل في الوظائف.

ثالثا: إميل دوركايم (1858 /1917) Emile Durkheim .

في سياق معالجة دوركايم لموضوع التضامن الاجتماعي ، وفي ضوء دراسته الظاهرة تقسيم العمل ، حيث اتخذ هذا الأخير متغيرا حاول أن يربط بينه وبين تغير المجتمعات من البدائية إلى التحضر، منطلقا من أن الاختلاف الأساسي بين المجتمعات البدائية والمتحضرة يكمن في طابع الأخلاق أو ما سماه (التضامن الاجتماعي).

يقول دوركايم " إن الأفراد في المجتمع البدائي متجانسون ... لذلك يرتبط الأفراد مما سماه بالتضامن الآلي الذي يتميز بخضوع الأفراد ، لما يمليه الرأي العام والتقاليد، وتكون المسؤولية في هذا المجتمع جمعية ويكون المركز الاجتماعي موروثا.

أما في المجتمعات المتحضرة فتكون شخصية الأفراد متعددة ويرتبط الأفراد في مثل هذه المجتمعات بتضامن آخر هو التضامن العضوي[1].

[1]– عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص 49.

رابعا: شالزكولي (1929/1867).

وإذا ما انتقلنا إلى الولايات المتحدة وجدنا كولي حيث يقسم المجتمعات إلى قسمين:

- الجماعات الأولية .
- الجماعات الثانوية.

حيث تتميز الأولى بسيادة علاقة الوجه للوجه والتباين النسبي وصغر الحجم مع عدم وضوح التخصص ثم توافر روح المحبة والإخلاص.

خامسا: هوارد بيكر H Becker .

أما هوارد بيكر فقد تكلم في المجتمعات المقدسة والمجتمعات المتحضرة ، قاصدا بالأولى المجتمعات الريفية ذات الثقافة البطيئة التغير وقصد بالثانية تلك المجتمعات ذات الثقافات الريفية سريعة التغير.

سادسا: تونيز Tennies.

ومن أهم النماذج التي قدمت للتمييز بيم الريف والمدينة الأفكار التي طورها تونيز" سنة 1955 حيث أطلق على مجتمع الريف (المجتمع المحلي) وعلى مجتمع المدينة (المجتمع).

وحسب" تونيز " فإن جميع العلاقات الاجتماعية تتبع من الإرادة الإنسانية. ولتوضيح التفرقة بين المجتمعين نسوق الثنائيات التالية:

المجتمع التعاقدي (الحضري):

- إرادة عاقلة.

المجتمع المحلي (الريفي):

- إرادة طبيعية.
- الذاتي .
- الأرض .
- أفراد مترابطون.
- الشخصي.
- المال.
- أفراد منعزلون.

وأخيرا فلعل ما يمكن ملاحظته على هذه الثنائيات هو قصورها في استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية التي وجدت من قبل في مراحل تاريخية معينة.

كما يسجل على هذا التناول وجود شبه كبير بينها، لأنها في مجملها يقابل فيها العلماء بين مجتمعين مجتمع تسيطر فيه الجماعة وآخر يتسم بالفردية، ويعود هذا في حقيقة الأمر – إذا ما استثنينا ابن خلدون – في تأثر هؤلاء العلماء بخصائص المجتمعات الصناعية التي عاشوا فيها فقابلوا بين مجتمعاتهم تلك وكل المجتمعات الإنسانية الأخرى.

وبالرغم من الأهمية النظرية التي تنطوي عليها الثنائيات، إلا أن كثيرا من دارسي التحضر يرون أنها لا تمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها كلية في التمييز بين الريف والحضر، لأنها تغفل عاملا هاما في تشكيل هذه المجتمعات وهو التغير[1].

الفرع الثاني: مدخل المحك الواحد.

يقوم هذا الاتجاه على الرجوع إلى محك واحد في التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، ولعل أبرز محك استخدم في هذا الاتجاه قام على أساس الحجم وعدد السكان، ومن ثم فالتحضر هو عملية التركيز السكاني.

وضمن هذا الاتجاه وجدنا من استند إلى المهنة بين المجتمعين الريفي والحضري ومن هؤلاء (جوليان ستوارد) الذي اعتبر المهنة أساس التمييز. بينما اعتبر **وينتفوجل Wintfogel** أن القوة والسلطة أساس التمييز[2].

ومع ذلك فإن المحك الوحيد الذي شاع استخدامه بدرجة واسعة في التمييز بين الريف والحضر هو حجم المجتمع وبدرجة أقل محك المهنة، إلا أن هذا المحك يضل يعاني من الضعف لأن الكم غير كاف للتمييز في المجتمعات التي تقع في الفئة السكانية من 5 آلاف إلى 10 آلاف نسمة قد تختلف وتتباين فيما بينها بالنظر إلى الإطار الاجتماعي الذي بلغته، فالقرية بهذا الحجم في أفريقيا مثلا تختلف اختلافا بينا عنها في أوربا وأمريكا بالرغم من الحجم الواحد لكليهما، ومن ثم فإن التمركز السكاني لا يصلح للتمييز بين الريف والحضر وإلا لكانت مدن العالم الثالث أكثر مدنية وتحضرا.

الفرع الثالث: مدخل مركب السمات.

في إطار تطوير الأفكار المتصلة بدراسة المجتمعات ومراحل تطورها وأوجه التشابه والاختلاف بينها ظهر اتجاه يتركز على قاعدة المتصل الريفي – الحضري، حيث يشير إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات في درجة التريف والتحضر.

وتستند فكرة المتصل الريفي الحضري من الناحية النظرية إلى افتراضين أساسيين:

الأول: هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنظم من الريفية إلى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص أهمها ازدياد حجم المجتمع بشريا وعمرانيا.

الثاني: يرى أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو في أنماط السلوك.

والملاحظ من أن أصحاب فكرة المتصل الريفي الحضري لم يحصروا الفروق التي تحدث في أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات.

ومع ذلك يمكن القول أن هذا المحك يكون قد وفق إلى حد ما في فهم آليات التحول في المجتمعات البسيطة والمركبة، إلا أنه يبقى قاصرا من الناحية النظرية لأنه لا يصدق على جميع المجتمعات نظرا لاختلافات البيئية والاجتماعية.

---

[1]– محمد الجوهري، مرجع سابق، ص 252.

[2]– نفس المرجع، ص ص 255– 256.

المبحث الثاني: الأمن واللاأمن بين الوسط الحضري والريفي في الجزائر.

الجزائر من بين الدول التي عرفت العديد من التحولات خلال فترة الستينات أي بعد الاستقلال إذ حاولت تكييف المجتمع اقتصاديا واجتماعيا مع هذه التغيرات شاملة جميع القطاعات الصناعة، التجارة، الفلاحة، ولهذا حاولت الجزائر النهوض بالريف وذلك بتبني العديد من السياسات التنموية المتعاقبة والمواثيق الرسمية والمجلات الإعلامية الوطنية والتي ما فتئت تحث الأفراد والجماعات على وجوب التحكم في شروط التنمية والتقدم من أجل حياة أفضل والمحافظة على العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: تعريف وخصائص المجتمع الحضري والريفي في الجزائر.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مختلف المفاهيم التي تنتمي إلى موضوعنا بصفة مختصرة، كما نشير إلى بعض العناصر الذي يتميز بها كل من الوسط الريفي والوسط الحضري في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف وخصائص المجتمع الريفي الجزائري.

المتتبع للواقع التاريخي للريف الجزائري يدرك مباشرة أنه مر بحقب زمنية بارزة ومؤثرة وفي آن واحد كانت مواكبة للمراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري ككل، نبدأها بالمرحلة المؤلمة التي عاشها الشعب الجزائري تحت السيطرة الفرنسية أو بالأصح يمكن أن نقول أنه عانى من ويلاتها الأغلبية الريفية والأقلية الحضرية لأنّه إذا عدنا قليلا إلى الوراء، إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر وبالضبط في سنة 1830 نجد أن " نسبة سكان الريف بلغت آنذاك 95% من مجموع السكان الذين قدر عددهم آنذاك بحوالي ثلاثة ملايين نسمة".

كانوا يعيشون في وسط عشائري قبلي تربطهم علاقة وطيدة بالأرض التي مارسوا فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية، وفيما يلي سنبين وضعية الأرض والسكان الريفيين خلال فترة الاحتلال الفرنسي.

ولقد لعبت الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بالجزائر دورا لا يستهان به في تحريك السكان ودفعهم إلى الهجرة في مرحلة ما بعد الاستقلال نحو التجمعات الحضرية وهو ما أدى إلى تناقص أعداد الريفيين تدريجيا.

بعد الاستقلال وفتح المحتشدات وفتح الحدود وعودة اللاجئين الجزائريين إلى أرضهم اتجهوا إلى التركز في المدن وزادت بذلك نسبة السكان في المدن عنها في الأرياف خاصة مع تردي الأوضاع في الأرياف بعد رحيل المستعمر وإحراقه لعدد معتبر من الأراضي.

لقد عرفت الجزائر وكما قلنا سابقا تحولات مست جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية نتيجة السياسات التنموية التي انتهجتها والحملات الإعلامية التي حثت الأفراد والجماعات على وجوب التحكم في شروط التنمية والتقدم من أجل حياة أفضل.[1]

وكان المجتمع الريفي هو الأخر عرف جانبا من هذه التحولات في شتى المجالات، منها التغيرات والتحولات التي طرأت على الأسرة الريفية مثلا، فقد حدث تحول في حجمها فبعدما كان يعيش في أحضانها قرابة عشرين إلى ستين

[1]– محمد السويدي، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص 80.

فرد أصبح اليوم متوسط حجم الأسرة في الجزائر بصفة عامة لا يزيد عن 6.5 شخص لكل عائلة، أما في الريف فقد دلت الإحصائيات أن " حجم الأسرة في الريف لا يزيد عن 6 أشخاص بنسبة 41.3 %، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن سياسة الدولة في تنظيم النسل والعناية بالأم والطفل في الريف قد بدأت تجد طريقها إلى هناك"، فولادة طفل جديد لم يعد عشوائيا في أغلب الأحيان كما كان في السابق فمجيء مولود جديد في العائلة الجزائرية الريفية التقليدية لا ينزعج منه مطلقا الأبوين لأنه يترعرع وحده[1].

- خصائص المجتمع الريفي الجزائري.

سنوجز هنا بعض الخصائص والصفات العامة لسكان الريف الجزائري والتي تتفق عموما مع الخصائص المميزة لسكان أرياف الوطن العربي وهذه الصفات تتغير بتغير الظروف الموضوعية والتي هي أساسا المسؤول المباشر في تكون هذه الصفة أو تلك.

1- سيادة العمل الزراعي: إن معظم أهل الريف يعتمدون في معيشتهم على الزراعة واستغلال الأرض حيث كان يشغل قطاع الزراعة النسبة الأعلى في قطاعات النشاط السائدة في الريف الجزائري، كما هو معروف لكن هذا لا يعني أن الأعمال والخدمات الزراعية غير موجودة فبمرور الوقت وخاصة في الآونة الأخيرة برزت قطاعات أخرى منافسة لقطاع الزراعة في الريف الجزائري كما دلت عليه الإحصائيات التي نشرها موقع الديوان الوطني للإحصاء.

ب- انخفاض المستوى المعيشي: إن تعدد ألوان الرفاهية والخدمات العامة وغيرها من التسهيلات الأخرى في المواصلات والمستشفيات والتي تعود بالفائدة على سكان المدن، نجدها لدى سكان الريف متدنية ومتخلفة نتيجة لسياسة الإهمال التي عانى منها الريف الجزائري في السنوات الماضية وربما لازال يعاني منها وهذا ما أدى إلى انخفاض متوسط الدخل في الريف عنه في المدينة وه ما نجم عنه ما يسمى بظاهرة **" الفقر الريفي"** والتي تعكسها نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني.

ج- قلة الخبرة والنظرة المحدودة: إن نظرة الريفي الجزائري للحياة موجهة دائما نحو الماضي الذي يساعده على التغلب على الصعوبات مزودا إياه بطرق التفكير والتصرف على طريقة أسلافه وأجداده الذي يرى فيهم القدوة المثالية التي يجب السير على نهجها دون مراعاة التغيرات التي تطرأ على مجتمعه الريفي.

هذا من جانب، من جانب آخر الريفي الجزائري نظرته نحو الأفق البعيد محدودة فهو يعيش من أجل اليوم نفسه، فطموحه صغير جدا يرضيه القليل ولا يتطلع إلى المستقبل البعيد، نتيجة قلة معارفه حول العالم المحيط به.

هذه النقطة ربما تنطبق على الريف في القديم لكن في الآونة الأخيرة، لا يمكن تجاهل دور وسائل الاتصال في انفتاح سكان الريف على العالم الخارجي "، فالجماعات الريفية الجزائرية والتي تعتبر بمعزل عن المراكز الحضرية لا يمكن أن تكون بعيدة أو معزولة عن تأثير التيارات الثقافية الحديثة" .2وما يمكن أن تحدثه من تنمية اجتماعية وثقافية داخل هذا المجتمع[2].

---

[1]- راضية لبرش، **نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة باتنة، 2002، ص 72.

[2]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص 146.

د- الكرم والشجاعة: امتياز العرب منذ قدم الزمن بكرمهم للضيف وتباهيهم بذلك ومما ساعد على انتشار هذه الظاهرة لدى السكان الريف الجزائري هو قلة طرق المواصلات وعدم توفر المواقف التي يحتاجها.

هـ- احترام السن: المقصود هنا بالاحترام هم كبار السن اللذين يتمتعون بالخبرة والتجربة في الحياة، خصوصا وان الخبرة في هذا المجال تكون هي البديل الطبيعي للعلم في مثل هذه المجتمعات الريفية، فهم موضع الثقة والاطمئنان وكلمتهم مسموعة، وتعتبر أي مناقشة أو إهانة من صغار السن إلى كبارهم مخالفة خطيرة وتقابل بالعقوبة أو النقد الشديد خاصة وأنهم يعتبرون القدوة التي يجب الاقتداء بها ومحاكاتها وتقليدها في كل شيء.

و- التمسك بالخرافات: الخرافات أنماط سلوكية ابتكرها الإنسان منذ أقدم العصور لتفسير أو التعامل مع الظواهر التي لا يستطيع السيطرة عليها أي أنها وليدة الجهل، فمثلا الإنسان الريفي في الجزائر إذا مرض مرضا عضويا أو عقليا يتجه مباشرة إلى الراقي أو المشعوذ ليقرأ عليه لعله يشفيه مع أن الشفاء من عند الله تبارك وتعالى " أما إذا تعطلت آلة حديثة لديه في الزراعة كالمضخة أو المحراث وتصاب بعطب يفسر ذلك في ضوء تفكيره التقليدي فعين جاره الحاسدة هي التي عطلت آلته[1].

ح- قوة التماسك والشعور الجمعي: إن أبناء المجتمع الريفي الجزائري يسود ب ني هم نوع من الترابط والتلاحم والتماسك يتجسد أساسا في التعاون فيما بينهم في الأفراح والأقراح وفي بعض الأعمال اليومية والموسمية كغسل الصوف لدى النساء الريفيات وعمليات الحصاد والزرع والبناء لدى الرجال وهو ما يعرف عندنا في المجتمع الجزائري بعملية " التويزة " التي يجتمع فيها الريفيون ويتقاسمون فيما بينهم الأعمال والأدوار ويعيرون لبعضهم البعض الأدوات اللازمة كالمناجل مثلا والحبوب للزرع وغيرها، وتقوم النساء بإعداد الطعام لهم حيث يحضرنه أيضا بأسلوب جماعي وتعاوني.

ط- العلاقات الاجتماعية المباشرة: المقصود بالعلاقات الاجتماعية المباشرة هي تلك العلاقات التي تتم وجها لوجه حيث كان سكان الريف الجزائري يلتقون في الحقول والأسواق الأسبوعية أو في دار البلدية وفي صلاة الجمعة وحتى في بيوتهم، يتناقشون في أمور حياتهم وغيرها من الأحاديث التي تضمن لهم تواصلا مع بعضهم البعض.

الفرع الثاني: تعريف وخصائص المجتمع الحضري الجزائري.

يعرف الحضر بأنه نوع من المجتمع يتكاثف فيه السكان في موقع معين وينظمون حياتهم وفقا لأساليب تختلف عن أساليب سكن الريف، ويمتاز المجتمع الحضري عامة بالحجم السكاني الكبير، وبالكثافة السكانية العالية الناجمين خاصة عن الهجرة الريفية.

في الجزائر ساهمت الهجرة الريفية بشكل كبير في ارتفاع عدد السكان وارتفاع كثافته، بالمجتمع الحضري، وخاصة بالمدن الكبرى، كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، حيث ارتفع الثقل السكاني وانتقل من الريف إلى المدينة إذ بدأت هذه العملية في الواقع قبل اندلاع الثورة التحريرية غير أنها ازدادت أثناءها، لسياسات فرنسا العسكرية في الريف الجزائري من تدمير وتطبيقا لسياسة الأرض المحروقة، ولأن العديد من الفلاحين اللاجئين من الحدود أو المجمعين في معسكر التجمع من قبل الجيش الاستعماري، لم يرجعوا إلى فلاحة أراضيهم، واشتدت هاته الهجرة

[1]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص 147.

خصوصا بعد الاستقلال من 62 إلى 66 وارتبطت برحيل المعمرين والحاجة إلى من يحل محلهم في مختلف النشاطات ووفرة المساكن الشاغرة.

لقد لعبت الهجرة الريفية تأثير كبير في ارتفاع عدد سكان المدن بالجزائر مما ساهم في ارتفاع نسب التحضر بها.

وللتحضر في الجزائر عدة خصائص نبرز أهمها في الآتي:

– أنه يعكس الواقع السياسي والتاريخي والاجتماعي للبلاد.

– أن نمو الحضر في تزايد مستمر.

– أن عملية التحضر اتسمت بخاصية السرعة، حيث كانت ولازالت أقوى على طاقات المدن وإمكاناتها الطبيعية والبيئة والاقتصادية، فساهمت في رفع معدلات النمو الحضري وجعلها تفوق معدل النمو الإجمالي للسكان.

– إن التحضر استقطب أهم القوى الدافعة في تطور سكان الجزائر، وأنه كان السبب الرئيس في الخلل القائم في التوازن بين الريف والحضر.

– إن تزايد عدد المراكز الحضرية في الجزائر يعكس مدى الطاقات الكامنة في عملية التحضر، وفي خيارات التنمية والتخطيط المحددة من قبل الدولة.

– ارتفاع عدد المدن الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التركز الحضري من السكان في المدن الكبرى.

إن هذا التغير الحاصل في المجتمع الحضري تأكد نتيجة ارتفاع سكان المدن ومجيئهم من مناطق مختلفة، ونتيجة لحركة الهجرة الريفية، بالإضافة إلى تمركز أغلب النشاطات في بعض المراكز الحضرية دون الأخرى، وإلى الاحتكاك بعدد هائل من الناس، وفي مجالات متعددة وكل هذا له مدلولاته الاجتماعية.

وقد أكد هذا الواقع الجديد للمجتمع الحضري الجزائري آثارا عدة بزيادة تفاقم أزمة السكن، وظهور الأحياء العشوائية وعلاقة ذلك بتنامي ظاهرة الانحراف والجريمة وبالتالي المماس بالاستقرار الإجتماعي، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة البطالة والابتعاد عن النشاط الفلاحي في الأرياف.

المطلب الثاني: أبعاد وحجم ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري.

أولاً: انحراف الأحداث قبل الاستقلال.

لقد كان الانحراف في المجتمع الجزائري قبل الاستقلال معناه الخروج عن القوانين التي تحدّدها الإدارة المستعمرة الفرنسية، فكل مواطن يمتثل للقوانين الفرنسية وتطبيقها يُعد مواطناً صالحاً، ومن تمرّد على هذه القوانين فهو مجرم، فالمجاهد مثلاً يعتبر مجرماً من وجهة نظر المستعمر بالرغم من كونه يطالب بحقوق مسلوبة منه والمتمثلة في الاستقلال والحرية، ولذلك فإنّ ظاهرة انحراف الأحداث " لم تكن معروفة بشكل رسمي نظراً لأنّ الكيان المستعمر كان يعتبر الشباب الجزائري سواء البالغين منهم أو غير البالغين منحرفين وخارجين عن نظام الطاعة المفروضة عليهم، ما داموا لم يتعاملوا معه وما داموا يتمرّدون على قوانينه"، وبالتالي لم تكن لهذه الظاهرة في المجتمع الجزائري معالم واضحة، باعتبار أنّ الإدارة الفرنسية تضع معايير الانحراف وفقاً لمصالحها الخاصة، فكانت تزج في السجون كل من يخرج عن الطاعة والمعارض لسياستها في الجزائر، فضلاً عن المحاكم التي يتعرّض لها المواطن الجزائري سواءً منهم الذكور أو الإناث، الصغار والكبار، فلم تكن هناك مراعاة لخصائص وظروف كل

فئة، وكان يوعون في السجون ومعتقلات التعذيب، ويعزلون في غرف مظلمة تفتقد أدنى الشروط الإنسانية والبعض منهم يودعون في قاعات مكتظة تفوق العدد المختص لها، هكذا كان وضح انحراف الأحداث خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر.

ثانياً: انحراف الأحداث بعد الاستقلال.

وفي السنوات الأخيرة من القرن الماضي استفحلت ظاهرة الانحراف في الوجود، وأصبحت أكثر انتشاراً وتنوعاً في المجتمع الجزائري، ولم تتمكّن الدولة من الحد من انتشارها، وهذا يعود لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وأمنية شهدتها الجزائر، فمن سنة 1998 إلى نهاية 2002 قفز عدد الأحداث الموقوفين لارتكاب جنح أو جرائم من 8077 إلى 12645 أي بنسبة ارتفاع.

كما أنّ العدد الإجمالي للأحداث المنحرفين خلال السنوات الثلاث 2001 – 2002– 2003 هو 31737 حدثاً منحرفاً، وهذا بمعدّل 27.31 % حدثاً متورطا يومياً في مختلف الجرائم، وتشير الإحصائيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات **ONS** إلى أنّ 3686 حدثاً مرتكباً لأعمال العنف و714 طفلاً متورّطاً في جرائم تحطيم أملاك الغير، و257 طفلاً يتعاطى المخدّرات والمواد السامة والتشفيطية.

وبخصوص حصيلة سنة 2019 المتعلقة بنشاطات مصالح الشرطة القضائية، أكد مدير الشرطة القضائية انه تم تسجيله 249586 قضية، عولجت منها 165561 قضية أي بنسبة 66.34 %، مع توقيف 220209 شخصا متورطا، أما بخصوص العمليات التي قامت بها مصالح الشرطة والتي استهدفت أوكار الجريمة فقد بلغت و15495 عملية.

كما أضاف المحاضر أن مصالح الشرطة القضائية سجلت خلال بينة 2019 عبر إقليم اختصاصها 93034 قضية خاصة بالجنايات والجنح ضد الممتلكات عولجت منها 31245 قضية، كما تم تسجيل 33079 قضية خاصة بجرائم المخدرات عولجت منها 32796 قضية أي بنسبة 99.14 %.

أما بخصوص الجرائم السيبرانية، فقد تم تسجيل 4210 قضية تمت معالجة 3274 قضية، إضافة إلى إحصاء 5822 قضية متعلقة بسرقة السيارات خلال السنة الماضية، وبالحديث عن الجريمة المنظمة، أكد مدير الشرطة القضائية أنه تم خلال سنة 2019 تسجيل 9206 قضية، منها تلك المتعلقة بالإتجار غير الشرعي بالمخدرات وتوقيف 15481 شخصا، كما تم حجز 8626.112 كلغ من المخدرات (القنب الهندي)، 304 غرام من الهيروين، 10101 غرام من الكوكايين و1677343 قرص مهلوس[1].

وفيما تعلق بنشاطات مكتب الإنتربول بالجزائر، أوضح ذات المحاضر انه تم احصاء 462843 عملية بحث في قواعد معطيات الانتربول من طرف مصالح المختصة عبر امن الولايات، زيادة على 595059 عملية مماثلة قامت بها مصالح شرطة الحدود، حيث مكنت هذه العمليات من توقيف 34 شخصا بالجزائر مبحوث عنه، طبقا لمذكرات توقيف دولية، رصد 153 وثيقة سفر مسروقة أو ضائعة، استرجاع 122 سيارة في الجزائر مبحوث عنها على المستوى الدولي، وعرج أيضا في رده على أحد الأسئلة على دور الأفريبول في مكافحة الجريمة على مستوى القارة

[1]- **https://www.dgsn.dz/**?ندوة إعلامية حول حصيلة نشاطات مديرية الأمن

في ذات السياق، ثمن رئيس خلية الاتصال والصحافة دور مصالح الشرطة القضائية ، بالإضافة إلى مهامهم في مكافحة الجريمة، دورهم في مجال الوقاية والتوعية لفائدة مختلف شرائح المجتمع، بالأخص الأطفال والمتمدرسين في مختلف المجالات، منها مكافحة المخدرات، مخاطر سوء استعمال الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وحماية الفئات الهشة، منها المرأة والطفل، كما تتساهم مديرية الشرطة القضائية في تقديم يد العون للباحثين والطلبة الجامعيين لإنجاز بحوثهم الجامعية المتعلقة بعلم الاجرام والاستدلال الجنائي[1].

ولقد أثبتت الإحصائيات أن الأطفال في الجزائر لا يتعرّضون إلى عنف متعدد الأشكال داخل الكثير من المؤسسات الاجتماعية، كالأسرة والمدرسة والشارع فقط؛ بل ينتجون الكثير من أشكال العنف كذلك، فقد أفرزت السنوات الأخيرة التي عاشتها الجزائر جرّاء الوضع الأمني.

الصعب والأزمة الاقتصادية والاجتماعية، جملةً من التداعيات التي كان على رأسها، بعد بداية التحسن النسبي في الوضع الأمني والمالي للبلاد؛ بروز العديد من الآفات الاجتماعية، كان ولا يزال على رأسها ذلك الارتفاع الكبير في معدلات الجريمة من كل نوع، حيث وصلت حد ظهور أشكال من الإجرام المنظم، تداخلت في بعض الأحيان مع بقايا المجموعات الإرهابية، مما أنتج ظاهرة اختطاف رجال الأعمال والهجومات المسلحة على مراكز البريد والبنوك، والاعتداء على أملاك المواطنين، ووع الحواجز الأمنية الكاذبة لابتزاز المواطنين وسرقة أموالهم. ضمن هذا الجو العام، استفحلت ظاهرة انحراف الأحداث، التي استَرْعت اهتمام الإعلام، ومن ورائه الرأي العام الوطني والمؤسسات الرسمية المسؤولة، التي بدأت التفكير في وضع آليات جديدة مؤسساتية وتشريعية. وقد اقترحت وزارة العدل، على سبيل المثال، تحميل المسؤولية للمنحرف بدءاً من السن العاشرة بدلاً من السن الحالية 13 سنة، كما باشرت وزارة العدل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإنشاء مراكز استماع وإعادة إدماج اجتماعي للشباب المنحرفين، الذين أنهوا مدة عقوباتهم، من قبل الكشافة الإسلامية الجزائرية.

كما سارعت الكونفدرالية الوطنية للتشاور والتنسيق بين الجمعيات بتكوين فرق نفسية- اجتماعية متنقلة، مزودة بسيارات إسعاف تتنقل بين الأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية الكبيرة، والتي تشكو من ظاهرة انحراف الأحداث في العاصمة، للقيام بمحاورة الأحداث، على أن يتم مستقبلاً تطوير التجربة لتشمل ولايات أخرى، وكانت العودة إلى تفعيل مصالح المراقبة في الوسط المفتوح 43 مركزاً على المستوى الوطني وإنجاز المزيد منها11 مركزاً إضافياً وثلاثة ملاحق هي الأخرى من القرارات التي اتخذتها وزارة التضامن الوطني للتكفل بالأحداث الذين يعانون من خطر معنوي.

وأما الأجهزة الأمنية نفسها قيادة الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني، فقد انطلقت هي الأخرى في وضع استراتيجيات جديدة للتكفل بظاهرة انحراف الأحداث التي باغتتها نسبها المتزايدة، وهي غير مهيأة نظراً لتركيز اهتمامها في السابق ولمدة أكثر من عقد من الزمن على محاربة الإرهاب. وكان التحسيس عن طريق الأيام المفتوحة والندوات الحفية على رأس هذا الإستراتيجية الجديدة، وسمح هذا الانفتاح الذي قامت به الأجهزة الأمنية بتوفير معطيات كمية عن ظاهرة الانحراف، التي تبين كلها استفحال الظاهرة؛ على الرغم مما يشوب هذه

[1]- المرجع نفسه.

المعطيات الكمية من نقصٍ جرّاء ازدواجية المصدر قيادة الدرك، والمديرية العامة للأمن، وجزئية المعلومات الكمية نفسها، وغياب نموذج واحد لجمع المعلومات، وعدم الدقة في تصنيف نوع المعطيات المجمعة في بعض الأحيان.

ثالثا: الاساليب الميدانية للأمن وطرق الوقاية من الجريمة.

– القيام بحملات تحسيسية توعوية ضد المخدرات ومختلف الجرائم ذات الانتشار الكبير في المجتمع.

– يوم تحسيسي حول ظاهرة الإدمان من قبل فرقة مكافحة المخدرات.

– القيام بأبواب مفتوحة على لخلق جسور التواصل مع المواطنين، وتعريف الجمهور بمهام افراد الامن الوطني في الوقاية من مختلف الجرائم.

– أيام دراسية بالتنسيق مع جمعيات حماية المستهلك تمثل في: "مهام رجل الامن في حماية المستهلك.

– القيام بدورات تكوينية لأعوان الامن لتدريبهم على مواجهة مختلف الجرائم ميدانيا.

– تكثيف حملات المداهمة للمناطق المشبوهة ليلا، والاعتماد على الوسائل والعتاد التقني المتطور في عمليات التحري والكشف عن هويات المجرمين والضحايا.

– حملات المراقبة الدورية للأسواق اليومية والاسبوعية والمحلات بهدف قمع الغش وحماية المستهلك، وفتح الارقام الخضراء امام المواطنين لتسهيل عملية التبليغ وتسريع عملية المداهمة.

– إعداد خارطة للجريمة من خلال دراسة خصائص المدينة ديمغرافيا وجغرافيا، ودراسة خصوصيات المجرمين.

– إجراء جلسات إنصات لبعض المدمنين على المخدرات والكحول وتوجيههم إلى مختلف المراكز المتخصصة في علاج الإدمان، وتوزيع مطويات حول اخطار المخدرات وعواقبها.

– تحفيز المواطنين على الانشطة البديلة وتنظيم دورات رياضية مثل كرة القدم، العدو، الكاراتيه للتقليل من الجرائم.

رابعا: انواع التقنيات التي تستخدم في توفير الأمن.

1- تقنيات المراقبة الأرضية.

1-1 نظم المعلومات الجغرافية: جاءت فكرة نظم المعلومات الجغرافية لتقوم بتحقيق أعلى درجة مقارنة ومطابقة مكانية بين عدد من الطبقات أو الخرائط فوق بعضها البعض لمنطقة جغرافية محددة، وتكون هذه المعلومات المكانية مستنبطة من معلومات المسح الميداني والبيانات الفضائية، من الناحية الفسيولوجية فإن مطابقة هذه المعلومات المكانية فوق بعضها البعض يتطلب القيام بمحاولة لجعل العقل البشري يتصورها كوحدة واحدة، ولكن محاولة مطابقة طبقتين أو أكثر من الخرائط فوق بعضها البعض بالطريقة اليدوية التقليدية ستكون فاشلة، لان العين تصبح مرتبكة والعقل يصبح متنافرة وغير قادر على المطابقة والمقارنة.

2- النظام العالمي لتحديد المواقع: بدأت عدة جهات علمية وحكومية بأقتراح نظم جديدة وفي عام 1969 قامت وزارة الدفاع الأمريكية بإنشاء برنامج جديد تحت اسم البرنامج العسكري للملاحة بالأقمار الصناعية لتوحيد الجهود وراء إطلاق نظام ملاحي جديد وبالفعل تم إقتراح تقنية جديدة تحت اسم النظام العالمي الملاحي لتحديد المواقع بقياس المسافة والزمن بإستخدام الأقمار الصناعية، إلا أنه عرف على نطاق واسع بعد ذلك بإسم النظام العالمي

لتحديد المواقع **GPS**، تم إطلاق أول قمر صناعي في هذا النظام في 1978 وفي عام 1993 تم إعلان اكتمال النظام مبدئيا إما الإعلان النهائي لاكتمال النظام رسميا فقد كان 1995.

3- مراقبة الفيديو او الدائرة التلفزيونية المغلقة: هو استخدام كاميرات الفيديو لنقل إشارة إلى مكان معين المجموعة محدودة من المراقبين. وهو يختلف عن البث التلفزيوني في أن الإشارة لا تنتقل بشكل علني، غالبا ما يطبق هذا المصطلح في المناطق التي قد تحتاج إلى مراقبة مثل (البنوك، والكازينوهات، والمطارات والمنشآت العسكرية، والمتاجر).

أنظمة الكاميرا المتعددة المركبة تسمح للصور لتكون معروضة بشكل متسلسل، في وقت واحد، أو على عدة شاشات في وقت واحد، وهذا يتوقف على النظام. ويمكن لنظم CCTV تسجيل باللونين الأبيض والأسود أو الالوان فضلا عن التقدم في التكنولوجيا تمكن كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة لتكون أصغر، لاستخدام للرؤية الليلية ونقل الصور عبر الإنترنت.

4- تحديد الهوية بترددات الراديو: وتعرف على انها تقنية التعرف على الهوية باستخدام الإشارات الراديوية لتحديد وتعقب وفرز وكشف عن مجموعة متنوعة من الكائنات بما في ذلك الأشخاص والمركبات والسلع دون الحاجة للاتصال المباشر (كما هو موجود في تكنولوجيا الشريط المغناطيسي) أو اتصال خط الأفق (كما هو موجود في شريط تكنولوجيا الشفرة)، تكنولوجيا الـ **(RFID)** يمكن من خلالها تتبع تحركات الكائنات من خلال شبكة من أجهزة المسح الضوئي بتقنية الراديو على مسافة عدة أمتار.

5- التعرف التلقائي على لوحات المركبات: إن النمو السريع للسكان واحتياجات الانسان لإستخدام المركبات في زيادة منذ العقود الماضية، أن مراقبة هذه المركبات من الناحية الأمنية ومن وجهة النظر الإدارية تعد مشكلة كبيرة نحتاج لحلها، ويمكن للتطور التكنولوجي السريع في مجال معالجة الصور حل هذه المشكلة من خلال الاستخراج والتعرف على لوحة ترخيص السيارة، ان الكشف التلقائي على لوحة المركبة والتعرف عليها يعد مفتاح التقنية التي تعتمد عليها في معظم تطبيقات المرور، مثل (البحث عن السيارات المسروقة، مراقبة حركة المرور على الطريق رصد المركبة الداخلة للمنطقة، معرفة مالك المركبة وبعض المعلومات عن المركبة، مراقبة وقوف المركبات، مراقبة عبور الحدود، مراقبة دخول الحدود البوابة، الحد الأقصى للسرعة والتعرف على هويات العميل.....الخ).

6- اجهزة كشف المتفجرات: ان عملية كشف المتفجرات هي عملية تفتيش غير مدمرة التحديد ما إذا كان الوعاء يحتوي على مواد متفجرة ام لا، وتستخدم اجهزة كشف المتفجرات عادة للكشف عن المتفجرات في المطارات والموانئ وللسيطرة على الحدود، ودائما كانت هناك حاجة للكشف عن وجود تهديدات. ولا تزال التهديدات الكلاسيكية من الأسلحة والسموم المهربة مستمرة، ولكن يجب أيضا أن نأخذ بنظر الاعتبار التهديدات الجديدة من المتفجرات وكذلك من العوامل الكيميائية والبيولوجية لمنع الانفجارات.

يتطلب الكشف عن القنابل وصانعي القنابل، وآلات التصنيع قنبلة، ومن مكونات اجهزة كشف المتفجرات:

- طبيعي (الكلاب البوليسية).
- صناعي (اجهزة كشف الكتلة واجهزة كشف الأثر).

7- تتبع الهواتف المحمولة: كل الهواتف المحمولة لديها رقم التسلسلي الإلكتروني، والتي عندما تكون مجتمعة مع رقم هاتف، يجعل تمييز الهاتف بسهولة عن طريق مزود خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية، مما يتيح للهاتف ان يكون تحت التتبع مع مرور الوقت، وتطبيقات **GPS** على الهواتف المحمولة يعني أن الهواتف يمكن أيضا أن تستخدم للموقع أو التتبع والمراقبة.

تعتبر شركة جوجل شركة أمريكية متخصصة في تقنيات البحث على الإنترنت والخدمات الأخرى المستندة إلى ويب، وقد طورت اثنين من الخدمات العامة باستخدام المراقبة الأماكن العامة: **(Google Earth)** و**(GoogleStreet view)**، الـ **(Google Earth)** هو قاعدة بيانات مجانية على الانترنت من صور الأقمار الصناعية التي توفر رؤية عين الطائر للموقع، للبحث حسب المعالم أو العنوان.

8- تقنيات التحقق: هي عملية تأتي بعد عملية المراقبة التحقق من الاشخاص او المركبات ومعرفة هوية الأشخاص والمركبات في وقت قياسي، ولابد من أن تكون هناك قاعدة بيانات دقيقة عن الأشخاص المواطنين، المقيمين، والوافدين) بالإضافة الى المركبات وعاديتها لكي تكون عملية التحقق بشكل فعال ويمكن لهذه المعلومات ان تغذي اجهزة التحقق بالمعلومات المطلوبة في حالة وجود شخص مشتبه به او مركبة مشتبه بها ايضا لذلك لابد من استخدام برامجيات متخصصة لحفظ البيانات الخاصة بالأشخاص (المواطنين، المقيمين، الوافدين) المتمثلة طبعات الأصابع، قزحية العين، ملامح الوجه، مميزات المظهر الخارجي ومعلومات اخرى مطلوبة والمركبات المتمثلة نوع العجلة، اللون، الموديل، ومعلومات اخرى مطلوبة)، وسنستعرض بعض التقنيات المستخدمة في هذا المجال نجد:

8-1 تقنية البايومترك: وتشمل مايلي:

- التعرف على الوجه.
- تقنية بصمات الأصابع.
- تقنية التعرف على كف اليد.
- تقنية التعرف على شبكية العين.
- تقنية التعرف على قزحية العين.
- تقنية التعرف على الصوت.
- تقنية رادار بصمة السير.

المطلب الثالث: مقارنة أنواع الجريمة بين المجتمع الحضري والريفي.

تؤكد العديد من الدراسات أن الظاهرة الإجرامية تتأثر في حجمها وفي نوعها وأسلوب ارتكابها بطبيعة المكان الجغرافي من سهول ووديان وخصوبة التربة والقرب من الأنهار ووفرة المياه أو وجود الجبال والمرتفعات والقرب من البحار والموانئ والكثافة السكانية، فقد ينطبع المكان بطابع الريف أو بطابع المدينة مما ينعكس بدوره على السلوك الإجرامي للأفراد.

وتكشف الإحصاءات عند مقارنة إجرام الريف بإجرام المدن عن وجود أمرين:

- **أولا:** اختلاف إجرام المدينة عن إجرام الريف من حيث الكم أو حجم الظاهرة الإجرامية؛
- **ثانيا:** اختلاف إجرام المدينة عن إجرام الريف من حيث النوع وأسلوب ارتكاب الجرائم.

1- الاختلاف الكمي بين اجرام المجتمع الحضري والريفي.

وهذا الارتفاع في نسبة إجرام المدن عن نسبته في الريف يمكن رده إلي عدة عوامل كثيرة متنوعة، فمن ناحية تختلف الكثافة السكانية بين الريف والمدينة، ومن المعلوم أنه كلما زادت كثافة السكان كلما ارتفعت نسبة الإجرام.

فمثلا تكثر في المدينة الجرائم التنظيمية الواقعة بالمخالفة لقوانين المرور والصحة والسكينة أو الجمارك والضرائب...الخ، الأمر الذي لا مثيل له في الريف حيث تقل فيه الكثافة السكانية، والسيارات قليله، والمدارس والمستشفيات اقل، وقد نجد سبباً في ارتفاع نسبة الإجرام في المدينة عنها في الريف في زيادة الأعباء المالية للفرد في المدينة، مع عدم القدرة على توفير الاحتياجات الضرورية مما يدفع البعض الى سلوك طريق الجريمة كما أن الحياة في المدينة تضطر النساء إلى الخروج عن عزلتهم من أجل مساندة الرجل في الأعباء العائلية، وقد تسقط بفعل قسوة الحياة ومطالبها في سبيل الجريمة، أو على الأقل قد تزيد من فرص العدوان عليها من الآخرين.

وقد يعترض البعض على تلك الحجة بمقولة أن المرأة تسهم في الحياة في الريف ربما بدرجة أكبر من إسهامها في المدينة، بيد أن هذا مردود عليه بأن أن المرأة إذا خرجت للعمل في الريف فهي تخرج لمعاونة الرجل في العمل تحت إشرافه ورعايته وفي حمايته.

2- الاختلاف النوعي بين اجرام المجتمع الحضري والريفي.

تؤكد الإحصاءات أن هناك فارق نوعي بين إجرام المدن وإجرام الريف .

فجرائم الريف يغلب عليها العنف واستعمال القوة العضلية، أما جرائم المدينة فتتميز باللين وتقوم على الحيلة والخداع.

غير أن هذا وإن صح في كثير من الأحيان إلا أنه لا يعنى أن للمدينة إجراماً وأسلوب لارتكابه وللريف إجراماً وأسلوب آخر لارتكابه، فالظاهرة الإجرامية لا تعترف بالمكان.

وكل ما هنالك أن أنماطاً معينة من الجرائم تنتشر في المدينة بدرجة أكبر من انتشارها في الريف أو العكس، ويمكن على هذا الأساس أن نفرق بين إجرام المدينة وإجرام الريف بشأن أنواع محددة من الجرائم.

2-1 جرائم الأشخاص بين الريف والمدينة.

تكشف الإحصاءات عن أن جرائم الأشخاص، وخاصة جنايات القتل العمد والضرب المفضي إلى الموت أو العاهة المستديمة، تقع في الريف بمعدل أكبر من وقوعها في المدن.

فما يقع منها في الريف منسوباً إلى عدد سكانه يفوق ما يقع منها في المدينة منسوباً إلى عدد سكانها وربما تجد هذه الظاهرة تفسيرها في أن سكان الريف أكثر خشونة من حيث الطباع ، وأكثر اعتمادا على القوة العضلية في الحصول على موارد الرزق وحل مشاكلهم، لذا يلجئون عادة في ارتكاب جرائمهم إلى استخدام الوسائل البدائية كالعصى والآلات الحادة.

في حين أن أهل المدن قد هذبتهم أساليب المدينة الحديثة واستخدام الآلة فأصبحوا يعتمدون عليها بدلا من القوة العضلية، لذا فإنهم إذا ما ارتكبوا جرائم الأشخاص اختاروا لتنفيذها وسائل آلية وغالباً ما تكون أسلحة نارية.

2-2 جرائم الأموال بين الريف والمدينة.

تؤكد الإحصاءات أن جرائم الأموال تصادف في المدن مجالا أوسع مما تصادفه في الريف، ويمكننا أن نعلل ارتفاع معدل جرائم الأموال في المدينة عنه في القرى والمناطق النائية بعدة أمور:

- كثرة عدد الأثرياء من أصحاب المتاجر والصناعات في المدن مما يزيد من فرص جرائم الأموال التي تقع بطريق الاحتيال كجرائم النصب وخيانة الأمانة وإصدار الشيك بدون رصيد.

- هذا فضلاً عن كثرة وقوع جرائم النشل في المدن وذلك بالنظر إلى ارتفاع معدل الزحام في الأماكن العامة أو في وسائل المواصلات، غير أن هناك من جرائم الأموال ما لا يتصور وقوعه إلا في الريف ومنها جرائم إتلاف المزروعات وحرق المحاصيل وسرقة الماشية والدواب وتسميمها.

- بالرغم من وجاهة ذلك التفسير في الاختلاف النوعي بين جرائم الريف والمدن، الا انه الان لم يعد ممكن الحديث عن جرائم مدنية بحتة او قروية بحتة لان اجرام العنف والقوة ليس غريبا عن المدن، وجرائم المكر والدهاء اقتحم الحياة القروية.

خلاصة.

لقد شهد المجتمع الجزائري منذ فجر التاريخ صراعا ونضالا مع كل دخيل في المجتمع الحضري والمجتمع الريفي ومن ثم ظلت العلاقة بين المدينة والريف محدودة ومشوبة بالصراع، إلى دخول العرب المسلمين هذه البلاد فتحالفوا مع البدو الأمازيغ لتصبح المدن ليست حكرا على الوافدين الجدد، وإنما كانت في هذه الفترة قبلة الأغنياء وطالبي العلم والعمل، وخلال فترة الاستعمار الفرنسي كشفت الدراسة أنه خلال هذه الفترة خضع الشعب الجزائري إلى عنصرية وإبادة في أريافه وحواضره وإلى أشكال من الضغوطات بهدف الاستحواذ على أرضه، فهجر أراضيه الخصبة، وفقد عمله فتعرض إلى الجوع، الجهل والمرض، فعاش غريبا في وطنه خماسا على أرضه، ولكن جاء الاستقلال فلم يلمس الفلاح التغير المنشود، لأن السياسات التي انتهجت حالت دونه والأرض ودفعت به نحو المدن أو خارج الوطن ومع حلول تسعينيات القرن العشرين وفي خضم التحولات والتغيرات الحاسمة وتشجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية، فتح الباب على مصرعيه أمام القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية فكانت الآثار الأولى لهذه التحولات تصاعد منحنى البطالة فتدنى المستوى المعيشي وتفاقمت أزمة الإسكان وتراجعت مستويات الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى ظاهرة الجريمة والإنحراف مع العنف والإرهاب.

الخـــــــاتمة

خـــــاتمة.

إن الدراسة بشقيها النظري والميداني هي محاولة أولية للاقتراب من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي شهدتها بلادنا، قد انصبت الدراسة حول ظاهرة الشعور بالأمن واللاأمن في المجتمع الجزائري، من خلال محاولة تحليل تلك العلاقة الجدلية بين عالمين ريفي وحضري.

إن أولى الخطوات في هذا السياق هي أنه من خلال المعالجة النظرية وتحليل المعطيات التاريخية، وعلى اعتبار أن هذه الظروف التاريخية لعبت دورا أساسيا في تشكيل المجتمع الحالي.

لقد تبين أن الإنسان الجزائري كان تاريخه الطويل تاريخ نضال وصراع من أجل الأرض، منذ فجر التاريخ وهو يصارع كل دخيل في الحواضر والأرياف، وإن كان يلجأ إلى الجبال والصحراء أحيانا فمن قبيل استعادة وتجميع قواه، من ثم ظلت العلاقة مدن– أرياف محدودة و مشوبة بالصراع.

تعد الدراسات المتعلقة بالأمن والامان على درجة كبيرة من الاهمية في الاستقرار والتطور المجتمعي، ونظرا لأهمية الامن والامان فقد شرعت الدول بالدراسات والبرامج والخطط لزيادة الامن وحماية مجتمعاتها من مشاكل متعدد على راسها الجريمة والانحراف لما في ذلك من تأثيرات على مختلف جوانب الحياة، وقد كانت الدول المتطورة هي السباقة في هذا المجال، وفي الجزائر فإن الاهتمام بهذا الجانب يحاول مسايرة التطورات الحاصلة من خلال عقد المناقشات والندوات او على مستوى وسائل الإعلام، إلا انه لا توجد دراسات علمية متعمقة ومنظمة تتطرق لمثل هذه المواضيع، ولا أحد منا ينكر مدى خطورة ظاهرة الجريمة على المجتمعات ومستقبلها، وحتى تساهم هذه الدراسة بقسط من الجهد الذي قد يساعد على التقليل من حدة هذه المشكلة.

فالأمن يؤدي دورا كبيرا في توفير الحماية لأفراد المجتمع وممتلكاتهم وتوفير الاستقرار، وهذا ما يؤدي إلى التقارب والالتقاء عند نقطة مشتركة، مما يؤدي ذلك للتماسك الاجتماعي وتقوية العلاقات التي توضح مدى اعتزاز الفرد والفخر بالعمل الذي يحققه رجال الأمن وأفراد المجتمع في الحفاظ على النظام في الوسط الحضري والوسط الريفي، وإن التطور الحاصل والإرتفاع الرهيب لظاهرة الجريمة والإنحراف في المجتمع الجزائري، وضعف الرقابة بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية دفعت الشباب إلى الهروب من الواقع المعاش والولوج إلى عالم الجريمة والإنحراف بكل مجالاته مما خلق تزايد في عدد الشبكات الإجرامية بالنظر إلى مستوى القبول من طرف هذه الفئات، كل هذا وضع الجزائر أمام تحديات ورهانات استلزمت عليها خلق ميكانزمات، واستراتيجيات من أجل مجابهة هذه الظاهرة، واحتوائها من أجل تحقيق أمنها الإجتماعي، إذ عملت الجزائر على تشديد الخناق والعمل على الحد من هذه الطاهرة بالتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية اجتماعية، سياسية كما شجعت وعملت على إعداد الدراسات الميدانية لمعرفة مستوى انتشار وتفشي هذه الظاهرة.

إن المقاربة الأمنية الجزائرية لضمان أمنها الاجتماعي تبقى مسألة سيادية في البلاد، فالجهود المبذولة لتحقيق الأمن الاجتماعي في الجزائر مرهونة بمدى فعالية وكفاءة الأجهزة الأمنية إلا أنها غير كافية لذلك بل هي مسؤولية الجميع، فالأسرة هي المسؤول الأول، يليها المسجد والمدرسة، ثم المؤسسات الأخرى بمختلف أشكالها كل في ميدانه يقوم بمجهود الوقاية من هذا الوباء الخطير.

التوصيات والاقتراحات:

– تقديم برامج لتوعية الشباب والمراهقين بكيفية الوقاية من المخدرات داخل المدارس والجامعات والمعاهد.

– تخصيص مواد في مختلف أطوار التعليم تهتم بالصحة الجسدية النفسية من أجل تعليم كيفية تخطي كل أنواع الصعاب والمشاكل في الحياة.

– إنشاء خلايا تتابع مشكلة تسرب الطلبة من المدارس تقوم بمتابعة الذين يتغيبون عن المدارس لفترات طويلة وذلك كإجراء وقائي يسمح بالتعرف على مرحلة ما قبل الإنحراف.

بالإضافة إلى ذلك لما لا السعي لإصلاح المنظومة التربوية لأن الضبط يكون أسهل وذا فعالية أكثر داخل المدارس والجامعات، المعاهد والسعي للإستفادة من التجارب السابقة للعديد من الدول التي بدأت من داخل المؤسسات التربوية والتعليمية ونجحت بالفعل في التقليل من انتشار المخدرات والجرائم المتعلقة بها.

– الإبتعاد عن الخلافات الدينية والطائفية والعرقية.

– رفع مستوى المعيشة بزيادة الدخل للفئات المتوسطة ومحدودة الدخل.

– العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات بالتساوي.

– الإجتماع على حب الوطن وإشاعة روح المواطنة والمشاركة السياسية.

– فرض عقوبات صارمة على مرتكبي الجرائم بكل أنواعها وذلك من أجل ردعهم.

– تشجيع الأهل والمؤسسات الاجتماعية على تحمل مسؤولياتهم تجاه الأجيال الناشئة في جميع النواحي التربوية الدينية، الإجتماعية، الإقتصادية.

– القضاء على الأسباب المؤثرة على فقدان الأمن الإجتماعي من إنتشار الجهل والفقر، البطالة تفكك الأسرة وإهمال الشباب.

– توعية أفراد المجتمع بضرورة الإلتزام بالقانون باعتباره حاجة بشرية إجتماعية تحفظ أمنهم الإجتماعي.

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية.

أولا: الكتب.

1- أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، **أساس البلاغة**، دار الفكر، 1979.

2- أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة 02، 1999.

3- ابن منظور، لسان العرب، عمان دار النشر وتوزيع، 1988.

4- أيميل دوركايم، **علم اجتماع وفلسفة**، ترجمة حسين أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1 ، سنة 1966، الأمنية والتدريب، المجلد 14.

5- السيد حنفي عوض، **علم الاجتماع الحضري**، ط 02، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987.

6- الوريكات وعايد عواد، **نظريات علم الجريمة**، ط1 عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

7- تيموثي دن، **الواقعية في: جون بيليس وستيف سميث (محرران) عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

8- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديسمبر 1995.

9- حسن عبد الرزاق منصور، **بناء الإنسان**، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

10- رشيد زروانى، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، عمان، دار النشر وتوزيع، 2002.

11- شفيق محمد، **الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الإسكندرية، الكتب الجامعي الحديث، 1998.

12- عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995.

13- عبد الحميد محمود سعيد، **المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981.

14- عطا محمد زهرة، **الأمن القومي والامن الجماعي الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.

15- على نميري، **الأمن والمخابرات نظرة أمنية**، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1997.

16- عدلي حسن سعيد، **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه**، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.

17- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، 1985.

18- عبد الرؤوف مشري، **العنف في المدينة الجديدة**، مجلة الدراسات العدد السابع، 2015 .

19- عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994.

20- عبد الهادي جوهري، **أصول علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية، مصر الإسكندرية، 2001.

21- علي بن هادية وآخرون، **الجديد للطلاب**، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر، (ط1)، تونس، الجزائر.

22- عبد الغاني عماد، **منهجية البحث في علم الاجتماع**، ط1، عمان، دار الشروق للنشر، 1997.

23- محمد عبد المنعم نور، **الحضارة والتحضر**، دار المعرفة، القاهرة، 1978.

24- محمد الجوهري وعلياء شكري، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

25- محمد السويدي، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.

26- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، 1995.

27- محمد سلمان، **مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وأفاق حلها**، دمشق دار الفكر، 2001.

28- محمد نور الدين شحادة، **مفاهيم استخبارية قرآنية**، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن، 1999.

29- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979.

30- محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية للنشر، القاهرة، 2009، ناشرون بيروت، 1995، طبعة جديدة.

31- محمد الأمين البشري محجوب، **الإرهاب وأثره على التنمية الاجتماعية**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012.

32- محمود عودة، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

33- مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، (د ط).

34- مصطفى الخشاب، **الاجتماع الحضري**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1976.

35- نخبة من أساتذة علم الإجتماع، **المرجع في مصطلحات العلوم الإجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ت.

ثانيا: المذكرات والأطروحات.

1- عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي: أسيا الوسطى – جنوب أسيا – شرق وجنوب شرق أسيا**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.

2- عبد العزيز ديلمى، **دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة والإنحراف**، دراسة نظرية البناء نموذج للشرطة الجوارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الجريمة والانحراف، جامعة الجزائر 2، 2013.

3- عمار بالة، **التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجاً**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018.

4- نصيرة خلايفية، **التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند احداث المنحرفين**، اطروحة دكتورة في علم النفس الاجتماعي، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

5- إياد الأقرع، **الشعور بالأمن النفسي وتأثيره ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.

6- جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجيتة في المتوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

7- عامر نورة، **التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدرانية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة متنوري، قسنطينة، 2005- 2006.

8- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الإستراتيجيات والمستقبليات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

9- راضية لبرش، **نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة باتنة، 2002.

10- عبد الله محمد احمد حريري، **الأمن مسؤولية الجميع**، جامعة أم القرى، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي العلمي التعليم والأمن المنعقد، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999.

11- محمد إبراهيم الطراونة، **اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن**، دراسة تطبيقية على المجتمع الأردني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

12- عبد الحميد بوقصاص، **النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري**، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة، د ت.

ثالثا: المجلات.

- احمد لحلو ومومن بكوش الجموعي، **التصورات الاجتماعية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 6، 2014.

- علي بن فايز الجحني، **رؤية الأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف**، المجلة العربية للدراسات.

رابعا: الندوات.

1- عبدالهادي محمد، **امن وحماية البيئة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الندوة العلمية الثانية والأربعون، 14 - 16 أكتوبر 1996.

2- كامل المرياني وأخرون، **كتاب الأمن الاجتماعي**، ندوة فكرية، تشرين الأول، 1997.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية.

1- Brewton B and Henry LT**, Race and Ethnic Relations**, Fourth Edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 1978.
2- penser Manger, **les représentations sociales de l'alimentation psychologie,** Ecole. Saadi Lahlou, 261995, p: des Hautes Etudes en Séance Sociale(EHESS), France.
3- Guy Rocher**, le changement sociale Introduction général**, Ed, HMH, Paris, 1968.
4- Jean Pierre et Chartrand**, La Prévention du Crime par l'Aménagement du Milieu(PCAM) : La Théorie de Jacobs et Newman, 2002**.
5- Allen E.L, **Perspectives on Deviance**, Prentice-Hall Inc, Englewood, New Jersey, 1981.
6- Barbara W, **Crime and Penal Policy: Réfections on Fifty Years' Experience**, George Allen and Uwins Publishers, 1978.
7- William mark**, African American attitudes toward the police a schema -based model of determination BH-D**, university of Nevada, Reno, 1999.
8- Whaiti p & Roguski M Maori**, perceptions of the police**, 1998, victoria http://www.police.govt.nz/re-sources/1998/maori-perception-of-police pdf.
9- Jean-Claude Arbic**, les representations sociales in Denise jodelet**, PUF, Editio, France, 1991.
10- psychologies Serge**, social libraires Larousse,** 1972.
11- Moscovici, **des représentations collectives aux représentations sociales**, dans jodelet ; les représentations sociales, paris 1989.
12- Denise jodelet**, les pleines expansions, OP-37 représentations sociales**, Un domaine en CT.
-13 N .Sillamy, **dictionnaire de psychologie**, edbardn, paris, 1980.
14- Saraj mosokovici, **le histoire humaine de la nature la société contre nature**, paris, 2003.
15- Doise .W, **the social development of the intellect**, belgique, 1986.
16- s. lahlou, **professeur psychologie appliquée**, london, 1995.
17- arbic J C, **pratiques sociales et représentation**, UPF, paris, 1994.
18- Molinernayou central, **principes organisteuresbi-dimensionnel**, paris, 1995.
19- N. Roussiau et C. Bonardii**, Les Représentations Sociales: Etat des lieux et perspective**, Dunod, Belgique, 1999.
20- Moliner & Guimeli, **les représentations sociales**, Grenoble, PUG, 2015.
21- Kenneth N. Waltz**, Theory of International Politics**, New York, McGraw-Hill, 1979.
22- BOUEDIEU, Pierre & SAYAD Abdelmalek**, Le déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie**, Paris, éd, De Minuit 1964.

سادسا: مواقع الأنترنت.

1- http://www.dgsn.dz/ar/statistiquescriminalité.php.

2- محمد بن علي البولو الجزولي، **إصلاح المجتمع**، www.alqutan.org، اطلع عليه بتاريخ 25/ 07/ 2020.

3- ندوة إعلامية حول حصيلة نشاطات مديرية الأمن؟/**https://www.dgsn.dz**